
الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي


جامعة الحاج لخضر - باتنة
كلية العلوم الاجتماعية والعلوم الإسلامية
قسم علم الاجتماع والديموغرافيا

نيابة العمادة لما بعد التدرج
والبحث العلمي والعلاقات الخارجية


# تأثير برنامج التعديل الهيكلي على الأسرة الجزائرية

مذكرة مكملة لنيل شهادة الماجستير في الديموغرافيا


إعداد الطالبة:
سعاد مهمائي

إشراف الدكتور:
علي قواوسي


لجنة المناقشة:

| الاسم واللقب | الرتبة العلمية | الجامعة | الصفة |
|---|---|---|---|
| فاطمة دريد | أستاذة محاضرة | جامعة باتنة | رئيسا |
| علي قواوسي | أستاذ محاضر | جامعة باتنة | مقررا |
| رابح سعدي | أستاذ محاضر | جامعة البليدة | عضوا |
| الطاهر حفاظ | أستاذ محاضر | جامعة باتنة | عضوا |

السنة الجامعية :
2009/2008 م

## شكر و إهداء :

أشك المولى عز و جل الذي وفقني في إتمام هذه المذكرة .

أتقدم بفائق الشكر و العرفان للأستاذ الفاضل الأستاذ المشرف الدكتور علي قواوسي الذي لم يبخل علي بتوجيهاته القيمة ، و انتقاداته الهادفة التي أدت إلى إخراج هذه المذكرة في صورتها و شكلها النهائي .

كما أنني أجد نفسي مدينة بالشكر إلى كل من قدم يد المساعدة و العون من قريب أو من بعيد

## الفهرس

**فهرس المحتويات**

**فهرس الجداول**

**مقدمة عامة**

### الفصل الأول الاطار المفاهيمي للدراسة



### الفصل الثاني : الأسس النظرية لبرنامج التعديل–التكيف– الهيكلي

## الفصل الثالث : برنامج التعديل الهيكلي و نتائجه على الأسرة

**الفصل الرابع السياسات الاجتماعية للدولة في ظل الإصلاحات**



**الفصل الخامس: الوضع الديموغرافي في الجزائر في ظل التغيرات السوسيو اقتصادية**

## فهرس الجداول

1998و1987

## مقدمة عامة

خلال عقد الثمانينات لجأ عدد كبير من الدول النامية، إلى تطبيق سياسات إصلاحية لمواجهة الوضع الإقتصادي الحرج التي آلت إليه ، وهو ذلك المتميز بضعف النمو الإقتصادي بشكل عام ،وتدهور معدلات التبادل الدولي ،و العجز عن الوفاء بخدمات الدين بشكل خاص ،... الخ.

تجارب العديد من الدول التي كانت محل تطبيق مثل هذه البرامج أوضحت أن لهذه الأخيرة أثارا سلبية عميقة على مستوى المعيشة في هذه الدول . فهي تساهم في تحديد تطور الناتج الوطني و إعادة توزيع المداخيل،وتؤثر على العمالة و الأسعار ،و النفقات العامة و ما إلى ذلك .مما انعكس سلبا على الطبقات الفقيرة من المجتمع و كذا محدودي الدخل و أدت بمجتمعات بأكملها إلى وضعيات خطيرة ،لأنها مست بأدنى شروط حياتهم و معيشتهم. فقد شكلت الإنعكسات السلبية طبعا لهذه البرامج على المجتمع محورا هاما لكثير من النقاشات و الدراسات سواء الفردية أو الجماعية ،و سواء من قبل تنظيمات رسمية أو غير رسمية . فمثلا ظهرت دراسة لليونيسيف عام 1987 أثارت انتباه المجتمع الدولي بشأن معانات الفقراء و محدودي الدخل من تدهور أحوالهم المعيشية نتيجة تطبيق برامج للتكييف الهيكلي .

إن الجزائر باعتبارها دولة من الدول النامية، لم تكن بمنأى عن مشكلة الفقر، حيث تعرضت مع نهاية الثمانينات من القرن الماضي لجملة من الصدمات الداخلية و الخارجية انعكست بحدة عل مستوى معيشة السكان التي تراجعت إلى حد كبير و توسعت معها ظاهرة الفقر بحوالي الضعف حيث

انتقلت نسبة السكان الذين يعيشون دون الحد الأدنى لمستوى الفقر المطلق من 12.2% سنة 1988 إلى 22.6% سنة 1995 و صنفت الجزائر حسب التقرير العالمي للتنمية البشرية لـــسنة 2002 في المرتبة 106 بينما احتلت المرتبة 100 سنة 1999، كما تضاعفت الفوارق الاجتماعية

لذلك كله ومن أجل الوقوف على الإنعكاسات الإجتماعية لبرامج التكييف الهيكلي في بعض البلدان العربية آثرنا تناول الموضوع بغية تأكيد أو تفنيد الإفتراض القائل بأن لبرامج التكييف الهيكلى انعكاسات سلبية خطيرة على الجوانب الإجتماعية كلها في المدى القصير أو الطويل .

و عليه فدراستنا تهدف إلى تحديد مدى فعالية برامج التكييف الهيكلي في جانبها الاجتماعي ، وكل ذلك من خلال تناولنا للمحاور التالي بيانها :

الفصل التمهيدي:

سنتطرق فيه الى أسباب اختيار الموضوع وهدف و الدراسة وطرح الاشكالية التي سنعالجها مع تقدييم تعريف للمفاهيم المستعملة في هذا الموضوع

الفصل الثاني: دراسة الأسس النظرية لبرنامج التصحيح الهيكلي

الفصل الثالث: دراسة للوضع الاقتصادي و الاجتماعي للبلاد قبل و بعد تبني برامج التصحيح

سنتطرق كذلك في هذا الفصل إلى الانعكاسات الاجتماعية لبرامج التكييف الهيكلي في الجزائر من خلال بعض المتغيرات : البطالة ،الدخل...، ثم سنلقي الضوء على ظاهرة الفقر في الجزائر .

**الفصل الرابع**: نتناول السياسة الاجتماعية للدولة في ظل الاصلاحات و الوضع الاجتماعي بعد سنوات من الاصلاحات

**الفصل الخامس** : دراسة للوضع الديموغرافي في الجزائر في ظل المتغيرات الاجتماعية و الاقتصادية.

**الفصل السادس** :استعمال البرنامج الحسابي PAS لدراسة تطور بعض المؤشرات الديموغرافية لولاية بسكرة من حلال فترات معينة و هذا للاجابة على الفرضية الرابعة .

# الفصل الأول :
# الإطار المنهجي للدراسة

## 1/ الإشكالية :

لقد بذلت الدولة الجزائرية جهودا كبيرة لإنجاح برنامج التعديل الهيكلي و قد صرحت في الكثير من المناسبات أنها وصلت إلى النتائج الملموسة في ميادين التوازنات الاقتصادية الكلية و تمكنت من التحقيق من نسبة التضخم ، إلا أن خبراء صندوق النقد الدولي و البنك العالمي يعترفون بأن تطبيق برامج التعديل الهيكلي له أثار سلبية و بخاصة في المجال الاجتماعي فالإجراءات التي اتخذتها الحكومة من إجراءات جبائية تمثلت في رفع الضرائب مما أثر على القدرة الشرائية للمستهلكين كما أن سياسة إعادة الهيكلة للمؤسسات العمومية أدت إلى تسريح أكثر من 260 ألف عامل وزادت من تفاقم ظاهرة البطالة التي وصلت إلى 28.2% لسنة 1997 ليصبح هذا الرقم من أعلى المعدلات في العالم بعد أن كانت هذه النسبة 16.5% سنة 1985، وهذا ما حرك موجة الاحتجاجات العارمة في أوساط العمال، ، إضافة إلى هذا فالسياسة التقشفية التي تبنتها الحكومة أدت إلى تراجع المنظومة الصحية والتعليمية بسبب انخفاض اعتماداتها المالية، وفي إطار تحقيق الاستقرار قامت الدولة بتخفيض القدرة الشرائية عن طريق تجميد الأجور وتحرير الأسعار، حيث أن أسعار المواد الغذائية تطورت بمعدلات مرعبة.

و لتطوير الدراسة لجأنا إلى طرح السؤال الآتي :

ما مدى تأثير برنامج التعديل الهيكلي على الأسرة الجزائرية و هل كان سببا في انتشار ظاهرة الفقر في الجزائر؟ هل كان لتغير الأوضاع الاقتصادية و الاجتماعية دور في تغيير اتجاه بعض المؤشرات الديموغرافية في الجزائر ؟.

و من أجل تعميق الفهم و الدراسة أكثر ارتأينا إلى وضع مجموعة من الفرضيات للتحقق منها :

## 2/ الفرضيات:

**الفرضية الأولى** :ارتفاع معدل البطالة خلال فترة التسعينات راجع إلى تبني الجزائر برنامج التعديل الهيكلي .

**الفرضية الثانية** :ضعف القدرة الشرائية للمواطن الجزائري خلال فترة التسعينات راجع إلى تخلي الدولة عن دعم الأسعار الذي جاء كنتيجة من نتائج برنامج التعديل الهيكلي .

**الفرضية الثالثة** : كل هذه النتائج ساهمت في ارتفاع معدلات الفقر في الجزائر .

**الفرضية الرابعة**:هناك ارتباط بين التغيرات الاقتصادية و الاجتماعية التي حدثت وتغير اتجاه بعض المؤشرات الد يموغرافية في الجزائر .

## 3- أسباب و أهداف اختيار الموضوع:

إن اختيارنا لموضوع برنامج التعديل الهيكلي و مدى تأثيره على الأسرة الجزائرية كموضوع لهذه المذكرة ،كان الدافع الأول منه اهتمامنا بدراسة ظاهرة الفقر في الجزائر التي عادت بحدة في العشرية الأخيرة من القرن 20 و بأرقام مخيفة ، كذلك الاهتمام المتزايد من قبل المجتمع الدولي بقضية الفقر خاصة في السنوات الأخيرة

و كون برنامج التعديل الهيكلي سببا رئيسيا في انتشارهذه الظاهرة وما نتج عنه من تردي في أوضاع الأسرة الجزائرية هذا البرنامج الذي كان يفترض به اخراج البلاد من الأزمة الاقتصادية و الاجتماعية التي شهدتها في فترة الثمانينات بسبب انخفاض أسعار النفط إلا أن انعكاساته على الجانب الاجتماعي كانت سلبية أكثر منها ايجابية و التي لازالت آثاره ممتدة حتى الوقت الراهن .

**و عليه فدراستنا تهدف** إلى تحديد مدى فعالية برامج التكييف الهيكلي في جانبها الاجتماعي و تحديد بعدها الزمني

## 4- صعوبات البحث

إن أي دراسة مهما كان نوعها و الهدف منها لا تكاد تخلو من صعوبات و عراقيل تقف حجرة عثرة أمام انجازها و من بين هذه العراقيل:

* مشكل الاحصائيات و التي تتناقض في كثير من الأحيان.

* صعوبة الحصول على معطيات ثانية بما يخدم البحث.

* البيروقراطية الادارية و التي تشكل أكبر عائق أمام الباحث.

* النقص الكبير المسجل في المراجع خاصة و صعوبة الحصول عليها.

## 5- مناهج الدراسة

لقد إعتمدنا في دراستنا هذه على منهجين دراسيين هما:

- المنهج الوصفي: يستعمل في وصف الظواهر و تعريفها و جمع المعطيات الخاصة بها من بيانات و احصاءات تساعد على فهمها و توضيح خصائصها.

- المنهج التحليلي: و يعرف بالتحليل الإحصائي و نعني به الطرق و الوسائل المستخدمة في تحليل المعطيات الإحصائية و البيانية تحليلا دقيقا يساعد على تفسيرها و تحديد اتجاهاتها وقد استخدمنا في جزء من دراستنا البرنامج الإحصائي PAS.

## 6- تحديد المفاهيم:

الفقر لغة ضد الغنى ، فأفتقر بمعنى أحتاج و هي ضد أستغني .

ورد للفقر الكثير من التعاريف ضمن العديد من الأدبيات التي تتحدث عن التنمية البشرية والاقتصادية ومكافحة الفقر،من بين هذه امفاهيم :

يدلّ مفهوم الفقر على وجود أوضاع وظروف معيشية لفئات اجتماعية، وهي أوضاع تتسمم بالحرمان على مستويات مختلفة، فليس بمقدور هذه الفئات الحصول على سلة السلع الأساسية التي تتكون من الغذاء والملابس والسكن، إضافة إلى الحد الأدنى من الاحتياجات الأخرى مثل الرعاية الصحية والمواصلات والتعليم.

مفهوم الفقر من قبل برنامج الأمم المتحدة للتنمية 2004 : " الفقر إنكار و رفض للعديد من الاختيارات و الفرص الأساسية لتنمية الإنسان و يتضمن ذلك القدرة على عيش حياة طويلة و مبدعة و صحية و على اكتساب المعرفة و نيل الحرية و الكرامة و احترام الذات و احترام الآخرين ، و التوصل إلى المصادر المطلوبة لمستوى معيشة كريم " .

تعريف تقرير التنمية البشرية العربية 2000 للفقر : " الفقر عبارة عن عجز الناس عن امتلاك القدرات البشرية اللازمة لضمان حق الرفاهة الإنسانية في كيان اجتماعي ما ، شخصا كان أو أسرة أو مجتمعا محليا ..." .

تعريف البنك الدولي 2000 " يشير الفقر إلى أبعاد متعددة تتجاوز مجرد الدخل المنخفض ، فهو يعكس الصحة المعتلة و التعليم و الحرمان من المعرفة و الاتصالات ، و عدم قدرة الفرد على ممارسة حقوقه الإنسانية و السياسية ، و حرمانه من كرامة و الثقة و احترام الذات "

**خط الفقر**

هو الحد الفاصل بين دخل أو استهلاك الفقراء عن غير الفقراء، ويعتبر الفرد فقيرا اذا كان استهلاكه أو دخله يقع تحت مستوى الحد الأدنى للحاجات الأساسية اللازمة للفرد، ويعرف

الحد الأدنى لحاجات الفرد الأساسية على أنه خط الفقر. فالأفراد أو الأسر التي يكون إنفاقها أو دخلها تحت خط الفقر تصنف على أنها فقيرة والأسر أو الأفراد التي يكون إنفاقها أو دخلها فوق خط الفقر تصنف على أنها غير فقيرة. وهناك نوعان رئيسيان من خطوط الفقر هما:

**خط الفقر المدقع**

يعرف خط الفقر المدقع على أنه مستوى الدخل أو الإنفاق اللازم للأسرة أو الفرد لتأمين الحاجات الغذائية الأساسية التي تؤمن له السعرات الحرارية اللازمة لممارسة نشاطاته الاعتيادية اليومية .

**خط الفقر النسبي**

الذي يعتمد على أن من يقل دخله عن قيمة محددة في سلم الدخل يعتبر فقيرا، واختلف على قيمة هذه القيمة حيث اعتبرها البعض الوسيط والبعض الآخر اعتبرها العشير الرابع، وتعتبر هذه القيمة المحددة هي خط الفقر النسبي. ويختلف خط الفقر النسبي عن خط الفقر المطلق بأن خط الفقر النسبي يختلف أو يتغير مع التغيرات في مستوى المعيشة بينما يعتبر خط الفقر المطلق بأنه قيمة حقيقية ثابتة في زمان ومكان معينين .

**تعريف المستوى المعيشي :**

يتضمن مفهوم " المستوى المعيشي " كل ما يتمتع به الفرد من مسكن و مأكل و مشرب و يتحدد ذلك ب مستوى دخله و البيئة التي يعيش فيها .

و يشير البنك الدولي الى أن متوسط نصيب الفرد من دخل الأسرة و إنفاقها يعدان مقياسين ملائمين للدلالة على مستوى المعيشة ، طالما يشملان الانتاج بغرض تحقيق الاستهلاك الذاتي . إن هذين

المقياسان لا يغطيا أبعادا مثل : الثروة و الصحة ، والعمر المتوقع (أمل الحياة ) ، و معرفة القراءة و الكتابة ، و الوصول الى سلع و خدمات النفع العام .

لذا اعتمد برنامج الأمم المتحدة الانمائي على مؤشرات الحاجة الانسانية ، و تشمل الحاجات الأساسية ، المعبرة عن أحوال المعيشة ، من حاجات مادية مثل : الطعام و السكن و الملابس

و المياه النقية و وسائل التعليم و الصحة ، و حاجات غير مادية مثل حق المشاركة و الحرية الانسانية و العدالة الاجتماعية .

قد يعاني بعض الأفراد فقرا في اشباع هذه الحاجات ، كأن تكون ظروف مسكنهم أدنى من الحد الأدنى للمعيشة ، بينما يشبعون حاجة أساسية أخرى كالطعام بما يتجاوز الحد الأدنى للمعيشة ، فهل يعيش هؤلاء الناس في مستوى معيشي متدني ، في الواقع لا توجد معايير موضوعية كاملة لتحديد هذا المستوى المعيشي ، و لكن من الثابت أن الوحدة المعيشية سواء كانت فردا أ أسرة تعد ذات مستوى معيشي متدني إذا كانت تعيش تحت خط الفقر.

و عند تحديد خط الفقر هناك اتجاه عام يميل الى :

1- قياس الانفاق الاستهلاكي مقارنة بالدخل المتاح ، و هو المؤشر الأكثر صدقا في التعبير عن مستوى معيشة الأسرة .

2- قياس مستوى الرفاهية على أساس مستوى الفرد ، وليس الأسرة كوحدة مرجعية .

3- قياس أفضل مؤشر لمستوى معيشة الأسرة هو متوسط الانفاق الاستهلاكي للفرد داخل الأسرة.

و الجدير بالذكر أن مفهوم الحاجات يختلف من مجتمع الى آخر ، ومن فرد إلى آخر ، كما يختلف مفهوم الحاجات الاجتماعية الإنسانية عن مفهوم حاجات الكفاف Subsistance needs فحاجات الكفاف تعني توفر الحاجات الضرورية ، من الطعام و الصحة و المسكن و الملبس ، أي أنه يعني توفير الحد الأدنى من السلع و الخدمات التي تحفظ بقاء الكائن الحي ، أما مفهوم الحاجات الاجتماعية الانسانية ، فإنه مفهوم بينامي متطور ، بمعنى أن القدر اللازم من السلع و الخدمات لاشباع الحاجات الاجتماعية ، يزيد و يتنوع و يرتقي كلما حقق المجتمع نجاحا في مجال التنمية المختلفة .

كما أشار بعض الباحثين الى أن هناك فرق بين الحاجات الفردية و الحاجات الجماعية ، فالحاجات الفردية تتمثل في الحاجة الى الغذاء و الكساء و المسكن ، أما الحاجات الجماعية

فتتمثل في الحاجة الى الماء النقي و الصرف الصحي والعلاج والتعليم و البيئة غير الملوثة ، ومن البديهي أن هناك مجالا رحبا للتسامي و الرقي في اشباع هذه الحاجات سواء على المستوى الفردي أو المستوى المجتمعي .

لكن مفهوم الحاجات الأساسية المعبرة عن أحوال المعيشة يعطي الأفضلية في الوقت الراهن للمؤشرات غير المادية للخدمات الإنسانية مثل : التعليم ، الصحة ، الإسكان و النقل ، ذلك أن اتاحة الخدمات لكل الفئات المحرومة يساعد على زيادة النمو و الإنتاج في العمل بشكل كبير ، وعلى الرغم من أن مفهوم الحاجات الأساسية قابل للتطبيق عالميا إلا أنه قد يختلف باختلاف المستوى التنموي للمجتمع . ومن ثقافة إلى أخرى .

و عليه يمكن تعريف " المستوى المعيشي " بشكل أكثر تحديدا بوصفه عملية مركبة و متكاملة تتضمن توافر كافة الاحتياجات ، و الإمكانات المادية للفرد أو الأسرة ، كالمأكل و المشرب و المسكن ، و كذلك الحاجات غير المادية ( الاجتماعية ) كالتعليم و العلاج و النقل و البيئة النظيفة ... ، و لا شك أن هذه الحاجات ليست استاتيكية أو ثابتة ، و إنما هي ذات طبيعة دينامية متطورة من خلال ارتباطها بتطور المجتمع و تقدمه .

**تعريف البطالة**

تعرف البطالة من خلال تعريف من هو العاطل عن العمل. تعرف منظمة العمل الدولية العاطل كما يلي: " كل من هو قادر على العمل و راغب فيه، و يبحث عنه، و يقبله عند مسنوى الأجر السائد، ولكن دوىن جدوى " . من خلال هذا التعريف يتضح أن ليس كل من لا يعمل عاطل، فالتلامذ، الطلبة، المعاقين، المسنين، المتقاعدين، من فقد الأمل في العثور على عملن، أصحاب العمل المؤقت، من يعاي من نقص الاستخدام، من هم في غنى عن العمل لا يتم اعتبارهم عاطلين عن العمل. هذا التعريف يقليص من الرقم الحقيقي للعاطلين.

و يحتسب معدل البطالة كما يلي:

معدل البطالة = عدد الأفراد العاطلين / عدد الأفراد القادرين على العمل

و هو معدل لا يمكن تحديده بدقة (حساب معدل البطالة على أساس الساعات التي تم اشتغالها، فترة الركود يتخلى العديد من العمال عن البحث عن العمل). تختلف نسبة العاطلين حسب الوسط، حضري أو قروي، حسب الجنس، السن، نوع التعليم و المستوى الدراسي.

**تعريف الدخل الفردي** [1]:

مقدار الدخل الذى يحصل عليه الفرد فى مقابل ما يقدمه من خدمة العمل، أو خدمة رأس المال، أو العمل ورأس المال معًا، ويحصل عليه الفرد عادة فى صورة نقدية، أى عدد معين من وحدات النقود. ولكن هذا لا يمنع من أنه قد يحصل عليه فى صورة عينية كالخدمات التعليمية أو الصحية التى تقدمها الدولة مجانًا، أو المزايا العينية التى يحصل عليها الفرد فى أوائل وظيفة معينة عامة أو خاصة أو بعض المهام المعينة. ويتخذ الدخل الشخصى إحدى الصور الأربع المعروفة:

1-الأجر مقابل خدمة العمل. 2- الريع مقابل خدمة الأرض.

3- الفائدة مقابل خدمة رأس المال. 4- الربح مقابل خدمة التنظيم.

**شرح المصطلح**

باعتبارأن هذه خدمات إنتاجية مشتقة من عوامل أو عناصر الإنتاج الأربعة بعضها مع البعض فى سبيل إنتاج سلعة أو خدمة معينة، وعندما تستقطع من الدخل الشخصى الضرائب الشخصية أى ضرائب الدخل المفروضة على الأفراد، يصبح دخلاً صافيًا قابلاً للتصرف، وهنا يمكن للفرد أن يوجه هذا الدخل كله للإنفاق على الاستهلاك، أو أنه ينفق جزءًا من الدخل على شراء السلع الاستهلاكية والخدمات ويدخر الجزء المتبقى من دخله ليستثمره فى أية ناحية من نواحى الاستثمار.

**مفهوم التعديل الهيكلي**

لقد ظهرت في أدبيات الفكر الاقتصادي المعاصر الكثير من المصطلحات والمفاهيم التي تحاول تعريف المناهج والمداخل الفكرية في الاقتصاد الدولي وفي المجال الإصلاح بالذات، رغم اختلاف المسميات والمصطلحات من إصلاح وتكييف وتصحيح إلا أن المعنى غالبا ما يرمي إلى:

[1] حسين عمر ، الموسوعة الاقتصادية ، ص 206.

- التكييف الهيكلي هو تكييف مع الصدمات والتغيرات الداخلية والخارجية التي تعرفها البلدان النامية بهدف إزالة الإختلالات وتحقيق أهداف التنمية.

- الإصلاح هو التعديل في الاتجاه المرغوب، وفي عرف المؤسسات المالية الدولية هو عمل يتوجب القيام به إزاء ما يسمى بالصدمات الخارجية.

أما الأصل التارخي لهذا المصطلح فيعود إلى أوائل الثمانينات بعد الأزمة المعروفة بأزمة الديون الخارجية بسبب عجز المكسيك والتي كانت من أكبر البلدان المدينة عن الوفاء بدفع الديون نتج عنها لجوء هذا البلد إلى المؤسسات المالية الدولية يتعهد بتطبيق سلسلة من الإجراءات الثتبيث والتكييف الهيكلي(7).

ومنذ سنة 1982 وحتى الآن فإن إجراءات الإصلاح الاقتصادي تتم بالاتفاق الرسمي مع المؤسسات المالية الدولية، ومنذ ذلك الوقت فإن الإصلاح يعني تعديل مفردات النظام والنسق الاقتصادي في الاتجاه المرغوب، أما المفهوم العام فيعني الإجراءات التي تتخذها الحكومة والتي تساعد على تشكيل سلوك النشاط الاقتصادي على أساس آليات السوق.

**مفهوم الأسرة :**

"هي مجموعة من الأفراد تربطهم درج محددة من العلاقة عن طريق الدم ، التبني أو الزواج " تعريف الأمم المتحدة 1970 .

"الأسرة هي مجموعة من الأفراد تتشكل من الآباء و الأبناء وحتى الحالات التي لا يوجد فيها أبناء ، أو الحالة التي لا يوجد فيها أحد الزوجين بسبب الانقطاع ( الموت – الطلاق ) "تعريف Luis henry .

**الأسرة المعيشية**( ménage ): يستخدم هذا المصطلح في التعدادات للإشارة عادة إلى جماعة من الأشخاص في فترة معينة .

**مفهوم الخصوبة** : هي القدرة الفعلية على الإنجاب و نميز :

- الخصوبة الفعلية : يقصد بها الإنجاب و يعبر عنها بعدد المواليد الأحياء .

- الخصوبة الطبيعية : و هي الخصوبة التي لا تستعمل فيها وسائل منع الحمل سواء كان لتنظيم النسل أو تحديده .
- الخصوبة الموجهة : و هي خصوبة الذين يستعملون وسيلة من وسائل منع الحمل .

في الجزائر يتم على الخصوبة من الحالة المدنية أو من التعادات السكانية التي تتم كل 5 سنوات بعد أن كانت كل 10 سنوات ، أين يتم فيه احصاء جميع السكان بما في ذلك نسبة الولادات ، كما يمكن الحصول عليها من التحقيقات أو المسوحات .

**مفهوم الزواج من الناحبة الديموغرافية** :يعبر عن عدد حالات الزواج خلال سنة معينة بالنسبة لألف ساكن و هو يرتبط بمجموعة من المفاهيم الديموغرافية التي تحدد المفعوم الصحيح و الدقيق لظاهرة الزواج :

- متوسط السن عند الزواج : و هي المدة التي يقضيها الشخص في حالة عزوبة و التي تنتهي بالزواج قبل سن 50 .
- العزوبة النهائية : نسبة الأشخاص الباقون في حالة عزوبة عند سن 50.

# الفصل الثاني :

# الأسس النظرية لبنامج التعديل الهيكلي

### 1- محاور البرنامج :

إن الهدف من قروض التكيف الهيكلي هو دعم ميزان المدفوعات و زيادة قدرة هذه البلاد على سداد ديونها الخارجية ، بالإضافة إلى فتح هذه الدول أمام الاستثمارات الأجنبية .

و هناك ثلاث محاور محاور أساسية يتضمنها برنامج التعديل الهيكلي و هي :

- تحرير الأسعار.
- نقل الملكية العامة الى القطاع الخاص.
- حرية التجارة و التحول نحو التصدير.

**أ- تحرير الأسعار:**

تعطي برامج التكيف الهيكلي أهمية كبرى لمسألة تحرير الأسعار و إبعاد الدولة عن التدخل في آليات العرض و الطلب . فتدخل الدولة –حسب المؤسسات المالية و الدولية – في جهاز الأسعار يكبح من الحوافز اللازمة لزيادة الكفاءة الإنتاجية و التخصيص الأمثل للموارد و توزيع الدخل .

أما فيما يتعلق بالخدمات الاجتماعية ذات الطابع العام التي تقدمها الحكومات للجمهور ، مثل خدمات الانارة و المياه الصالحة للشرب و الصرف الصحي و الإسكان ، و خدمات الاتصال و الطرق...الخ، وهي سلع لن توفر السوق عرضها بشكل كاف ، فإن المؤسسات المالية تطالب بضرورة تخفيف العبء المالي لتوفير و توزيع هذه السلع عن كاهل الحكومات. و يكون ذلك من خلال انسحاب الحكومة من توفير كثير من السلع و الخدمات العامة ، تاركة إياها كليا أو جزئيا للقطاع الخاص .

**ب- نقل الملكية العامة الى القطاع الخاص:**

إن سياسة الخصخصة أو الخوصصة باعتبارها مكونا أساسيا من مكونات الاصلاح الاقتصادي تحتاج إلى وضع برنامج ذي آليات خاصة ، تبدأ بمسح كامل لمشروعات القطاع العام و مشكلاته ، و تصنيف هذه المشروعات حسب أوضاعها ، ثم تحديد المشروعات المراد خوصصتها ، و انشاء جهاز خاص يكون مسؤولا عن برنامج الخصخصة.

و في بداية الأمر ، كانت الكتابات حول الخصخصة تشير الى أكثر من معنى أو دلالة . فقد قيل أنها تعني الكفاءة في إدارة و تشغيل المشروعات العامة و التخلص من الاحتكار الحكومي و المركزية و البيروقراطية ، و هنا ينصرف معنى الخصخصة إلى إدارة هذه المشروعات طبقا لعقود إدارة من قبل القطاع الخاص ، على أن تحتفظ الدولة بملكيتها للمشروعات ( كالفنادق). وقيل أيضا أنها قد تعني تأجير وحدات الإنتاج التي يملكها القطاع الخاص ، وذلك من خلال عقود خاصة ، على أن يتم تقاسم الربح بين المستأجر و الحكومة . و قيل أيضا أنها قد تشمل التصفية أو الغلق و بيع أصول المشروع إذا كان فاشلا و ليس هناك أملا في إصلاحه. وقيل أيضا أنها تعني السماح للقطاع الخاص بتنفيذ الخدمات العامة (كالصحة و التعليم ، المرافق العامة...) وذلك من خلال عقود تعقدها الحكومة مع القطاع الخاص لتولي تنفيذ هذه الخدمات . ثم قيل أيضا ، أن الخوصصة تعني التحويل إلى الملكية الخاصة ، يتم ذلك عبر بيع المشروعات بكاملها إلى القطاع الخاص . على أنه لوحظ في الآونة الأخيرة ، أن المعنى الأخير هو المراد تطبيقه في حالة البلاد النامية المدينة ، و هو معنى يشير إلى دلالة جوهرية ، فحواها أن القصد من الخوصصة هو القضاء على الملكية العامة و إعادة توزيع الثروة لصالح أصحاب رؤوس الاموال.

**ب-1-اهداف سياسة الخوصصة :**

يتلخص الهدف الرئيسي لسياسة الخوصصة في علاج ضعف الكفاءة الاقتصادية المرتبطة بالملكية العامة للمنشآت . فهناك مصدران للمكاسب المتوقعة في مجال تطبيق سياسة الخوصصة يتمثل أولهما في المكاسب المتوقعة بسبب رفع الكفاءة الإنتاجية ، بمعنى أن يتمكن المشروع من تحقيق نفس المستوى المعين من الناتج باستخدام قدر أقل من مستلزمات الانتاج " أي بتكلفة أقل "، و يتبلور الثاني في رفع كفاءة توزيع الموارد ، و يتضمن ذلك تحسين خصائص السلع و الخدمات من حيث الكم و الكيف ، مما يرفع من قيمتها في السوق ، و يصبح المستهلك مستعدا لشرائها بأسعار أعلى ، أضف إلى ما سبق ، أن نجاح عمليات الخوصصة تؤدي إلى تحسين نوعية اتخاذ القرار الإداري ، عن طريق خفض درجة التدخل السياسي في عمليات المنشآت العامة ، وما يترتب على ذلك من آثار ايجابية كتهيئة المناخ المناسب لتنفيذ برامج التعديل الهيكلي.

**ب-2- العقبات و المشاكل التي تواجه بعض الدول النامية في سبيل تطبيق سياسة الخوصصة**

تعد الخوصصة عملية بالغة التعقيد في الدول النامية ، إذ يعترضها كثيرا من العقبات الاقتصادية و السياسية و الإدارية ، فمن حيث المشاكل الاقتصادية ، تتلخص في ضرورة توافر درجة عالية من الخبرة الفنية لتقييم أصول القطاع العام و تحديد السعر المناسب لها ، أضف إلى ذلك مشكلة نقص مواد الميزانية العامة اللازمة لتمويل تكاليف خوصصة الملكية، مثل رفع مكافآت إنهاء الخدمة للعاملين الذين يتم الاستغناء عنهم ، و من حيث المشاكل الإدارية و يقصد بها ضرورة اتخاذ الإجراءات اللازمة لإعداد المؤسسة المملوكة للدولة ، للانتقال للقطاع الخاص . أما المشاكل السياسية التي تعوق عملية الخوصصة في الدول النامية فتظهر في المعارضة العمالية المحتملة لسياسة الخوصصة و التي يتوقف تأثيرها الفعلي على النظام السياسي القائم ، ومدى قوة النقابات العمال ، و اعتمادهم على الوظائف العامة في الحصول على مواردهم المالية ، علاوة على درجة السماح لهم بتملك جانب من أسهم الشركات المطروحة للبيع .

**ج- حرية التجارة و التوجه نحو التصدير:**

تعد مسألة تحرير التجارة الخارجية من الأمور الهامة التي تدخل ضمن شروط قروض برامج التعديل الهيكلي . فالرقابة على التجارة الخارجية و بالذات تجارة الواردات — من وجهة نظر الهيئات المالية الدولية — من شأنها أن تعوق المنافسة و زيادة الإنتاجية و التعرف على التكنواوجيا الحديثة. كما أنها تؤدي إلى عزل الأسواق المحلية عن الأسواق الدولية.

كما أن الأداء الاقتصادي لتلك البلاد سيكون أفضل حينما تنخفض الرسوم الجمركية على الواردات و التخلي نهائيا عن مبدأ حماية الصناعات المحلية (لإتاحة الفرصة لآليات المنافسة للعمل) حتى و لو أدى هذا إلى وأد الصناعة المحلية و زيادة الطاقات العاطلة و معدلات البطالة . كما تهاجم الهيئات المالية الدولية سياسات التصنيع القائمة على بدائل الواردات و ترى أن الأفضل لتلك البلاد أن تحول هيكل انتاجها نحو التصدير.

و ليس من العسير علينا فهم لماذا تعطي الهيئات المالية الدولية لقضية تحرير التجارة و التحول نحو زيادة الصادرات أهمية محورية في برنامج التعديل الهيكلي . فمن ناحية ، سيؤدي فتح أسواق هذه البلاد بإسقاط القيود المفروضة على الواردات و خفض الرسوم الجمركية عليها و التخلي عن مبدأ حماية

الصناعة المحلية ، الى زيادة صادرات الدول الرأسمالية الصناعية الدائنة لهذه البلاد وهي قضية باتت حيوية بالنسبة لها للتخفيف من مشكلات البطالة و الكساد فيها ، ومن ناحية أخرى ، من السهل أن نتصور أن تحويل بنيان الانتاج للتصدير و تنمية قطاع الصادرات يضمن من خلال ما يدره من نقد أجنبي ، تسديد الديون التي اقترضها البلد سواء من حكومات أو بنوك الدول الصناعية ، أو من الهيئات المالية الدولية نفسها أو من المنظمات الدولية الاخرى ، كما أن تنمية موارد النقد الأجنبي ، من خلال استراتجية الانتاج الموجه للتصدير ، تضمن تمويل تحويلات أرباح و فوائد و دخول رؤوس الأموال الأجنبية المستثمرة داخل البلد الى بلادها الأم .

## 2-2- متابعة و تقييم برامج الاصلاح الهيكلي و الآثار الناتجة عنها:

### أ -متابعة و تقييم برامج الاصلاح الهيكلي :

المتابعة تعني مواصلة و مداومة البلد في ادخال الاصلاحات على السياسات الواردة في البرنامج ، و احصاء النتائج المحصل عليها ، أما التقييم فيعني مقارنة النتائج المحصل عليها مع الأهداف المسطرة و المحددة فيه و استنتاج الانعكاسات الايجابية و السلبية خلال فترة البرنامج ، ثم مقارنة المحاسن المحصل عليها بالمساوئ ، و استنتاج كلفة الإصلاح التي تظهر خلال و بعد فترة التنفيذ الى جانب التنبؤ بالتقديرات المستقبلية فيما يخص التنمية.

### 1-مراحل المتابعة:

تبدأ متابعة الصندوق لمدى تنفيذ البرنامج المتبنى مباشرة بعد منحه التسهيلات التمويلية التي تقدم قصد توفير السيولة من العملة الصعبة لدى البلد الداخل في إحداث تغيرات في البنى الاقتصادية.

إذ ينصب تركيز الصندوق على مدى تطور تنفيذ الاصلاحات و متابعة إقرار التوازنات و معرفته لنسبة النمو المحققة ، و إعادة التوازنات تكون أساس المتابعة و محور التقييم

التي يسهر عليها الصندوق باستخدامه أدوات الرقابة المفروضة من قبله ، لذا نجد أن المتابعة تتم عن كثب بمساعدة خبراء الصندوق الوافدة الى البلد في شكل بعثات استطلاعية لبحث و دراسة التطورات الحاصلة في مجال الإصلاح و التغيرات المنجزة على مستوى الاوضاع الاقتصادية التي

وصل إليها البلد بعد تبنيه البرنامج يتحقق ذلك باجراء مشاورات مع مسؤولي الحكومات التي تنتهي باعداد حوصلة عن الاوضاع القائمة اثناء المعاينة.

وبناء على التطورات الحاصلة لعدد من الدول في مجال الإصلاح والمستمد من متابعة الصندوق لها تتواصل إمداداته المالية نحو البلد، واذا ما التمس الصندوق تراجع من قبل الحكومات لمواصلة تنفيذها للإصلاحات يقوم بوقف امداد باقي الأقساط المالية المحددة في البرنامج المالي وفق الاتفاق المبرم بينهما .

## 2- تقييم البرنامج :

اما فيما يخص تقييم البرنامج، فان الصندوق يركز اثناء قيامه بهذه العملية على مواصلة البلد لتسديد مستحقاتها اذ يربط اثناء تقييمه بين تخفيض مستوى المديونية الخارجية وتخفيض تكاليف خدمتها بالنسبة للانتاج الداخلي الإجمالي PIB هذا الذي يربطه الصندوق بمؤشرات عدة منها مؤشرات قياس درجة حدة المديونية ، فنظرا لارتباطه بعدد من المتغيرات يؤكد الصندوق عليه أثناء التقييم، بحيث يقوم بتقييمPIB بالحجم استنادا الى ما تم تقديره عند وضع البرنامج .

وحسب صندوق النقد الدولي بمجرد ما يستأنف البلد تسديد ديونه يكون قد نجح في تنفيذ برنامج الاصلاح الهيكلي بدون الأخذ في الحسبان الآثار التي قد تتولد من جراء تطبيق البرنامج ولا الاضطرابات التي قد تحدث .

## ب- انعكاسات برامج الاصلاح الهيكلي على التنمية البشرية:

يعترف خبراء صندوق النقد الدولي و البنك العالمي ، أن لبرامج الاصلاح الهيكلي آثرا سلبية و بخاصة في المجال الاجتماعي منها ما تضر بما يسمى الجماعات الأشد تعرضا للمخاطر ،

مثل عمال القطاع العام و الموظفين بالادارات الحكومية من ذوي الدخل المحدود ، و العاطلين عن العمل ، أطفال الأسر الفقيرة ، عمال الزراعة و المحرومين من ملكية الأراضي ، المسنين و أصحاب المعاشات ، ومن يعيشون على الاعانات الاجتماعية ... الخ ، وهم يشكلون أغلبية سكان البلدان النامية ، وفي هذا الخصوص كتبت **واند تسينج** ، إحدى العاملات بالبنك الدولي :" **و لما كان التكيف بالتالي يتضمن عادة تخفيضا في مجموع الطلب ، و تغيرات في الأسعار النسبية لعوامل**

**الانتاج و للمنتجات و تحولا في تخصيص الموارد ، فإن هذا سيتبعه بالضرورة تكاليف ، مثلا في شكل تقليل الاستهلاك ، أو تخفيض الاستثمار أو الابعاد المؤقت للعمل –زيادة البطالة–"**[2].

كما أن ي. **هوانج و ب. نيكولاس** ، هم من خبراء البنك الدولي أيضا يعترفان بأن " **تدابير التكيف الرامية الى موازنة اجمالي الطلب و العرض عادة ما تؤدي إلى انكماش الناتج و العمالة و الاستهلاك ... و لا يكاد يمكن تجنب هذه التكاليف الانتقالية "**[3].

و رغم أن خبراء الصندوق و البنك لا يختلفون حول الآثار الاجتماعية السلبية لبرامج التثبيت و التكيف الهيكلي ، ومن ثم تأثيرها على أحوال البشر ، إلا أنهم جميعا ، يتفقون على مقولة محددة ، لتبرير هذه الآثار و الدفاع عنها ، وهي المقولة التي تقول ، أن التأخر في تقبل هذه الآثار و التكاليف سيجعلها أكثر عبئا في المستقبل إذا أجل البلد تنفيذ برامج التعديل ، و أن هذه الآثار السلبية التي تنجم عن هذه البرامج هي تكلفة لا مفر منها ، و مرارة دواء لابد من تجرعه حتى يمكن للتكييف أن يأخذ مجراه و ينتقل البلد إلى أوضاع أفضل في الآجل المتوسط و الطويل .

و يمكن تلخيص الآثار الاجتماعية الناجمة بشكل مباشر عن سياسات التكيف الهيكلي، في: الفقر، وسوء توزيع الدخل، والبطالة .

**أ .الفقر :**

نتيجة للسياسات الانكماشية التي تتضمنها سياسات التكيف الهيكلي، والمتمثلة في: تخفيض

القيمة الحقيقة للأجور، وتخفيض وإلغاء الدعم عن بعض السلع والخدمات الحكومية وفرض أو زيادة الرسوم على هذه الخدمات، إضافة إلى تخفيض قيمة العملة بما سيتبعه ذلك من ارتفاع في أسعار السلع المستوردة ، وكذلك فرض الضرائب غير المباشرة، تسهم بصورة مباشرة في زيادة الفقر .ومن ثم فقد سعى واضعو هذه البرامج إلى تخفيض حدة الآثار السلبية تلك من خلال "شبكات الامان الاجتماعي" لحماية الفئات الأكثر تعرضاً لتلك الآثار السلبية .

إن ازدياد نسبة الفقر تفضي غالباً إلى آثار إجتماعية أخرى قد تكون شديدة الخطورة كالهجرة إلى الخارج بما تعنيه من إهدار للكفاءات والموارد البشرية، وانتشار الجريمة، وانتشار عمالة الأطفال

1 رمزي زكي : " التضخم و التكيف الهيكلي في الدول النامية " ، دار المستقبل العربي للنشر و التوزيع – القاهرة -،الطبعة الأولى، 1996 ،ص 177 .

[3] رمزي زكي ، نفس المرجع السابق ، ص 178 .

والنساء، في محاولة لمواجهة إرتفاع الأسعار وتعويض الدخل المفقود، والتي لابد وأن تنعكس سلباً فيما يتعلق بانتشار البطالة.

**ب- سوء (التفاوت في) توزيع الدخل :**

يبدو سوء (التفاوت في) توزيع الدخل، كأحد آثار الأخذ بسياسات التكيف الهيكلي، وثيق الصلة بازدياد نسبة الفقر، فإضافة إلى ما ذكر سابقاً عن دور تلك السياسات في تعميق الفقر وزيادة نسبته، فإنها (أي سياسات التكيف الهيكلي) تعمل، من جهة أخرى، على تعزيز وضع فئات أخرى، هي الفئات العليا في المجتمع غالباً، من خلال عدد من إجراءاتها التي تنعكس بشكل إيجابي على وضع تلك الفئات. وتتمثل هذه العوامل أو الإجراءات أساساً في تخفيض قيمة العملة الوطنية ورفع أسعار الفائدة محلياً، إضافة إلى عملية الخصخصة .

ويظهر الأثر الإيجابي لتخفيض قيمة العملة الوطنية على الفئات العليا، على اعتبار أن هذه الفئات غالباً ما تحتفظ بجزء لا يستهان به من مدخراتها بالعملة الأجنبية (وفي الخارج غالباً). أما في حالة المدخرات بالعملة الوطنية، فإن هذه الفئات تستفيد بشكل واضح وكبير من خلال الزيادة الشديدة في أسعار الفائدة المحلية. ومن ثم يمكن لهذه الفئات تعويض خسائرها من تخفيض قيمة العملة من خلال الفوائد التي تجنيها على مدخراتها، باعتبار أن هذه الفئة هي من كبار المدخرين .

إن مثل هذه النتيجة قد تفسر وإلى حد كبير إرتفاع استهلاك هذه الفئات خلال فترة الأزمة الاقتصادية وبالتالي ازدهار الأسواق الجديدة للسلع الكمالية والخدمات

وتزداد الصورة قتامة، من خلال تعميق الفجوة بين الفئات العليا في المجتمع وبين غيرها من الفئات، من خلال عملية "الخصخصة" (التحول إلى القطاع الخاص) التي تهدف إلى بيع مؤسسات القطاع العام إلى القطاع الخاص. ومن البديهي أن القدرة على شراء مثل هذه المؤسسات إنما تتوافر لأبناء تلك الفئات من المجتمع، وبالتالي فإن سياسات التكيف الهيكلي التي تعمل على تقليص القيمة الحقيقية للأجور، تعمل في المقابل على زيادة الدخول المتمثلة بالأرباح، ومن ثم يظهر الأثر السلبي لعملية "الخصخصة" من خلال تعميقها

للتفاوت في توزيع الدخل، بين أولئك الذين يجنون الأرباح (الفئات العليا) وبين الذين يحصلون على أجور ورواتب (وهؤلاء يشملون الجزء الأكبر من أبناء الطبقة الوسطى وأبناء الطبقة الدنيا) .

### ج–البطالة

يمثل الارتفاع في نسبة البطالة، احد النتائج المباشرة للأخذ بسياسات التكيف الهيكلي. ويبدو أن مؤسستي يريتون وودز لا تنفيان مثل هذا الأثر، وإنما تصران على أن هذا الأثر، كما هو الحال في الفقر، سيكون في المدى القصير ، حيث ستؤدي هذه السياسات إلى تعزيز فرص العمل (وكذلك تخفيض نسبة الفقر) على المدى الطويل . ويظهر الأثر السلبي لسياسات التكيف الهيكلي على البطالة، من عدة نواحٍ، يمكن تفصيلها على النحو التالي :

فمن ناحية، وفي سبيل خفض الانفاق العام، كأحد أهم الأهداف التي تسعى هذه السياسات إلى تحقيقها، يتم اللجوء إلى إحدى وسيلتين أو كلتيهما: إبطاء أو إيقاف التعيينات في القطاع العام؛ و/ أو تسريح جزء من العمالة الموجودة

.وفي ذات السياق، وكنتيجة لإيقاف الدعم عن عدد من مؤسسات القطاع العام، وتصفية بعضها، فإن ذلك لابد وأن يسهم في فقدان عدد، قد يكون كبيراً، من الموظفين لوظائفهم وبالتالي الدخول في عداد البطالة .

أما من ناحية أخرى، فتؤثر سياسة رفع أسعار الفائدة سلباً، ليس على قدرة القطاع العام فحسب، إنما أيضاً على قدرة القطاع الخاص على توفير وظائف تسهم في التخفيف من حدة البطالة، خصوصاً وأنه، وإضافة إلى أسعار الفائدة، فإن هذا القطاع يتعرض لضغط المنافسة في الخارج عند التصدير، والمنافسة في الداخل كنتيجة لتحرير التجارة بحسب سياسات التكيف الهيكلي.

بحيث يبدو من المتوقع، لخفض كلفة الانتاج، تقليص عدد العمالة والاعتماد بصورة أكبر على عنصر كثافة رأس المال.برغم ذلك، يبدو أن الإجراء الأكثر ارتباطا بالبطالة من حيث زيادة نسبتها، والذي تثار بشأنه أكثر التساؤلات هو عملية "الخصخصة" أو بيع مؤسسات القطاع العام إلى القطاع الخاص. والتي تتضمن في الغالب الإستغناء على جزء من عمالة المؤسسة بعد بيعها، وذلك ضمن معادلة العمل التجاري: "أكثر الأرباح، بأقل التكاليف". ويظهر الواقع العملي، تطابقاً مع الإستنتاجات السابقة، من خلال ارتفاع معدلات البطالة في كل من افريقيا جنوب الصحراء وأمريكا اللاتينية خلال فترة تبني سياسات التكيف

الهيكلي، عما كانت عليه قبل ذلك .

**د- آثار إجتماعية أخرى :**

ينعكس التخفيض الحكومي للنفقات، وضمنها إلغاء الدعم عن بعض السلع، وتخفيض الإنفاق الحكومي على الخدمات الاجتماعية، وخصوصاً، الصحة والتعليم؛ إضافة إلى فرض الرسوم على بعض الخدمات التي تقدمها الحكومة؛ وتحرير الأسعار؛ وفرض ضرائب جديدة أو زيادة ضرائب قائمة، ينعكس كل ذلك بصورة سلبية على المواطنين من عدة نواح كالمستوى الصحي والمستوى التعليمي على وجه الخصوص

على أنه مع تصاعد موجات النقد الموجه لتلك البرامج بسبب فداحة آثارها السلبية ، سواء من جانب المفكرين و الخبراء الذين يعارضون وصفات الصندوق و البنك و ما بني عليها من سياسات ، أو من جانب قادة البلاد النامية نفسها الذين أصبحوا عرضة لانتقادات سياسية حادة في مجتمعاتهم من جراء ما تمخض عن هذه البرامج من آثار ، و تدخل فاضح في الشؤون الداخلية لبلادهم مما يمس سيادة الدولة ، وفي ضوء المعارضة الشعبية الساخطة ( مظاهرات الخبز الشهيرة ) ضد ما تنطوي عليه هذه البرامج من أعباء فادحة على الفقراء و المحرومين و محدودي الدخل ، في ضوء ذلك كله بدأت بعض المنظمات الدولية تتحدث عن ما يسمى بالتكيف ذي الوجه الإنساني Dimension social d'ajustement ، و عن ضرورة مراعاة أحوال الفقراء ، و أن سياسات التكيف يجب أن تحقق الكفاءة والعدالة ، وان المؤسسات المالية يتعين عليها ان تقدم المساعدة للحكومات للتخفيف من الآثار السلبية للتكيف

ولهذا بدا على سبيل المثال البنك الدولي يقترح مؤخرا ، عمل ما يسمى بشبكات الامان الاجتماعي وتأسيس صناديق تعويضات ومساعدات للفئات الأشد تعرضا للآثار السلبية .

وقد برز هذا التحول خاصة في تقرير التنمية لعام 2006 الصادر عن البنك الدولي بعنوان ( الإنصاف والتنمية)و كذلك في الأهداف الإنمائية الثمانية للألفية الجديدة الذي تضمنها تقرير التنمية لعام 2004 والمتمثلة في[4] :

1) القضاء على الفقر المدقع والجوع ،

---

[4] تقرير عن التنمية في العالم ، "جعل الخدمات تعمل لصالح الفقراء،البنك الدولي واشنطن"، 2004 ،ص 2.

2) تحقيق التعليم الابتدائي الشامل،

3) تشجيع المساواة بين الجنسين وتمكين النساء من أسباب القوة،

4) تخفيض معدل وفيات الأطفال،

5) تحسين صحة الأمهات،

6) مكافحة فيروس ومرض الإيدز، والملاريا، والأمراض الأخرى،

7) ضمان استمرارية البيئة،

8) إقامة شراكة عالمية من أجل التنمية.

# الفصل الثالث :

# برنامج التعديل الهيكلي و نتائجه على الأسرة

**تمهيد :**

اختارت الجزائر غداة الاستقلال النظام الاشتراكي لتحقيق النمو فاعتمدت التخطيط المركزي للاقتصاد و أنشأت المؤسسات العامة و كلفتها بتوفير جميع الخدمات ، كما أنشأت المزارع الضخمة الحكومية بعد تأميم الأراضي . و مولت كل هذه المخططات من الإيرادات النفطية التي شهدت نموا كبيرا خلال السبعينات . هذه الإمكانات المالية الضخمة الموجهة نحو المجهود التنموي تجاوزت قيمة 120 مليار دولار للفترة الممتدة بين عامي 1966-1990[5] .

إن سياسة الاقتصاد الموجه أخضعت كل مقدرات البلاد إلى السلطة التي كانت تحدد الأسعار و الأجور و ترسم المخططات للمؤسسات العمومية . و تم انشاء خمس مصارف حكومية متخصصة في تمويل القطاعات[6] .

و مما تجدر الإشارة إليه ، أن هذه السياسة نجحت مرحليا ، فحقق الاقتصاد معدلات نمو حقيقية بلغ متوسطها 6 % ، و تحسنت الأوضاع الاجتماعية ، و ارتفعت نسبة المتعلمين ، و نخفض معدل وفيات الأطفال[7] ، غير أن النتائج السلبية لسياسة الاقتصاد الموجه بدأت تظهر منذ مطلع الثمانينات ، فتراجعت الانتاجية في المؤسسات و المزارع الحكومية ، و ارتفعت وتيرة الاستيراد ، خصوصا في قطاع الصناعات الغذائية ، فتراجعت فعالية الاستثمارات الحكومية على الرغم من أهمية حجمها ، و منه برزت علامات من العبء على الاقتصاد ، و انكشفت هذه الهزات مع سنة 1986 إثر صدمة انخفاض أسعار المحروقات في السوق العالمية .

وعلى غرار غيرها من البلدان، تميزت سنوات برامج التعديل الهيكلي في الجزائر في الميدان الاجتماعي بإجراءات كان لها تأثير مباشر على الظروف الاجتماعية للمواطنين من حيث المداخيل والشغل والاستهلاك. وقد تجسدت هذه الإجراءات في تقليص ميزانية الدولة ( إلغاء الدعم وتجميد أجور المواطنين وخفض نفقات التسيير والاستثمار ).

لقد ساعد تدهور قطاع الشغل وغياب ظروف المعيشة وزيادة الفوارق التي تراكمت خلال السنوات السابقة على ظهور وتوسع ظاهرة الفقر التي تتجلى أساسا في تدهور المداخيل وفقدانها أو غيابها، وانعدام الاستفادة من أدنى الخدمات الاجتماعية .

---

[5] حميد حميدي ، " الاصلاحات الاقتصادية و سياسة الخوصصة في البلدان العربية ، ص 387 .

[6] فواز حسين ، "الجزائر : خطوات على طريق التقدم " ، الاقتصاد و الأعمال ( عدد خاص ) ماي 1999 ، ص 56 .

[7] فواز حسين ، نفس المرجع ، ص 56 .

## أولا : الوضع الاقتصادي في الجزائر قبل تبني البرنامج

ان الاصلاحات التي تبنتها الجزائر يمكن تقسيمها الى قسمين:اصلاحات داخلية نابعة من مجهودات ذاتية ، و أخرى خارجية الزامية مفروضة من قبل الهيئات المالية الدولية .

فبالنسبة للاصلاحات الداخلية تم اختيار التوجيهات و السياسات من قبل مسؤولين و خبراء و محللين مع تحديد الإجراءات و الأدوات اللازمة لتجسيد ذلك، أما الإصلاحات الثانية نادت بها الهيئات المالية الدولية و بالأخص صندوق النقد الدولي السلطات الجزائرية للقيام بها .مع العلم أن الجزائر انضمت الى الصندوق في أوت 1963 بموجب القانون 384-63 المؤرخ في 26 سبتمبر 1963 حدد فيه كيفية تسديد حصة الجزائر لصندوق النقد الدولي ، الا أنها لم تلجا اليه الا مع نهاية سنة 1988 و تلتها بعد ذلك مفاضات مع الصندوق و سحب موارد لتتمكن من ادخال موجة من الاصلاحات.

### أ- مرحلة السبعينات(1967-1979):

تم تحديد استراتجية اقتصادية على المدى البعيد ترتكز على المحروقات ، و الاعتماد على المؤسسات الوطنية الكبرى من أجل احتكار الدولة لنشطات الاقتصاد الوطني، و لذا كان لابد من القيام بتخطيط أكثر صرامة ،نتج عنه عدة مخططات نذكر أبرزها:

#### أ-1- المخطط الثلاثي الأول (1967-1969):

الهدف منه تحضير الوسائل لانجاز المخططات المقبلة، وقد أعطى المخطط الأفضلية للهياكل المرتكزة على الصناعة القاعدية مقارنة بالزراعة ففي سنة 1963 كان نصيب الصناعة من اجمالي الاستثمارات 13% أما في سنة 1967 بلغ 18,2 % ،أما الزراعة كان نصيبها في السنتين المذكورتين 63-67 على التوالي :17,5% ثم 12,5%[8].

#### ب-2 المخطط الرباعي الأول (1974-1977):

هو استمرار للمخطط السابق، و يزداد عنه في مبالغ الاستثمارات نظرا لارتفاع حصيلة الصادرات من المحروقات حيث انتقل انتاج البترول الخام من 22,8 مليون طن سنة 1962 الى 63 مليون طن سنة 1979 و الغاز الطبيعي من 300 ألف طن الى 30 مليون طن في نفس الفترة[9].

---

[8] Ahmed Benbitour " L expérience Algérienne de Développement ( 62-91 ) ", eddar echarifa , Algérie ,1992k p 12.

[9] [9] Ahmed Benbitour , ibid , p 14 .

و كان اعتما الجزائر في نموذجها التنموي في هذه المرحلة على اعطاء الاولوية للصناعات الثقيلة ، و يعتمد على انشاء صناعة ضخمة تجر وراءها الصناعات الصغيرة

و المتوسطة ،فهي تهدف الى انتاج كل ما تحتاجه القطاعات داخليا و هذا لتحقيق الاستقلال الاقتصادي على المدى الطويل.

فقامت الجزائر باستثمارات ضخمة انطلاقا من سنة 1979، حيث اهتمت من خلالها بالصناعات المرتبطة بالمحروقات و الصلب لكي تسمح بالحصول على قاعدة صناعية هامة، و قد ساعدها في ذلك أزمتا النفط لعامي 73 و 79 حيث ارتفع على أعقابها حجم المداخيل.كذلك استعملت الادخار الاجنبي و تحصلت الجزائر على عدة قروض، الامر الذي أدى الى تشكيل ديون هامة على عاتقها من 1 مليار دولار سنة 1970 الى 19,37 مليار دولار سنة 1980[10].

غير أن هذه السياسة لم تصمد في ظل سياسة اقتصادية تقوم على الافراط في التمويل الخارجي و أحادية التصدير،فالاعتماد على التمويل الخارجي كان لاتمام الموارد التي توفرها الصادرات من المحروقات حيث تم اللجوء الى السيولة الخارجية من خلال الاستدانة. بفعل التطور الكبير في قطاع المحروقات الذي سمح لها بالتقدم بسهولة لسوق رؤوس الاموال لتمويل جزء من الاستثمارات الضخمة.

أدت هذه السياسة إلى انشاء العديد من المركبات الصناعية الضخمة ، امتصاص البطالة ، تحسين مستوى المعيشة ، تحسين مستوى التعليم ، ارتفاع أمل الحياة و انخفاض حدة انتشار الأمراض المعدية و الأوبئة بفعل سياسة الطب المجاني .لكن كان هذا بتكاليف كبيرة إذ لم يتعدى معدل استعمال الطاقات الانتاجية 40 %

أسباب هذا الاستعمال الضعيف لطاقات الانتاج ترجع إلى :

- استعمال التقنيات الحديثة مع انعدام الكفاءات البشرية للتحكم فيها .
- تعقد المهام (نتيجة الحجم الكبير) مثل التكوين ، التسويق و التمويل و الصيانة

---

[10] Ahmed Benbitour ,ibid , p 17 .

اختيارات التكنولوجيا المستوردة غير ملائمة للبنية الاجتماعية و الاقتصادية الجزائرية ، أي استراد تقنيات حديثة متكاملة و معقدة لم تكيف مع الواقع الجزائري ، و لم تهيأ لها شروط النجاح في المجتمع الجزائري

**ب- مرحلة الثمانينات**

كانت المخططات السابقة قد نظمت الاقتصاد على أساس وجود شركات وطنية محتكرة، وظهرت هناك ممارسات بيروقراطية و الزيادة في عدد العمال...

و أدى مثل هذا التنظيم الى انعدام التوازنات في الاستثمارات الوطنية حيث تأخذ الشركات الكبرى معظم الاستثمارات على حساب القطاعات الأخرى .

فتوازيا مع المتغيرات الجديدة انطلقت الاصلاحات الاقتصادية، و ذلك نظرا للركود الذي أصاب المؤسسات العمومية.و رأت الدولة أن تقوم باعادة الهيكلة للمؤسسات العمومية،وتم ضبط قوانين تقر الاستثمار في القطاع الخاص 82-11 و في اطاره تم سنة 1984 التصريح بالاستثمار لحوالي 1000 مشروع.[11]

فقد فككت الشركات الوطنية الى مؤسسات اقتصادية ليسهل تسييرها و مراقبتها و معرفة امكانياتها ،كذلك تحسين الانتاجية و تسييرأحسن للوحدات و التكفل بصيانة الأجهزة...

لقد أدى هذا التقسيم من 100 مؤسسة الى حوالي 480 مؤسسة سنة 1982، و امتد هذا العمل ليرتفع عدد المؤسسات الى 500 مع نهاية 1983 [12]من شأنه أن يجردها من المزايا الداخلية التي تتميز بها المؤسسات ذات الحجم الكبير، كالبحث العلمي و التكنولوجي...لذا فكان الاهتمام الاكبر في فترة 80-84 بالجانب التنظيمي للاقتصاد الوطني.

كما استهدفت هذه الفترة اشباع الطلب المحلي، لذا وضعت برامج استعجالية و منها مخطط ضد الندرة و الذي فضل استيراد السلع الاستهلاكية ، مما فتح الباب على استيراد غير موجه

وغير منتج. لكن لم تقو سياسة الرخاء و العيش الأفضل المنادى بها في مطلع العشرية تثبت و تصمد أمام انخفاض سعر البترول ابتداء من شهر مارس 1983. و ذلك أن الايرادات انخفضت من 13 مليار

[11] Djilali Liabes " L'entreprise entre l'économie politique et société industrielle ", Codesria k 1989 p 44.

[12] تقرير المجلس الوطني الاقتصادي و الاجتماعي ، نوفمبر 1998 ، ص 11 .

دولار في سنة 1985 الى 7 ملايير دولار سنة 1986[13]. هذا أدى الى فرض سياسة التقشف التي تقوم على تقليص الواردات مع مايترتب عليه من نتائج وخيمة على سير الجهاز الانتاجي و تغطية احتاجات السكان.

و كان من نتائج تفاقم الازمة على الصعيد الخارجي تصلب شروط الاقتراض ، وعلى الصعيد الداخلي تقلص الامكانيات المالية، وظروف حياة متدنية لدى السكان.

كما عمدت الجزائر الى تبني اجراء استقلالية المؤسسات و الذي جاء كامتداد للاصلاح السابق لتتحصل كل مؤسسة على استقلالها المالي و تتحمل مسؤولياتها في ادارة أعمالها ونشاطاتها بغية النهوض بالضعف الذي أصاب القطاع العام ،كما عممت الاصلاحات في هذا السياق في شتى المجالات لكنها لم تشهد تجسيدا حتى نهاية سنة 1987 باعادة تنظيم الأملاك الزراعية التابعة للدولة و انشاء التعاونيات الفلاحية في اطار التسيير الذاتي بغية تشجيع القطاع الفلاحي الذي كان مهمشا على حساب القطاع الصناعي و الخدماتي ،و لم يمنح الاستقلال الفعلي للمؤسسات الا بصدور قانون الاستقلالية في جانفي 1988.

كما لوحظ توجه السلطات لفتح الاقتصاد على العالم الخارجي تدريجيا بتبسيط اجراءات التصدير و ازالة بعض القيود على استيراد مواد الخام و مستلزمات الانتاج بعد توسط أحد البنوك التجارية الموكل باجراء معاملات الدفع في الاطار المخول لها، و بحث امكانية اصلاح المنظومة المالية، و الاخذ بأسلوب التحرير التدريجي للأسعار الذي عرف تواصل بعد سنة 1989، الى جانب طرح المناقشات فيم يخص تنظيم مشاركة القطاع الخاص و ترسيخ مكانته داخل الاقتصاد.

### ثانيا – تبني برنامج الاستقرار و التعديل الهيكلي

إن الخلاصة التي وصل إليها الخبراء الاقتصاديون، هي أن إنعاش الاقتصاد الجزائري لا يمكن أن يتم إلا بإجراء تحولات عميقة في الهيكل الاقتصادي ،رغم الخطورة الاجتماعية المتوقعة نتيجة للأضرار الاجتماعية السلبية و الأليمة الأكيدة الناتجة عن هذه التحولات و التي تتحملها الطبقات الاجتماعية الدنيا، غير أن هذا التحول كان يتطلب أموالا ضخمة اضافة الى ضرورة تخفيف أعباء الديون ، و هذا ما جعل الاستنجاد بالمؤسسات المالية الدولية و على رأسها صندوق النقد الدولي وسيلة للتمويل و ابداء ما

[13] المرجع السابق ، ص 11 .

يلزم من إقتراحات بحكم تجربته في معالجة الاختلالات في دول العالم الثالث . فكان ان تم التفاوض معه و التوقيع أولا على برنامج الاستقرار(التثبيت) الحامل لفترة 12 شهرا بناءا على رسالة حسن النية المرسلة للصندوق يوم 9 أفريل 1994 و المتضمنة تعهد مسبق من قبل السلطات لتبني برنامج التعديل الهيكلي مباشرة بعد انقضاء فترة برنامج التثبيت.

**أ-برنامج الاستقرار أو التثبيت:**

اتفاق الاستقرار الاقتصادي 01 أفريل 1994-31 مارس 1995(الاستعداد الانتمائي- Stand by)

أجاب صندوق النقد الدولي بموافقته على اتفاق التثبيت، بعد التوقيع على رسالة النية في ماي 1994 ، مما يؤكد قبوله بمحتوى برنامج التثبيت الوارد فيها ، بعد أن حدد موقفه و مساندته المالية المقدرة ب 731,5 مليون حقوق السحب الخاصة-DTS- لتدعيم البرنامج الحامل لفترة سنة من الإصلاحات[14] إلى جانب منحه قرضا بمقدار 1 مليار دولار لدعم برنامج التعديل الهيكلي الموالي لبرنامج الاستقرار و أدت هذه المبالغ الى استرجاع الثقة للجزائر أمام دائنيها الذين قبلوا الدخول في مفاوضات ثنائية معها لاعادة جدولة ديونها، هذه الأخيرة –عملية الجدولة- تمت في البداية مع نادي باريس في 1 جوان 1994 ،حيث تم التوقيع من خلالها على 17 اتفاقية ،آخرها تمت مع ايطاليا.

ففي تاريخ 15 ديسمبر 1994 تم توقيع اتفاقية مع الولايات المتحدة الأمريكية على إعادة جدولة الديون العمومية الخارجية للجزائر بقيمة تقارب 1 مليار دولار أمريكي ، كما تم التوقيع على اتفاقية مع اليابان في 26 ديسمبر 1994 ، على إعادة جدولة الديون الخارجية للجزائر قدرها 430 مليون دولار[15].

و أيضا تم التوقيع على الاتفاقية السابعة عشر مع ايطاليا التي تمت في إطار اتفاقية إعادة الجدولة الموقعة في 1 جوان 1994. حيث تم الاتفاق مع إيطاليا على إعادة جدولة الديون العمومية للجزائر تقدر ب 850 مليون دولار في 26 مارس 1995[16] و قدر المبلغ الإجمالي

[14] Bulletin du FMI " L aboutissement de Reformes en Algérie ", FMI , 7 Septembre 1998 . P 277 .
[15] Média Bank N º 15 , Le journal interne de la banque d ' Algérie , Décembre 94 / Janvier 95 .
[16] Média Bank N º16 , février / Mars 1996 .

لإعادة جدولة الديون العمومية الخارجية ، في إطار الاتفاقيات الثنائية ، التي تم التوقيع عليها في 1 جوان 1994 بحوالي 5,3 مليار دولار أمريكي من خلال نادي باريس.

**جدول رقم 01 : الاتفاق الثنائية على إعادة جدولة الديون العمومية الأولى للجزائر من خلال نادي باريس .**

| الاتفاقيات الثنائية ل 1 جوان 1994 (17 اتفاقية) | البلدان الدائنة |
|---|---|
| سبتمبر 1994 | هولندا –النمسا– كندا– فرنسا |
| أكتوبر 1994 | بلجيكا –فيلندا– إسبانيا– البرتغال |
| نوفمبر 1994 | الدانمارك –ألمانيا– سويسرا– |
| ديسمبر 1994 | السويد –الولايات المتحدة الأمريكية –اليابان– بريطانيا– النرويج |
| مارس 1995 | إيطاليا |
| المجموع | 17 إتفاقية |

**المصدر** : تم وضع هذا الجدول على أساس المعلومات الصادرة عن :

Le journal interieur d'Algerie fevrier /mars 96 .p 30 , Bank media Nº 22 .

و من ناحية أخرى قدم الصندوق مبلغ 1,250 مليار دولار لدعم ميزان المدفوعات ، سدادها يكون لفترة 5 سنوات ، 3 منها معفاة من دفع خدمتها ، كما سمح الاتفاق بتوافد مبالغ أخرى من قبل الهيآت المالية الأخرى ألا و هي البنك الدولي[17] .

**بعض النتائج و الإنجازات المحققة في إطار برنامج الإستقرار :**

**أ–تحرير الأسعار :**

[17] Jounal le matin du 22 juillet 1995 , p 9 .

شرع فيه ابتداءا من سبتمبر 1989 ، حيث تم مواصلة تحريرها بعزل الرقابة الإدارية و تخلي الدولة عن الإعانات ، فتم خفض الإعانات على المنتجات البترولية ، الطاقوية ، المواد الغذائية ماعدا القمح و طحينة الشعير و الحليب فظلت الضوابط السعرية قائمة فقط بالنسبة للثلاث مواد غذائية و منتجات الطاقة و أجور النقل العام ، وفي آخر عام 1994 تحررت أسعار مستلزمات الإنتاج الزراعي ، و أسعار البناء للإسكان الإجتماعي ، و الملاحظ أن أسعار المواد التي تم تحريرها تضاعف خلال فترة الإتفاق على ما كانت عليه قبل منتصف سنة 1994 ، إذ بلغ الإرتفاع في أسعار المواد الغذائية نسبة قدره 40[18]%

**ب-تحرير التجارة الخارجية :**

عرفت التجارة الخارجية انفتاح سابق للاتفاق من خلال المرسوم التنفيذي لشهر فيفري 1991 ، فأتى هذا البرنامج يشجع هذا المحور من خلال الدخول الحر للعملة الصعبة عند تمويل عمليات التصدير و الاستيراد المنصوص عليها وفق التعليمة رقم 94-20 المؤرخة في 20 أفريل 1994 و التي تمنح حق تمويل العمليات التجارية الخارجية لكل شخص طبيعي تتوفر فيه الشروط ، كما أكدت الجزائر تدعيم القطاع الخاص بالقرار المتضمن دخول إمتلاك العملة الصعبة من قبل الصادر في أكتوبر 1994 .

**ج-شبكة الأمان الاجتماعي :**

تم تشكيل شبكة الأمان في إطار الإتفاق الثاني ، أي ابتداء من سنة 1991 لاستعاب الأثر الناتج عن رفع الأسعار بمنح علاوات ذات صفة اجتماعية ، و التي تم إلغاؤها في الاتفاق الثالث ، ففي أكتوبر 1994 تم إعادة النظر في العلاوة النقدية للأسر التي عوضت بنوعين من العلاوات ، التعويضية الجزافية للتضامن و تعويض النشاط للفائدة العامة ، فالأولى أدرجت ضمن ادخال خطة للخدمات العامة الواردة في البرنامج قدرت ب 600دج شهريا ،

فهي ممنوحة لأرباب العائلات ( 60 سنة فما فوق ) و الذين ليس لهم عائد ، كذلك الأشخاص المعوقين ، أما العلاوة الثانية فهي محولة للأشخاص الذين هم في سن العمل و ليس لديهم أي عائد و التي أدخلت في إطار خطة تأمين ضد البطالة و هي مقدرة ب 2100 دج شهريا مقابل مساهمتهم لأداء نشاطات للفائدة العامة في إطار منظم من قبل الحكومة الجزائرية ، تحت مسؤولية البلديات .

**ب-برنامج التعديل الهيكلي P .A.S (22 ماي 1995 الى 21 ماي 1998):**

---

18 كريم النشاشبي ، تقرير حول الاستقرار و التحول نحو اقتصاد السوق – دراسة حالة الجزائر – صندوق النقد الدولي 1998 .

كان التصحيح الهيكلي ضرورة حتمية لا مفر منها ، فهو تجسيد للاجراءات المسطرة من أجل انعاش الاقتصاد الوطني و الانتقال إلى اقتصاد السوق ، التي جاءت ضرورة لا غنى عنها و هذا من أجل تشغيل دائم بالإضافة إلى مواصلة و تعميق الإصلاحات الهيكلية للمؤسسات الصناعية و العمل على ضمان الحماية اللازمة للفئات المتضررة من هذه الإصلاحات و هذا عن طريق تحسين شبكة الحماية الاجتماعية.

و بالتالي ومن أجل تجسيد عملية التصحيح تم الاتفاق مع الصندوق و الالتزام بتنفيذ برنامج الاستقرار في إطار إتفاقية الاستعداد الانتمائي- Stand by- (الذي تم التطرق إليه) متبوع ببرنامج التعديل الهيكلي في إطار التسهيل التمويلي الموسع- FFE- .

### 1-إتفاقية التسهيل التمويلي الموسع (FFE) ماي 1995:

بعد أن تم التقارب مع صندوق النقد الدولي فيم يخص إعادة التوازنات و النهوض بمعدل النمو و تخفيض معدل التضخم و مواصلة دفع الالتزامات قامت الجزائر بإبرام إتفاق تمهيدي في إطار موسع يخص التعديل الهيكلي مع خبراء الصندوق أثناء زيارتهم الاستطلاعية لمتابعة ما تم تنفيذه في إطار برنامج الاستقرار 1994-1995 ، أتت هذه الزيارة بعد انقضاء المفاوضات التي أجريت في جنيف –السويسرية- أيام 19 إلى 26 فيفري 1995 و المتمحورة حول إمكانية ادخال إصلاحات هيكلية على مستوى الاقتصاد الجزائري ، إذ خلصت المفاوضات باعداد برنامج قيادي-Programme pilote – من قبل السلطات و إجراء مفاوضات رسمية بينها و بين ممثلي كل من الصندوق و البنك الدولي و عدد من دائنيها لعرض محتوى البرنامج ، كما تم عرض الإنجازات و النتائج المحققة خلال فترة الاستقرار الى جانب توضيح الأدوات و الإجراءات التي يتعين تنفيذها في إطار برنامج التعديل.

و في تاريخ 9 أفريل 1995 (تاريخ إنتهاء فترة تنفيذ برنامج التثبيت) قامت الجزائر بإرسال رسالة النية المرفقة بوثيقة السياسات الاقتصادية لبرنامج التعديل الهيكلي الحامل لفترة 3 سنوات التي تم إيداعها رسميا عند الصندوق في نفس التاريخ بناءا على الاتفاق التمهيدي أثناء مفاوضات جنيف.

و مع نهاية شهر ماي و خلال الندوة العادية لمجلس محا فضي الصندوق وافق هذا الأخير على إمضاء اتفاق موسع مع السلطات الجزائرية و أتاح أمامها حق استخدام موارده و الإستفادة من دعمه المالي الذي حدد بقيمة 1169,28 مليون وحدة حقوق سحب خاصة ، في إطار التسهيل التمويلي الموسع لدعم عمليات الإصلاح التي يستخدمها البلد حسب ما ورد في برنامج التعديل الهيكلي- PAS- ، و

بمجرد الموافقة على هذا الإتفاق قامت الجزائر بسحب القسط الأول و قدره 325,28 مليون وحدة حقوق سحب خاصة على أن يتم سحب و استخدام المبلغ المتبقي و قدره 844,08 مليون على أقساط يتم استنفاذها قبل تاريخ 21 ماي 1998[19].

**2- تمويل البرنامج:**

صاحب البرنامج عدة إجراءات مالية استهدفت الحصول على وسائل تمويل كافية ، للمساعدة على تنفيذ مختلف نقاط البرنامج ، وخاصة وسائل التمويل الخارجي ، فقد كانت خدمات الديون تلتهم معظم عائدات الصادرات ، و بهذا الصدد تم فك القيود المفروضة نتيجة لخدمات الديون و هذا عن طريق إعادة جدولة الديون التي مست أكثر من 17 مليار دولار خلال السنوات الأربع التي يمتد عليها البرنامج ( التثبيت + التعديل )[20].

إن إعادة الجدولة لسنة 1994 المصاحبة لبرنامج التثبيت خفضت معدل خدمة الدين إلى 53.3 % بعدما كانت تلتهم كل عائدات الصادرات ، غير أنه لم يستقر عند هذا الحد ، إذ ارتفع ثانية ليصل إلى 84 % سنة 1995 [21]. و تعود الجزائر مرة ثانية إلى نادي باريس و هذا في شهر جويلية 1995 بغية إعادة جدولة ديونها العمومية مع دائنيها و المقدرة بمبلغ 7 ملايير دولار حيث حددت فترة التجميد ب 3 سنوات حسب مدة إتفاق التسهيل الموسع مع الصندوق من 1995 إلى 1998 .[22]

ثم لجأت الجزائر لأول مرة إلى نادي لندن لإعادة جدولة الديون الخاصة و المقدرة ب 3.2 مليار دولار ، و هو ما جعل المبلغ المعاد جدولته يفوق 15 مليار دولار (5.3 مليار دولار مبلغ إعادة الجدولة الأولى + 7 مليار دولار مبلغ إعادة الجدولة الثانية مع نادي باريس + 3.2 مليار دولار مع نادي لندن ) و بإضافة التمويل الاستثنائي المبرم مع مختلف المؤسسات المالية فإن المبلغ يرتفع إلى 20 مليار دولار[23] ، و هو مبلغ معتبر كان لا بد أن يرافقه برنامج التعديل الهيكلي .

**3-أهداف برنامج التعديل :**

---

[19] Bulletin du FMI du 11 mars 1996 .

[20] أحمد راتول " تحولات الاقتصاد PAS - و مد انعكاساته عل المعاملات الخارجية مجلة بحوث اقتصادية عربية ، العدد 23 ،، 2001، ص 94 . الجزائري -

[21] CNES " مشروع التقرير التمهيدي حول الانعكاسات الاجتماعية و الاقتصادية ل PAS ، نوفمبر 1998 ص 24 .

[22] Media bank Nº 22 ,fevrier / mars 1996 , p30.

[23] أمحمد راتول ، مرجع سابق ، ص 50 .

نتيجة الوضعية المشار إليها ظل الاستمرار في الاتصال بالمؤسسات النقدية الدولية وبخاصة صندوق النقد الدولي و البنك العالمي ، وتم التوصل بعد مفاوضات اقتصادية إلى ضرورة التعديل الهيكلي الشامل ، فجاء في مرحلة ثانية ، بعد مرحلة أولى أين تم التوقيع فيها على اتفاق ( Stand by ) و انطلاق برنامج التثبيت ، برنامج التمويل الموسع و الذي كان مصحوبا ، كما اشرنا في العنصر السابق ببرنامج لاعادة جدولة الديون الخارجية بإعتبارها المحيط الأساسي لتمويل التنمية و الإصلاح ، و يمتد هذا البرنامج على فترة تبلغ ثلاث سنوات و هذا باحترام مبدأ أساسي حسب الجزائر و المتمثل في :

البحث عن الاحتفاظ بأقصى الإمكانيات من أجل تسيير فعال يجعل العمال يتقبلون الانعكاسات الإجتماعية التي يتسبب فيها البرنامج ، مع مراعاة أن الدولة تضع إجراءات من شأنها أن تساهم في وضع شبكة للحماية الاجتماعية و حماية القدرة الشرائية للموطنين الذين يتعرضون لتلك الانعكاسات أكثر من غيرهم .

و حسب صندوق النقد الدولي ، فإن الأهداف المسطرة لهذا البرنلمج هي كالتالي :

- تحقيق نمو متوسط سنوي بقيمة 5 % من الناتج المحلي الخام –PIB- خارج قطاع المحروقات .

- تخفيض التضخم من 30.5 % المسجل سنة 1994 إلى 15 % و 10 % سنتي 1995 و 1996 .

- التقليل من عجز الميزانية إلى 1.3 % من إجمالي الناتج الداخلي مقابل 2.8 % سنة 1994.

- التحرير التدريجي للتجارة الخارجية.

- الإلغاء الكلي للقيود المفروضة على الأسعار و هذا قبل نهاية 1996 ( و التي كانت بمثابة سنة التوقيف النهائي لتدعيم الأسعار ) .

- تخلي الدولة عن دعم كل القطاعات الإقتصادية .

- وضع إطار تشريعي للخوصصة .

- خدمة الدين تبقى بين 45 % إلى 50 % حتى 1998 .

**4-محتوى برنامج التعديل :**

اشتمل برنامج التعديل الهيكلي على إجراءات بغية التحول العميق في السياسة المالية و النقدية و المعاملات مع الخارج ، و هذا لتجسيد الأهداف المرغوبة .

**أ-السياسة المالية :**

استهدف البرنامج تقليص عجز ميزانية الدولة من خلال الضغط على مجموعة من المتغيرات الاقتصادية و التي من شأنها زيادة الإيرادات من جهة ، و التقليص من النفقات من جهة أخرى ، و هذا على فترة تمتد حتى سنة 1997 . خاصة و أن إلغاء إعانات الإستهلاك ستؤدي إلى الخفض من الطلب الاجتماعي ، إضافة إلى هذا فإن من شأن ذلك أن يؤدي إلى:

- الخفض من مخزون الديون الداخلية و الذي ارتفع بفعل التقييم الناتج عن خفض الدينار .
- تمويل إعادة هيكلة المؤسسات العمومية .

لتحقيق هذا التوجه فقد تم تخفيض مبالغ إعانات الأسعار التي كانت تستوعب 4.9 % من الناتج الداخلي الإجمالي إلى 0.8 % فقط سنة 1996 على أمل أن تصل إلى 0.6 % خلال السنة الأخيرة من الاتفاق و هذا للقضاء على العجز و إيصال فائض الميزانية إلى 0.6 % قبل السنة الأخيرة من الاتفاق[24] .

**ب-السياسة النقدية و القطاع المالي:**

تتركز السياسة النقدية خاصة على الإجراءات المتعلقة بأسعار الفائدة ، إضافة إلى تنظيم القطاع المالي ، وقد تم تحديد إجراءات عديدة تتعلق بهاتين النقطتين .

غير أن أهم الإجراءات التي جاء بها برنامج التعديل هي المتعلقة بإعادة هيكلة النظام المالي بما يستجيب مع متطلبات السوق ، و بعد سنوات طويلة من التعامل بشكل القروض الإجبارية المفروضة على البنوك اتجاه المؤسسات العمومية ، في ظل قوانين غير ملائمة ، و مستوى خدمات رديء ، فإنه تم تسريح وتيرة الإصلاح الهيكلي لها ، و كانت البنوك التجارية قد تحصلت على 217 مليار دج كدعم لها بين سنوات 1991 و 1996 . كما بذلت مجهودات أخرى لإعادة تمويل البنوك ، كمثال فإن بك الجزائر الخارجي – BEA – و القرض الشعبي الجزائري – CPA – إستفادا سنة 1995 من تحويلات

---

[24] محمد راتول ، مرجع سابق ، ص51 .

الخزينة تقدر ب 10 ملير دج .و قدمت 24.9 مليار دج لتمويل خمسة بنوك تجارية سنة 1996 ، ذات حصص تمتد على فترة

20 سنة و تقديم 8 مليار دج في أفريل 1997 لإعادة رسملة الصندوق الوطني للتوفير و الإحتياط – CNEP – و هذا لتحويله إلى بنك متخصص في تمويل السكن .

كما تم وضع البنوك أمام المنافسة لتحسين خدمات القطاع المصرفي ، وفي إطار قانون القرض و النقد تم السماح للشركاء الأجانب بالمساهمة في رأسمال البنوك التجارية المحلية ، و اعتماد عدة بنوك خاصة .

**ج–تحرير الأسعار :**

لقد اتخذت الجزائر إجراءات معتبرة و كبيرة فيما يخص تحرير الأسعار خلال إتفاق التثبيت إلا أن برنامج التعديل و صل عملية التحرير خصوصا بعد اعتماد قانون المنافسة في جانفي 1995 الذي هدف إلى تأسيس مبدأ التحديد الحر للاسعار لجميع المنتجات البترولية و الدقيق العادي في أكتوبر 1995 و الحليب (البودرة) و السكر و الحبوب في جوان 1995 و طحينة الخبز في جانفي 1996 و في نهاية 1996 ألغي دعم جميع المواد الغذائية كما التزمت الحكومة بإلغاء معونة الغاز و الكهرباء في نهاية 1997 .

**د–إصلاح المؤسسات العمومية و تنمية القطاع الخاص :**

**1– إعادة الهيكلة و التطهير المالي للمؤسسات العمومية :**

في الواقع تم إعادة هيكلة المؤسسات العمومية قبل انطلاق برنامج التصحيح ، إذ أن الكثير منها حصلت على استقلاليتها القانونية و المالية ، و تم تطهيرها ماليا ، حيث مسحت ديونها و حولت إلى إلتزامات على عاتق الدولة اتجاه البنوك التجارية ، وقد بلغت كلفة تطهير المؤسسات 13 مليار دولار خلال الفترة 1994-1999[25] ، غير أن هذه الإصلاحات لم تكن كافية لسببين :

– أن خسائر المؤسسات استمرت في التراكم لأنه لم تكن لها السلطة الكافية في تحديد أسعار منتوجاتها .

– أن إعادة الهيكلة لم تأخذ بعين الاعتبار الحجم الفيزيائي للمؤسسات.

---

[25] عماري عمار " الاصلاحات الاقتصادية و آثارها على القطاع الصناعي في الجزائر " مجلة العلوم الاقتصادية و علوم التسيير ، جامعة فرحات عباس سطيف ، العدد 1 ، 2000 ، ص99 .

و مع برامج الإصلاحات حاولت السلطات إصلاح هذه الثغرات ( و أنشأت لهذه الغاية وزارة كاملة هي وزارة إعادة الهيكلة ) ، خاصة بوضع قيود مالية صارمة أمامها تجعلها تعتمد على نفسها في إحداث هذه الموارد ، و مع نهاية سنة 1996 إمتدت الاستقلالية إلى 23 مؤسسة و تم تطهير هيكلها المالي بشكل كامل ، كم تم وضع برنامج لبعث الحيوية المالية للمؤسسات العمومية الكبرى و غلق تلك التي لا يمكن إنعاشها و هذا بالإتفاق بين البنوك التجارية و 11 شركة قابضة[26] و المنشأة بموجب الأمر 9/25 الصادر في 25 سبتمبر 1995 .

و حسب برنامج الحكومة فإن التدخل من جديد لإصلاح المؤسسات تطلب أكثر من 170 مليار دج من الخزينة و البنوك ، مصحوبا بقروض تمتد إلى 7 سنوات ، و هذا لتوقيف تدهور الجهاز الإنتاجي رغم الضرر الإجتماعي المتمثل في تقليص عدد العمال .

لقد سمحت عملية المسح بإنقاذ أكثر من 600 مؤسسة[27] .

**2-تنمية القطاع الخاص :**

إن التزامات الدولة إتجاه قطاع الإنتاج ، جعل من الضروري ترقية إطار قانوني تنفيذي يسمح بخوصصة المؤسسات و تشجيع القطاع الخاص ، كما يهدف إليه برنامج التعديل الهيكلي ، حيث إن قانون المالية التكميلي لسنة 1994 سمح لأول مرة ببيع المؤسسات العمومية لصاح مسيرين خواص و مساهمة الخواص في رأسمال المؤسسات العمومية و هذا في حدود 49 % ، غير أن دخول قانون الخوصصة سنة 1995 حيز التطبيق وسع الإطار القانوني بالسماح للقطاع الخاص بأخذ المساهمة غير المحدودة في رأس مال معظم المؤسسات العمومية .

و كان أول برنامج للخوصصة في أفريل 1996 مدعما من طرف البنك الدولي ، حيث يمس حوالي 200 مؤسسة عمومية محلية صغيرة ، خاصة قطاع الخدمات . و قد عرفت نشاطات

حل المؤسسات العمومية و الخصخصة انطلاقة حقيقية مع نهاية 1996 بعد إنشاء شركات جهوية قابضة . و في أفريل 1998 فإن أكثر من 800 مؤسسة محلية مستها عملية الخوصصة تم حلها . و

---

[26] هي شكل من أشكال الشركات التي تسهر على تسيير و مراقبة الأموال العمومية التي تحوزها الدولة لدى المؤسسات العمومية .
[27] محمد رانول ، مرجع سابق ، ص99 .

بالنسبة للمؤسسات العمومية الكبيرة فإنه حدد حع نهاية 1997 إعتماد برنامج يقضي بخصخصة نحو 250 مؤسسة خلال سنتي 1998-1998 .

أما فيما يتعلق بالمؤسسات العمومية التي لا يمكن إنعاشها فإنه ابتداء من نهاية نوفمبر 1996 شرع في حلها و بوتيرة سريعة ، حيث تشير المفتشية العامة للعمل أن عدد المؤسسات المنحلة لغاية شهر جوان 1998 هو 815 ، و كان قطاع الصناعة هو المتضرر الأكثر حيث تم فقدان 443 مؤسسة صناعية . و هذا يعني أن 54 % من المؤسسات المنحاة هي مؤسسات صناعية ، يلي ذلك قطاع البناء و الري الذي يشكل 30 % من المؤسسات المنحلة ، و هذا وحده يعكس الأضرار الاقتصادية و الاجتماعية المأساوية المترتبة على ذلك ، و يكفي التدليل على ذلك أن عدد المسرحين لغاية جوان 1998 بلغ ما يقارب من 213 ألف عامل منهم 60 % مسرحون من قطاع البناء و الأشغال العمومية .

و لتشجيع المشاريع الإنتاجية الخاصة الجديدة فإنه تم إتخاذ مجموعة من الإجراءات التحفيزية منها:

- التخفيف من القيود الضريبية لصالح الإستثمارات الإنتاجية .

- إنشاء صندوق مساعدة لدراسة جداول المشاريع الإستثمارية .

- إنشاء مرصد للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة يجمع السلطات العمومية و منظمات المتعاملين الخواص

و قد تم خلال سنة 1994 و في ظل برنامج التثبيت ، إنشاء الوكالة الوطنية لترقية و متابعة الاستثمار APSI هدفها إنقاذ التعقيدات الإدارية التي كان يعاني منها المستثمرون سواء كانوا محليين أو أجانب .

**ه-قطاع الفلاحة :**

وضع البرنامج عدة نقاط تهدف إلى الإصلاح الفلاحي و في إطار هذه الإصلاحات تم إصدار قانون سنة 1995 يقضي بإعادة بعض الأراضي المؤممة إلى مالكيها ، و بغية تنمية فعالية القطاع الفلاحي أيضا ، فإن الحكومة قدمت في بداية 1997 مشروع قانوني يهدف إلى تحويل حقوق الانتفاع بأراضي الدواة المعطاة للمزارعين بموجب القانون 87-19 ل 1987/10/8 إلى ملكية كاملة ، و هذا المشروع من شأنه أن يسمح للفلاحين بالحصول على قروض الاستغلال التي يطلبونها من البنوك التجارية لوجود الضمان ، و هي وثيقة الملكية للأراضي .

و إن كان برنامج التعديل الهيكلي يعطي التوجهات الواجب السير فيها ، فإن برنامج الحكومة المقدم في جويلية 1997 و المحدد على أساسه يهدف إلى :

- دعم الإستغلال الفلاحي و هذا بإنهاء التطهير المالي للقطاع ، و تثمين و صيانة الأراضي التي تعرف تدهورا و تثمين و توسيع الأملاك العقارية ، إضافة إلى تشجيع أراضي القطاع الخاص .

- توفير الشروط المحركة للإنتاج الفلاحي و هذا عن طريق :

- التخفيف من تحكم العوامل الطبيعية في الإنتاج الفاحي .

- تشجيع و تنمية الإستثمار الفلاحي بمجموعة من الإجراءات ، تتعلق بالقروض .

- تحسين الخدمات الفلاحية و من ذلك تحسين سهولة الحصول على المكننة الفلاحية ، وتنمية قدرات التخزين ، و أخيرا تقوية تنضيم و مراقبة أسواق الجملة .

**و -قطاع السكن :**

كان قطاع السكن و البناء يتألف من عدد كبير من مؤسسات البناء غير الفعالة توظف حوالي 240 ألف عامل سنة 1994 .

إن عملية إعادة هيكلة القطاع إنطلقت سنة 1992 بمساعدة البنك الدولي في إطار قرض لتعديل قطاع المؤسسات الإقتصادية و المؤسسات المالية .

و إبتداءا من سنة 1995 شرع في إعادة الإصلاح المعمق ، حيث تم حل الكثير من المؤسسات التي لم يكن من الممكن إعادة تأهيلها ، و قلص عدد العمال في المؤسسات الأخرى بحوالي 93000 عامل أي 51 % من العمال بين سنتي 1995 و 1997 ، كم أن أغلب العمال بها أصبحوا عمال متقاعدين ، و هذا في الوقت الذي أعطي فيه دفع القطاع الخاص للاستثمار في البناء ، و أصبحت مؤسسات البناء العمومية تتجه شيئا فشيئا للتعاون مع القطاع الخاص .

و لإعطاء دفع لوتيرة البناء و تخفيض التكاليف أصبحت المشاريع العمومية تقسم إلى مجموعة من الحصص الصغيرة تستجيب لقدرة المؤسسات الصغيرة على الإنجاز ، و هذا ما أدى بالفعل إلى تقليص فترة الإنجاز

إلى حد قياسي أحيانا و إلى تخفيض تكلفة الإنجاز بالفعل ، كما انتقلت حصة القطاع الخاص في إنجاز مشاريع السكن من 20 % سنة 1994 إلى 50 % سنة 1997[28] .

و في جانب تمويل السكن فإنه تم إحداث تغيرات تمس على وجه الخصوص :

– إعادة رأسملة البنك الوطني للتوفير و الاحتياط –CNEP– سنة 1997 و جعله كبنك لتمويل السكن يمل حسب المعايير التجارية .

– توسيع سوق عمليات تمويل قروض السكن إلى كل البنوك التجارية ، و تم إنشاء مؤسسة إعادة التمويل العقاري سنة 1997 .

– إنشاء صندوق الضمان العقاري موجه لتسهيل القروض للعائلات عن طريق البنوك .

– إنشاء صندوق الأسواق المالية ، مهمته تخفيف قيود المتعاملين اتجاه التمويل العمومي .

[28] محمد رانول ، مرجع سابق ، ص62 .

و إذا أردنا معرفة أثر الظرف الاقتصادي على القطاع الاجتماعي من الضروري الوقوف على مؤشرات كمية ونوعية متعلقة بالظروف المعيشية للسكان.و هذه المؤشرات عددها ثلاث : **الشغل والدخل والاستهلاك،** الذين يشكلون في المستقبل غاية السياسات القطاعية بصفتهم محددات للتوازنات الاجتماعية الكبرى. ويتعلق الأمر هنا بملاحظة التطورات وتفسيرها والتنبؤ بالتغيرات التي تخص المؤشرات الثلاث .

## 1-الشغل والبطالة :

تتمثل أسباب البطالة في الجزائرإلى ميل سياسة التشغيل إلى الصيغة التعاقدية، مما يعني انخفاض مناصب العمل الدائمة إن لم نقل انعدامها في بعض الأنشطة الاقتصادية بسبب تجميد آلية التوظيف الدائم، خاصة في قطاع الإدارة والخدمات.فقد أصبحت هذه الصيغة تشكل ميدانا خصبا للبحث لدى المفكرين الاقتصاديين في مختلف الدول مثل: الولايات المتحدة الأمريكية، كندا و أوربا نتيجة لتفاقم أزمة النمو في كل دول العالم بداية من التسعينات. وبالتالي فإنها لا تقتصر على الجزائر أو غيرها من الدول النامية، وإن تأكد ظهورها بشكل أكثر وضوحا ببلادنا مع الاصلاحات الهيكلية في شكل عقود العمل محدودة أو مفتوحة المدة، تشغيل الشباب في إطار الشبكة الاجتماعية والعقود السابقة للتشغيل. كما أن تباطؤ نمو المشاريع الاقتصادية وتأخر آجال تسليمها يشكل أيضا أهم هذه العوامل. الشيء الذي يؤدي إلى زيادة التكاليف التي يصعب تحملها. مما سيؤدي في النهاية إلى حل أو غلق المؤسسات المعنية وما سينتج عنها من حالات التسريح الفردي أو الجماعي للعمال. كل هذه العوامل تؤدي إلى بطالة إجبارية وتبقى البطالة الاختيارية في شكل حالات الاستقالة التي يقدمها العمال بسبب وجود منصب شغل أكثر أهمية وبامتيازات مادية أفضل من حيث الأجور، شروط العمل وغيرها من الاغراءات التي تشجع على هذا النوع من السلوك.

بإجراء مقارنة بين الأسباب التي تقف وراء البطالة في الجزائر قبل وأثناء برنامج التعديل الهيكلي، يتضح لنا أنها لم تتغير في مجملها كثيرا، ذلك أن مخزون البطالة يعود أساسا إلى فترة ما قبل الاصلاح الهيكلي، وإن كان هذا الأخير قد ساهم في تفاقمها بشكل أو بآخر، من خلال موجة التسريحات الناتجة عن تطبيق الخوصصة كما تمت الإشارة إليها سابقا. كما يبين ذلك الجدول (رقم 16)، الذي يبين أسباب البطالة في الجزائر خلال سنة 1990 (قبل تطبيق برنامج.ت.الهيكلي).

جدول رقم02: أسباب البطالة في الجزائر لسنة 1990(الوحدة %)

| أسباب البطالة | نهاية الأشغال | نهاية عقد العمل | التسريح الفردي | التسريح الجماعي | نهاية نشاط المؤسسة | حالات الاستقالة |
|---|---|---|---|---|---|---|
| النسبة المئوية | 20.05 | 15.74 | 14.82 | 4.89 | 12.10 | 32.4 |

**Source :**D.Arezki Ighematle marché de travail, p550

يلاحظ من الجدول أن النسبة الكبيرة من البطالة غير إرادية بما يمثل 67.6% بالنظر إلى الأسباب المشار إليها سابقا. اما البطالة الاختيارية فإنها تمثل نسبة 32.40% كون الأفراد هم الذين فضلوا التعطل عن العمل بمحض إرادتهم أو ما يعرف بالاستقالة.

أما فترة بداية تطبيق البرنامج، فقد ظلت البطالة الاجبارية هي الأكثر انتشارا نتيجة لطبيعة التوجه الانكماشي والحد من التوظيف، نتيجة لعمليات الحل والتصفية التي عرفتها المؤسسات العمومية المفلسة وإحالة جزء منها إلى القطاع الخاص ويمكن تلخيص أهم هذه الأسباب في الجدول (رقم04):

جدول رقم 03: أسباب البطالة في الجزائر لسنة 1997 (الوحدة %)

| أسباب البطالة | نهاية الأشغال | نهاية عقد العمل | التسريح الفردي | التسريح الجماعي | نهاية نشاط المؤسسة | حالات الاستقالة |
|---|---|---|---|---|---|---|
| النسبة المئوية | 14.8 | 23.3 | 14.2 | 10.6 | 21.3 | 15.5 |

Source : ONS ,Rapport sur la situation économique et social,1998,p48.

كما تشير معطيات الجدول، فإن جل الذين تمسهم البطالة سبق لهم العمل من قبل، مما يؤكد على أن النوع الأكثر انتشارا يتمثل في البطالة الاجبارية، نتجت عن الاصلاحات الهيكلية لوحدات القطاع العام بنسبة 52% و 48% للقطاع الخاص.

ففي ظل انخفاض مناصب الشغل المعروضة سجلت البطالة الارادية تراجعا بما يقارب 50 %مقارنة بالفترة السابقة، ويتبين أيضا من ذات المصدر أن إجراءات التسريح وإنتهاء نشاط المؤسسات المستخدمة،

قد ساهمت بشكل كبير في زيادة البطالة بنسبة 16% تقريبا بالنظر إلى الفترة السابقة لبرنامج التعديل الهيكلي.

و إذا كان برنامج التعديل الهيكلي قد وفق في إعادة التوازن الاقتصادي الكلي و الموازنة العامة إلا أن على صعيد التشغيل فان الحالة العامة تقهقرت نتيجة غياب الاستثمارات الجديدة من قبل المؤسسات الاقتصادية العمومية و الخاصة في ظل تطبيق السياسة العامة و أهداف البرنامج مما دفع هذه المؤسسات إلى التسريح الجماعي للعمال إما نتيجة لإعادة هيكلة المؤسسات أو غلقها لعدم إيجاد مصادر التمويل ، مما أدى إلى تفاقم البطالة و انتقلت من نسبة 24 % سنة 1994 لتصل إلى أكثر من 29 %سنة 1997، حيث نجد أن مصدر البطالة تكمن في 52 %مصدرها القطاع العمومي [38] و 48 % من القطاع الخاص و إن البطالة المقدرة بحوالي 2،3 مليون شخص ، مست فئة الشباب بحيث أكثر من 80 % من

البطالين لا يتجاوز سنهم الثلاثين سنة و 75 % منهم يتقدمون لأول مرة بطلبات العمل و مست كذلك خريجي الجامعات 80.000 جامعي سنة 1996 و أصبح الآن أكثر من 100.000 خريجي الجامعات و المعاهد كما أن إعادة الهيكلة زاد من تفاقم البطالة بحيث أكثر من 360.000 أجير فقدوا مناصب عملهم أو وجهوا إلى البطالة التقنية بين 94-98 .إن غياب الإنعاش الاقتصادي و غياب برنامج لدعم الشغل أدى إلى الطلب المتزايد عن العمل الذي يتراوح ما بين 250.000 إلى 300.000 طلب سنويا بين 94 و 97

. إن غياب سياسة واضحة للتشغيل أدى إلى تزايد العمل الموازي الغير رسمي و خاصة في مجال النشاط التجاري و مما ساعد على هذه الوضعية التسرب المدرسي بين 400.000 إلى 600.000 تلميذ يغادرون المدرسة سنويا و هو ما يصعب من تكهن باستمراره أو من عدم استمراره و نتيجة لغياب سياسة توحي بالقضاء على البطالة من منظور السياسة العامة للاقتصاد الجزائري ، رغم وجود محاولات لتوفير مناصب عمل مؤقتة واعتماد نظام التكفل و الشبكة الاجتماعية و التضامن الوطني كما أن البطالة لم ترحم حتى المرأة حيث نجد أنها أخذت حصتها من البطالة سنة 1992 كانت 125000 امرأة عاطلة عن العمل قفزت إلى عدد 487000 امرأة عاطلة سنة 1996 كما أن المرأة الماكثة بالبيت يصعب عليها الحصول على منصب عمل بحيث يمثلون خمس البطالين و أغلبهم موجودين في المناطق الحضرية

إن مختلف الدراسات التي قامت بها الهيئات الحكومية أو غير الحكومية بينت نتائج تطبيق سياسة التعديل الهيكلي في هذا المجال و التي كانت كالتالي :

1- زيادة البطالة و خاصة لدى فئة الشباب .

2- 45 % من البطالين فقدوا مناصب عملهم نتيجة تطبيق هذه السياسة حيث10 % طردوا من العمل ،11 % التقليل من العمالة ، 11.4% نتيجة غلق المؤسسات 10.1% نتيجة لحل المؤسسات و البقية نتيجة الذهاب الإرادي .

3- استمرار زيادة البطالين لدى فئة الإناث و خاصة المرأة الماكثة في البيت .

4- صعوبة إدماج طالبي العمل لأول مرة و هي أكبر نسبة من البطالين .

5- التهميش الاجتماعي لفئة كبيرة من المجتمع هي فئة الشباب .

6- زيادة مناصب العمل التعاقدية و الفصلية بالمقارنة بمناصب العمل الدائم و هذا يؤثر على السياسة العامة الاقتصادية.

و قد تسببت هذه الأوضاع في تفاقم النزاعات العمالية وكثرة الاحتجاجات الاجتماعية التي بلغت ذروتها في العديد من مناطق الوطن بخروج المواطنين الى الشوارع للتنديد بأوضاعهم المزرية و المطالبة بحقوقهم.

**جدول رقم 04 : تطور معدل البطالة في الجزائرب %:**

| السنوات | 1966 | 1977 | 1982 | 1985 | 1987 | 1989 | 1990 | 1991 | 1992 |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| معدل البطالة | 32.9 | 22 | 16.3 | 9.7 | 21.4 | 19.1 | 19.7 | 21.2 | 23.8 |
| السنوات | 1993 | 1994 | 1995 | 1996 | 1997 | 1998 | 2000 | 2004 | 2005 |
| معدل البطالة | 23.15 | 24.40 | 28.10 | 27.99 | 26.41 | 29.60 | 29.77 | 17.7 | 15.2 |

**المصدر : الديوان الوطني للاحصائيات**

القراءة الأولى لهذا الجدول تدل على درجة خطورة البطالة في الجزائر و ذلك انطلاقا من انفجار الأزمة الاقتصادية سنة 1986 و ازداد الأمر خطورة في فترة تطبيق ال PAS .

و منه يمكن تلخيص أسباب ارتفاع البطالة خلال فترة البرنامج إلى :

1ـــ ارتفاع معدلات النمو الديموغرافي التي عرفتها الجزائر في فترة ما قبل التسعينات حيث تجاوز في المتوسط 2.8٪ سنويا و هذا ما أدى إلى تزايد و تسارع في حجم القوة العاملة التي ارتفعت من 5.85 مليون سنة 1990 إلى ما يزيد عن 7.8 مليون سنة 1996 ثم ما يقارب 8.25 مليون سنة 1998 (13).

2ـــ التسريح الكبير للعمال نتيجة حل و خوصصة العديد من المؤسسات العمومية بحثا عن النجاعة الاقتصادية و تقليص دور الدولة بما ينسجم و المرحلة الجديدة حيث تؤكد المعطيات الكمية المتاحة أن عدد العمال المسرحين قد تجاوز 500 ألف خلال الفترة 94ـــ97 نتيجة تصفية و خوصصة حوالي 633 مؤسسة محلية و 268 مؤسسة عمومية و 85 مؤسسة خاصة، أي بمجموع 986 مؤسسة تأتي في مقدمة ذلك من ناحية القطاعات الإقتصادية مؤسسات البناء و الأشغال العمومية ب 61.59٪ تليها مؤسسات القطاع الخدمي ب 21.07٪ ثم المؤسسات الصناعية ب 15.81٪ و إن كانت هذه الأخيرة تحتل المرتبة الثانية إذا استثنينا المؤسسات المحلية ب 21.15 بعد المؤسسات العمومية لقطاع البناء و الأشغال العمومية التي تحتل المرتبة الأولى ب 59.89٪ التي تعتبر الأكثر تضررا لتحل مؤسسات القطاع الخدمي في المرتبة الثالثة ب 17.55٪ أما القطاع الزراعي فهو القطاع الأقل تضررا من ناحية التشغيل ب 1.42٪الأمر الذي يزيد في تعقيد وضعية البطالة في الجزائر المعقدة أصلا. فالبيانات الإحصائية للديوان الوطني للإحصاء تبرز أن عدد البطالين في الجزائر لسنة 1997 قد تجاوز 2.3 مليون بطال ليصل سنة 2001 إلى 2.5 مليون بطال مقابل 2.4 مليون لسنة 2000 و هذا العدد قابل للارتفاع حسب رأينا و ذلك للأسباب التالية :

ـــ استمرار عمليات التسريح الطوعي.

ـــ اعتماد العقود المؤقتة بعد إلغاء في الكثير من المجالات العمل المضمون.

ـــ حالات التأمين على البطالة فهذا الإجراء هو إجراء مؤقت ظهر كأحد أساليب الحماية الاجتماعية المؤقتة للتخفيف من آثار برنامج التصحيح الهيكلي حيث لا تتجاوز فترة الاستفادة من منحة الصندوق الوطني للتأمين على البطالة كحد أقصى الثلاث السنوات

للعمال المسرحين للضرورة الاقتصادية و بنهاية هذه الفترة يجد العامل نفسه مجددا ضمن تشكيلة الباحثين عن العمل.

ـــ تراجع الأهمية النسبية للقطاع العام في الاقتصاد الوطني سبب الإصلاحات الهيكلية التي يعرفها حيث تم تصفية و خوصصة الكثير من المؤسسات العمومية كما سبق التنبيه بذلك .

إن هذا الكم الهائل السالف الذكر سيضاف إليه عدد الباحثين عن العمل و الذي يقدر سنويا ما بين 250 و 300 ألف ليزيد الأمور تعفنا، حيث تؤكد بعض الدراسات المتخصصة أنه و للقضاء على البطالة يجب توفير ما بين 700 و 750ألف منصب عمل سنويا لمدة ثلاثة سنوات متتالية في حين أنه وللحفاظ على المستوى الحالي يتطلب خلق أكثر من 250 ألف منصب عمل سنوي (3) .

إن بلوغ معدلات البطالة مستوى 29٪ زاد من مخاطر انتشار الأمراض السلبية خاصة بين أوساط الشباب كالمخدرات و الإجرام . في ظل هذا الوضع المأزوم و مع الارتفاع المهول لأسعار مختلف السلع و الخدمات بسبب تحرير الأسعار وانخفاض العملة الوطنية " الدينار" بأكثر من 50٪ في الوقت الذي بقت فيه الأجور ثابتة ( مجمدة ) قد عجل بتدحرج الطبقة المتوسطة لتنظم إلى الطبقات الفقيرة الأمر الذي أدى إلى زيادة حدة الفوارق الاجتماعية كما يؤكد تقرير برنامج الأمم المتحدة لسنة 1999 حيث يحصل على المعدل 20٪ من أغنى فئات المجتمع على 50٪ من المداخيل فيما لا يتحصل 20٪ من الفئات الفقيرة إلا على أقل 7٪من المداخيل و الباقي موزع على الفئات الأخرى .

**جدول رقم 05 : عدد المؤسسات التي تم حلها و عدد العمال المسرحين خلال فترة البرنامج**

| السنوات | 1994 | 1995 | 1996 | 1997 | المجموع |
|---|---|---|---|---|---|
| عدد المؤسسات التي تم حلها | 20 | 300 | 162 | 503 | 985 |
| عدد العمال المسرحين | 20908 | 236300 | 100498 | 162175 | 519881 |

**Sourc**e :Abed Elmdjid " Les Années 90 De L'économie Algérienne " ENAG Edition , Algérie , 1999 , P84.

و حسب المسح الميداني الذي قام به CENEAP في مارس 1998 حول آثار ال PAS على العائلات الجزائرية نستطيع الخروج بعدة خصائص تمتاز بها البطالة في الجزائر نذكر من بينها ما يلي :

- البطالة السنوية أصبحت حقيقية حيث ارتفعت بصفة محسوسة لتصل إلى نسبة 27.9 سنة 1996 و 28.89 في سنة 2000 .

- البطالة أصبحت أمرا يتعلق بصعوبة الاندماج في الحياة العملية ذلك أن أغلب البطالين هم عبارة عن طالبين للعمل للمرة الأولى كم أن 80 % من البطالين يتراوح سنهم أقل من 30 سنة و ليس لديهم أي خبرة مهنية .

- نقص التأهيل المهني و ضعف مستوى التعليم هي الخصائص الأساسية للبطالين ذلك أن 73 % منهم ليس لديهم أي كفاءة مهنية .

- من بين الأسباب الرئيسية للبطالة التي تمس الأشخاص الحائزين على منصب شغل في الماضي تتمثل أغلبها في غلق المؤسسات و الورشات و تسريح العمال ، ذلك أن بطالة اعادة الإدماج تمس ثلث البطالين و هذه الحقيقة من شأنها أن تبين أثر الأزمة الاقتصادية على تطور و ارتفاع البطالين .

- اليأس الذي أصيب به طلاب العمل عن البحث عن منصب شغل و في هذا الأمر دلالة على غياب الثقة في النظام الاقتصادي .

- البطالة مرتفعة خاصة عند الفئات المحرومة تقدر ب 44% عند الفقراء .

**2-الدخل**

لعل الانشغال الذي فرض نفسه عند مرحلة التحول هو معرفة كيفية الحفاظ وتحسين نظام إعادة التوزيع والتحويلات، خاصة أن التباينات في ميدان الدخل ستزيد حدة مع انتشار آليات اقتصاد السوق، وكيف يمكن تعميم الأجور تحت ضغط مزدوج يتمثل في نسبة عالية للبطالة وتحفيز الاستثمار الخاص عن طريق التخفيض الجبائي وأعباء الأجر ؟

بعد تحرير الأسعار لم يجد المواطن التوازن المطلوب بين أسعار المواد الغذائية التي لم تتوقف عن الصعود وبين قدرتهم الشرائية المستمرة في النزول.

نظريا من المفروض أن الأجور يتم تحديدها استنادا إلى " الاحتياجات الإنسانية والعائلية "، ويعتبر الحد الأدنى للأجر الوطني المضمون في أغلبية الدول هو الأجر الذي من خلاله تتم " تغطية طلبات الأجير وعائلته الأساسية "، وهو ما يعني أن هذا الحد في الأجر يكفي لضروريات الحياة.

**جدول رقم 06 : تطور متوسط الدخل الفردي في الجزائر ( 1974-1998 ):**

| السنوات | الدخل الوطني 1 | قيمة الدولار بالنسبة للدينار الجزائري 2 | عدد السكان بالمليون 3 | متوسط الدخل الفردي* 4 |
|---|---|---|---|---|
| 1974 | 45248.9 | 4,1804 | 15.164 | 713.8 |
| 1977 | 67945.1 | 4.1631 | 17.058 | 966.6 |
| 1980 | 125156.2 | 3.8374 | 18.665 | 1747.4 |
| 1983 | 176391 | 4.7911 | 20.516 | 1794.5 |
| 1986 | 213187.9 | 4.8158 | 22.499 | 1967.6 |
| 1989 | 424954.3 | 7.6100 | 24.397 | 2260.8 |
| 1990 | 543473.6 | 8.9600 | 25.012 | 2425 |
| 1991 | 812210.6 | 18.4700 | 25.643 | 1714.9 |
| 1992 | 1023831.5 | 21.8200 | 26.894 | 1786 |
| 1993 | 1007132.3 | 23.3500 | 27.496 | 1603.1 |
| 1994 | 1403690.1 | 35.0600 | 26.271 | 1453.2 |
| 1995 | 1869109.4 | 47.6500 | 28.059 | 1397 |
| 1996 | 2358240.7 | 60.23 | 28.463 | 1375.6 |
| | | 60.71 | 28.868 | 1461.7 |

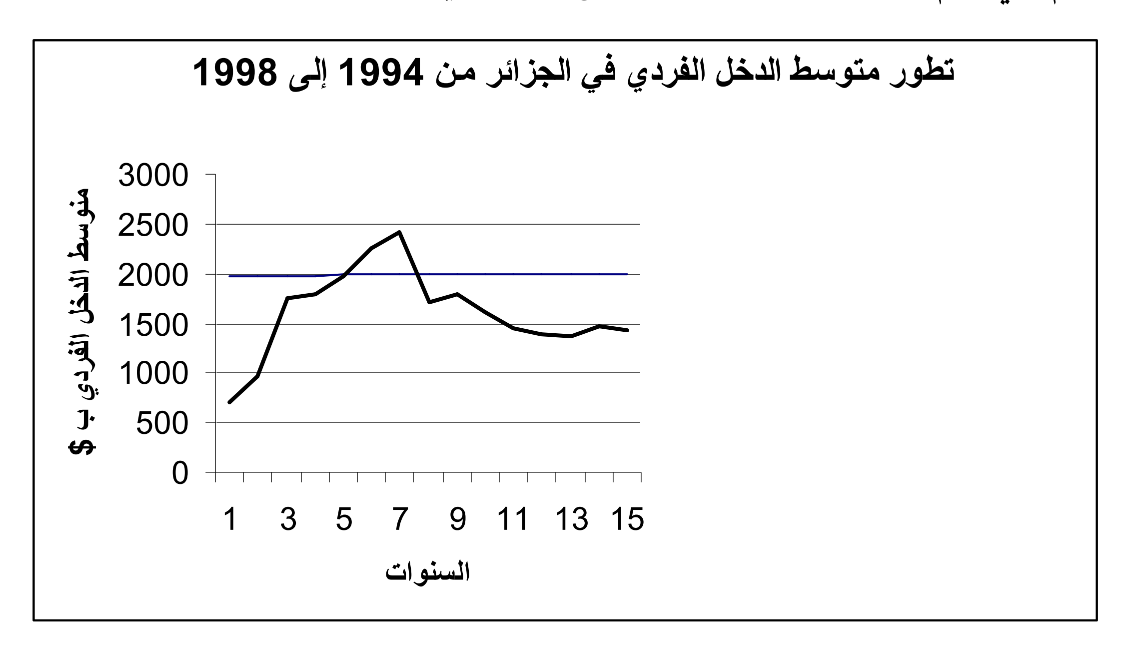
| 1432.3 | 29.272 | 61.26 | 2561748.6 | 1997 |
|---|---|---|---|---|
| | | | 2568467.3 | 1998 |

**Source:** Données statistiques les comptes économique de 1994-1998,N°293 ,ONS , p 18.

-ONS , Bulletin trimestrielle des statistiques 1er trimestre 1999 , N°13 p 8 .

* استخرج من الجدول بقسمة 1 على 2 و الحاصل يقسم على 3 .

**رسم باني رقم 01 : تطور متوسط الدخل الفردي في الجزائر 1994-1998**




**المصدر** : الجدول رقم 07

حسب المنحنى و الجدول المبينان أعلاه يمكن تقسيم تطور متوسط الدخل الفردي إلى فترتين ، الأولى من ( 1970 -1974) نلاحظ فيها الارتفاع المتواصل للدخل و بقوة في الثمانينات ، ذلك يعود بالدرجة الأولى لعائدات البترول ، أما بعد 1990 بدأ متوسط الدخل الفردي يعرف انخفاضا متتاليا ليصل إلى 1432.3 دولار سنة 1996 ثم إلى 1432.3 سنة 1998 بعد أن كان 2425 دولار سنة 1990 . و هذا الانخفاض راجع إلى انخفاض عائدات المحروقات و تجميد الأجور عند بعض العمال ، و أحيانا تسريح أو طرد بعضهم و هذا نتيجة لبرنامج التصحيح

**جدول رقم 07 : تصنيف الأجراء حسب الدخل و القطاع لسنة 1998**

| الدخل الشهري بال دج | القطاع العمومي | | | | القطاع الخاص | | المجموع | % |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| | % | الإدارة | % | اقتصادي | العدد | % | | % |
| أقل<10000 | 50 | 600000 | 36.4 | 441000 | 169240 | 13.6 | 1210240 | 42.3 |
| 10000-160000 | 42 | 44000 | 44 | 46620 | 148000 | 18 | 1058200 | 37 |
| 16000-30000 | 25.6 | 145000 | 60 | 340000 | 81560 | 14.4 | 566760 | 19.8 |
| أكبر<30000 | 4.44 | 11000 | 5.08 | 126000 | 1200 | 4.8 | 24800 | 0.9 |
| المجموع | 42 | 1200000 | 44 | 1260000 | 400000 | 14 | 2860000 | 100 |

**المصدر** : وزارة المالية سنة 1999

نلاحظ أنه من بين 2860000 أجير في كل القطاعات ، 42.3 % تتلقى أقل من 10000 دج شهريا ، 37 % تتلقى أقل من 16000 دج شهريا و 0.9 تتلقى أكثر من 30000 دج شهريا

تخلي الدولة عن دعمها لأسعار المواد الغذائية تسبب في حد ذاته في انخفاض الاستهلاك العائلي ، فقد عرف سعر الخبز انتقالا من 1.5 دج إلى 2.5 دج ليبلغ 4 دج سنة 1994 ليستقر حاليا ب 7.5 دج ، نفس الشي بالنسبة لمادة الحليب التي شهدت صعودا مبالغا فيه خاصة بالنسبة لذوي الدخل الضعيف حيث قفز من 8 دج سنة 1996 إلى 20 دج سنة 1998 و في بعض مناطق البلاد بلغ 25 دج إلى 30 دج .

المسح الذي قامت به CENEAP سنة 1998[29] بين أن جزء كبير من الأشخاص المستجوبين أكدو أنهم قللوا من مشترياتهم لبعض الأغذية كاللحم ، الفواكه ، الزيت ، و تخلوا نهائيا عن استهلاك مواد أخرى و كنتيجة لتلك الانفاق المتوسط الاستهلاكي للفرد الواحد استقر بالمعنى الحقيقي ما بين 1989 و 1997 عما يوضحه الجدول الآتي .

---

[29] CENEAP " le PAS et ses effets sur l economie natinale , enquete menage , Alger 1998 .

**جدول رقم 08 : تطور معدلات : الدخل ، الاستهلاك و الأسعار ب %**

| | 1989 | 1990 | 1991 | 1992 | 1993 | 1994 | 1995 |
|---|---|---|---|---|---|---|---|
| المداخيل المتاحة للأسر | – | 15 | 29.2 | 36.2 | 27.4 | 19.3 | – |
| استهلاك الأسر | – | 14.2 | 22.5 | 33.8 | 23.1 | 30.8 | 31.1 |
| الأسعار | 18.3 | 23.8 | 33.2 | 26.5 | 19.4 | 31.5 | 28 |

**Source :**ONS ,1997-1998

من خلال الجدول نلاحظ ارتفاع معدلات الأسعار مقارنة مع دخلها و بالتالي فإن الفئات الأكثر تضررا من هذه الظاهرة ، هي أكيد الأسر التي تعيش بمدخول ثابت أو تلك التي تعيش من تحويلات مختلفة ( علاوة البطالة ، التقاعد ، المعوقين ... إلخ ) ، حيث أن هذه الأخيرة لا تملك أي امكانية لزيادة استهلاكها أمام زيادة الأسعار بفعل ثبات مداخيلها ، من جهة أخرى فإن هناك بعض الأجراء و الذين بلغ عددهم بأكثر من 250 ألف عامل ، أغلبهم يشتغلون في قطاع البناء و الأشغال العمومية ، لم يتقاضوا أجورهم مثلا : من 6 إلى 18 شهرا في سنة 1995 . كما كان لرفع الأسعار أثرا و إنعكاسا إيجابيا لمنتجي و مسويقي السلع الذين زادت مكاسبهم و ارتفعت ثرواتهم.

**3–الصحة :**

في ميدان الصحة سجلت الجزائر تحسنات تظهر من خلال المعدلات الوطنية ، فعلى سبيل المثال توقع عمر الإنسان عند الولادة انتقل من 52 سنة عام 1975 إلى 70.7 سنة خلال نفس الفترة ، مؤشر الخصوبة انخفض من 7.4 % إلى 2.6 % سنة 1999 ، هذا الأمر جعل النمو الديموغرافي يتباطأ لكي يستقر عند 1.6 % سنويا بعدما كان يفوق 3 % في الثمانينات ، أما معدل وفيات الأطفال فقد كان يقدر ب 142 ‰ سنة 1970 ليصبح 57.80 ‰ سنة 1990 ، أما معدل وفيات الأمهات هو الآخر انتقل من 141.1 ‰ سنة 1970 ليصبح 57.9 ‰ سنة 1993 .

هذه التغيرات الإجابية كانت وليدة ثلاث عوامل أساسية وهي :

– انخفاض الخصوبة .

- تحسن نوعية الخدمات المقدمة في المستشفيات .

- تعميم برامج التلقيح .

إلا انه انطلاقا من دخول برامج الإصلاح الهيكلي حيز التنفيذ تباطأت هذه التوجهات ، فحسب المسح الذي قام به ONS سنة 1995 حول "المستوى المعيشي " النسبة المئوية من السكان الذين لم يستفيدوا من خدمات الصحة كان يعادل 2 % .

أما فيما يخص معدل التغطية التلقيحية للأطفال عن طريق BCG في سنة 1999 كان أقل من ذلك المسجل سنة 1989 كما يدل على ذلك الجدول الآتي :

**جدول رقم 09 : تطور معدل التغطية التلقيحية للأطفال ( % )**

| 2000 | 1999 | 1997 | 1995 | 1993 | 1992 | 1989 | 1991 | |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| 93 | 93.90 | 94 | 93 | 87 | 92 | 96 | 55 | BCG |
| 89 | 83 | 79 | 83 | 73 | 78 | 81 | 33 | DTCP3 |
| 86 | 76 | 74 | 77 | 69 | 68 | 73 | 17 | VAR |

**Source** :Revue « CENEAP ,FNUAP ». Transition demgraphique et structure familiale , Mai 2001,P 71

في هذا الإطار يجب الإشارة إلى أن معدل التغطية التلقيحية هي متساوية بالنسبة للفقراء و لغير الفقراء ، ذلك أن الدخل لا يتدخل في هذا النوع من العلاج و الأمر نفسه بالنسبة لمناطق الريف و الحضر إلا أن التميز و الاختلاف بين الفقراء و غير الفقراء يبدأ في البروز إذا تعلق الأمر بالعلاج الخصوصي و الخاص .

و ما يجب ذكره هو أن مرض السل قد ارتفع ما بين 1994 و 1999 ليسجل سنة 1999 55.58 حالة بالنسبة ل 100000 بعدما كان 31.12 حالة سنة 1994 .

بعض الأمراض قد عاودت الظهور خاصة في المناطق الريفية ، موت النساء بسبب الحمل أو الولادة في الهياكل الصحية ( 679 إمرأة أي ما يعادل إمرأتين كل يوم خلال سنة 1999 في 80 % من الهياكل الصحية )، وجود العوز و الحاجة الغذائية الناتجة عن انحطاط المستوى المعيشي ، كل كانت

عوامل تترجم سوء و ضعف الخدمات الصحية المقدمة في مختلف الهياكل الصحية من جهة و من جهة أخرى هذه الوضعية ما هي إلا مرآة عاكسة لتدهور القدرة الشرائية للمجتمع و ما يتسبب عن ذلك من عجز المواطن للاستفادة من العلاج ذي النوعية المرتفعة ، إن نفقات الصحة قد شهدت انخفاضا إذا ما قارناها بتلك المتعلقة بالضمان الاجتماعي ، هذا ما أثر سلبا على العائلات المنخفضة الدخل و جعلها تتجرع مرارة التكلفة المرتفعة للأدوية و الغلاء الفاحش للعلاج الطبي .

ضعف النفقات النقدية و المالية المتاحة للهياكل الصحية العمومية انطلاقا من التسعينات ، التي ترجمت بانخفاض في نفقات التوظيف ، صاحب ذلك انخفاض أو تخفيض لقيمة الدينار الذي جعل أسعار الأدوية و لتجهيزات الطبية المستوردة مرتفعة جدا .

**جدول رقم10 : النفقات الوطنية للصحة بالنسبة PIB ( % )**

| السنوات | 1979 | 1988 | 1992 | 1994 | 1997 |
|---|---|---|---|---|---|
| النفقات الموجهة لقطاع الصحة بالنسبة إل PIB % | 3.5 | 5.6 | 5.3 | 4 | 3.86 |

المصدر : ONS

في هذا الصدد تجب الإشارة على الأقل إلى أن تطور عدد الأطباء و الصيادلة و جراحي الأسنان من 1962 إلى 1997 يعتبر كشاهد على الجهود الجبارة التي بذلتها الدولة في مجال التكوين في هذا الميدان ، و وصل الحد إلى غاية وجود فائض في الأطباء العامين فاق قدرة استعاب النظام الصحي العمومي .

توزيع المستخدمين و خاصة الأطباء المختصين يبقى غير متساو بتمركز قوي في الولايات التي تضم مستشفيات جامعية .

## جدول رقم 11: تطور الموارد البشرية في القطاع الصحي منذ 1962 إلى غاية 1997

| | 1962 | | (1) 1966 | | (1)1969 | | (1)1972 | | (1)1976 | | (1) 1979 | | (2) 1984 | | (3) 1990 | | (4) 1995 | |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| ا | عدد | طبيب لكل ساكن | عدد | طبيب لكل ساكن | عدد | طبيب لكل ساكن | عدد | طبيب لكل ساكن | عدد | طبيب لكل ساكن | عدد | طبيب لكل ساكن | عدد | طبيب لكل ساكن | عدد | طبيب لكل ساكن | عدد | طبيب لكل ساكن |
| لأطباء | 600 | 17543 | 1356 | 8928 | 1698 | 7812 | 1985 | 7407 | 3875 | 4347 | 6346 | 2898 | 9751 | 2079 | 21377 | 1387 | 39064 | 1262 |
| أطباء الأسنان | 40 | 263157 | 171 | 71428 | 222 | 62500 | 308 | 47612 | 743 | 22727 | 1426 | 12987 | 1919 | 8772 | 9892 | 3646 | 8056 | 3773 |
| الصيادلة | 70 | 149253 | 216 | 58823 | 265 | 52631 | 355 | 41666 | 805 | 20833 | 1051 | 17544 | 14175 | 17241 | 1899 | 13665 | 3691 | 7991 |
| عاملون في الشبه الطبي | 250 | 40000 | 4834 | 3311 | 7744 | 1712 | 12215 | 1197 | 18339 | 975 | 32387 | 602 | 38346 | 526 | 74153 | 339 | 85082 | 8333 |

Source :
(1) :MSP : Séminaire sur le développement d ' un système nationale de la santé , L' expérience Algérienne , Alger ,7-8 Avril , 1983 , P 54 ,58.
(2) :ONS : Série rétrospective 1992-1990 , in collection statistique , n º 31 , Oran , 1991 , P 22 .
(3) : MSP :3eme Evaluation de la mise en œuvre de la stratégie de la santé pour tous . Extraits Alger , Mars 1997 . P 10 .

في 01-01-1998 و حسب معطيات وزارة الصحة و السكان يوجد :

- طبيب واحد ل 1123 ساكن .
- صيدلي واحد ل 7818 ساكن .
- جراح أسنان واحد 4033 ساكن .

متوسط العمر عند الولادة يعتبر مؤشر اجمالي للوضعية الصحية للسكان و هو ما عرف تحسنا كبيرا في السنوات الأخيرة .

**جدول رقم 12 : تطور أمل الحياة عند الولادة**

| | 1970 | 1980 | 1985 | 1991 | 1996 | 1998 |
|---|---|---|---|---|---|---|
| الذكور | 52.6 | 55.9 | 62.7 | 66.9 | 66.8 | 67.2 |
| الإناث | 52.8 | 58.8 | 67.8 | 67.8 | 68.4 | 69 |
| المجموع | 52.6 | 57.4 | 67.3 | 67.3 | 67.7 | 68.5 |

**Source** : www.ons.dz .

كقراءة سطحية للجدول السابق ، فإنه بإمكاننا القول أن الأجل المتوقع للحياة عند الولادة

قد انتقل إلى 68.5 سنة 1998 كاسبا بذلك 16 نقطة بالمقارنة مع سنة 1970 و في خضم نفس السياق فإنه سجل عدة تحسنات خاصة في معدل وفيات الأطفال الرضع و الجدول التالي يوضح ذلك :

**جدول رقم 13 : تطور معدل وفيات الأطفال حسب الجنس ( 1970– 2000 ) ‰**

| السنوات/ الجنس | 1970 | 1980 | 1985 | 1990 | 1995 | 1997 | 1998 | 1999 | 2000 |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| الذكور | 142 | 84.4 | 80 | 60 | 57.94 | 59.5 | 40.2 | 38.4 | 38.9 |
| الإناث | 141 | 85.06 | 76.57 | 55.50 | 51.68 | 53.66 | 38.6 | 35.3 | 35.9 |
| المجموع | 142 | 84.72 | 78.30 | 57.80 | 54.87 | 56.64 | 53.35 | 53.81 | 51.10 |

**Source :**

- A Kouaouci , Familles , femmes contraception (CENEAP) ENAG ,reghaia 1992.

-M Salhi , evolution de la mortalite en Algerie (1965-1981) in satistique (serie)Nº15 , ONS .

اللجوء إلى الخدمات الصحية يختلف باختلاف نوع الأشخاص المعنيين هل هم من الفقراء أم من المرفهين ، بالإضافة إلى أن الاستفادة من الخدمات الصحية الأولية مرتبطة ببعد الهياكل الصحية عن مكان الإقامة ، ففي المنطقة الحضرية نجد ما يقارب 78 % من الوحدات القاعدية ، 65 % من عيادات التوليد و 77 % من المستشفيات توجد على بعد أقل من 1 كلم عن إقامة المواطنين ، مما يجعل المنطقة الحضرية في كفاية نسبية فيما يخص الهياكل ، أما في المنطقة الريفية فإن 42 % من الوحدات القاعدية ، 75.5 % من عيادات التوليد و 74.4 % من المستشفيات توجد على بعد أكثر من 5 كلم من مكان الإقامة ، مما يجعل الاستفادة المواطنين في هذه المنطقة من الخدمات الصحية أكثر عشوائي خاصة إذا رافق ذلك شبكة نقل عمومي غير كثيفة و غير فعالة ، عكس منطقة الحضر .

**5–السكن :**

مر قطاع السكن بمرحلة عصيبة بداية سنة 1990 و أصبحت ظروف الإسكان جد صعبة و ذلك بفعل الأثر السلبي الناتج عن تطبيق PAS ، فقد أنهت الدولة مرحلة النفقات العمومية

الضخمة التي كانت تستفيد منها القطاعات الاجتماعية و منها السكن ، فتطلب هذا الواقع حل المؤسسات و منها مؤسسات البناء ، هذه التصفية التي تعرضت لها المؤسسات أدت إلى تسريح العمال ، و بالمقابل عرف القطاع سيطرة جزئية للخواص ( المقاولون ) ، الأمر الذي أدى إلى غلاء أثمان بيع المساكن موازاة مع ارتفاع تكاليف الإنجاز و تراجعت المبيعات من المساكن في ظل تدهور القدرة الشرائية .

هذه الفترة تميزت بأمرين :

الأول متعلق بارتفاع مذهل لتكاليف الانجاز ، بحيث أنه بين سنتي 1990 و 1997 عرفت تكاليف البناء زيادة كبيرة ، هذا الارتفاع يمكن تفسيره بإجراء تحرير السوق ، بحيث تخلت الدولة عن دعم القطاعات الاجتماعية و بالتالي التخلي عن دعم أسعار مواد البناء و بالمقابل فتحت المجال واسعا أمام استيرادها ، فارتفعت أثمانها في ظل الندرة ، هذا الارتفاع كان سببا مباشرا لغلاء أسعار بيع و إيجار المساكن .

الأمر الثاني متعلق بتأخر الإنجاز و امتداد آجاله ، هذا التأخر زاد عما قبل فلقد كان التأخر المسجل في هذه الفترة التي تميزت باشراك القطاع الخاص في الانجاز أكبر بكثير على التأخر الذي عرفته الفترة السابقة أين كان القطاع العمومي مسيطرا سيطرة مطلقة على حلقات الانجاز و البناء . هذه الفترة عرفت مدة متوسطة للانجاز مقدرة ب سبع سنوات و هي مدة جد هامة خاصة و أن التكاليف لم تتوقف عن الارتفاع ، كما أن الحاجات من المساكن كانت متزايدة بوتيرة متسارعة .

كما كان لتردي الأوضاع السياسية ( الوضع الأمني ) أثرا كبير على قطاع السكن ، فبفعله اضطرت عائلات عديدة إلى هجرة مساكنها متجهة نحو المدن الأمر الذي ولد حالة من التزاحم داخل المساكن الحضرية ، كما أن عملية الدمار و التخريب مست جزءا هاما

من المساكن ، إضافة إلى هذا لم تتحقق أهداف الحكومة في انجاز و تسليم 80000 حتى 100000 مسكن سنويا .

هذه الوضعية المتدهورة و الفترة العصيبة التي ميزت القطاع كشفت عنها معطيات تعداد 1998

**وضعية قطاع السكن من خلال معطيات إحصاء سنة 1998 :**

لقد أعطت نتائج الإصاء العام للسكان و السكن المعطيات التالية :

عدد وحدات الحظيرة العقارية : 4102100 مسكن مشغول تقريبا ، و إذا أضفنا إليها عدد المساكن الشاغرة المقدر ب 919910 يكون تعداد الحظيرة الكلية يفوق 5022000

عدد الأسر : 4446394

و بذلك يكون العجز المسجل ( 4446394- 4102100 ) 344294 وحدة سكنية .

معدل إشغال المساكن 7.14 شخص ، الحجم المتوسط للعائلة : 6.58 فرد .

فيما يتعلق بمرافق المساكن فإن :

- 78.15 % من المساكن بها مطبخ .
- 45.2 % من المساكن بها حمام .
- 81.2 % من المساكن بها مراحيض .

فيما يخص الارتباط بالشبكات العمومية فإن :

- 70.78 % من المساكن مرتبطة بشبكة توزيع المياه .
- 84.58 % من المساكن مرتبطة بشبكة الكهرباء .
- 30.23 % من المساكن مرتبطة بشبكة الغاز الطبيعي .

**جدول رقم14 : معدل الشغل بالسكن و الغرفة**

| السنوات | TOL | TOP |
|---|---|---|
| **1966** | **6.10** | **2.01** |
| **1977** | **7.4** | **2.6** |
| **1987** | **7.7** | **2.65** |
| **1998** | **7.14** | **2.53** |

**Source** : EASF,2004 ,P 24.

والنتيجة الحتمية لكل هذا هو أن ظاهرة الفقر عرفت تطورا سريعا خلال السنوات التي تلت سنوات الإصلاح ولا تزال معدلاته مرتفعة على الرغم من الجهود المبذولة والمحسوسة خلال السنوات الأخيرة.

## 6- الفقر في الجزائر

**تعريفات الفقر في الجزائر** :

انطلاقا من الأزمة البترولية التي مرت بها الجزائر سنة 1986 ، شرائح كبيرة من المجتمع الجزائري أصابها الفقر و ازداد الأمر شدة بعد تطبيق برنامج الإصلاح الهيكلي

في الجزائر لا يوجد دراسات نظامية و متعددة للفقر ، ما عدى تلك الدراسة المتعلقة بمستويات المعيشة و التي قام بها الديوان الوطني للاحصائيات و البنك الدولي 1995 .

هذه الأخيرة كانت الطريق الممهد لدراسة أخرى و أكثر دقة و أكثر تشخيص للفقر من خلال بطاقة جغرافية لهذه الظاهرة في الجزائر ، هذه الدراسة أعدت بتعاون كل من L ANAT PNUD, و وزارة التضامن في ماي 2001 وسمتها ببطاقة الفقر في الجزائر

بعد الحرب التحريرية عاش المجتمع الجزائري في فقر مدقع ، خاصة في المناطق الريفية ، و لأجل القضاء على الفقر انتهجت الجزائر سياسة تنموية خلال العشريات الثلاثة بعد الاستقلال كانت تهدف في مجملها إلى خلق الظروف التي تهيؤ الوجود اللائق للفقراء.

خلق الكثير من مناصب الشغل في القطاع الإداري ، تعميم التعليم الابتدائي ، انشاء الهياكل الصحية و جعل العلاج مجاني بالإضافة إلى المخططات التنموية الجهوية و دعم أسعار مواد الاستهلاك الواسع ، كلها كانت سياسات اتخذتها الجزائر لهدف الرفع من المستوى المعيشي للعائلة الجزائرية و مكافحة الفقر ، و بالفعل كان لهذه السياسات أثر إيجابي على المستوى المعيشي للعائلة ، و نتائج المسوحات على الاستهلاك العئلي لسنة 1966-1980-1988 تدل على هذا التحسن .

إلا أنه انطلاقا من الثمانينات و بفعل التحرير التدريجي لأسعار المواد الاستهلاكية و تطبيق الاصلاحات الهيكلية جعل من الفقر يبرز كظاهرة متأصلة في المجتمع و ليس كحالة من الحالات الطارئة .

تعقد ظاهرة الفقر و تعدد أبعادها تجعل من مكافحتها أمرا ليس بالهين ذلك أن معرفة محددات الفقر تشكل عنصرا أساسيا في إعداد استراتيجيات مكافحتها .

**مفهوم الفقر في الجزائر :**

هو مفهوم مرتبط بعدة مفاهيم أخرى يمكن إدراجه تحت عدة مقاربات و أشكال . إنطلاقا من المفاهيم الكلاسيكية فإن المقاربة المعتمدة من قبل الخبراء لأجل تحديد أسباب و اتجاهات افقر في الجزائر تعرف الفقر على أنه النقص أو عدم الكفاية في الاستهلاك الغذائي كما و كيفا و عدم اشباع الحاجبات الأساسية الاجتماعية ( السكن ، التعليم ، الصحة ، الملبس ) على أن يكون هذا الاشباع بصفة متوسطة على الأقل ، و خاصة

ندما يتعلق الأمر ، و خاصة عندما يتعلق الأمر بحد الفقر الأعلى . بالإضافة إلى تغطيته للجانب المادي فإنه يرتبط أيضا ببعض الجوانب غير المادية [30].

و اعتمادا على التعريف الموضح آنفا فإن الفقر يمكن حصره تحت ثلاث أشكال :

– الفقر الغذائي ،و يسمى أحيانا بالفقر المدقع .

– فقر الحد الأدنى .

– فقر الحد الأعلى الذي يمس الفئات الهشة و المحتمل تعرضها للفقر الهيكلي .

هذه الأشكال الثلاثة للفقر قد حددت ثلاث خطوط أو عتبات للفقر كما وضح ذلك البنك الدولي من خلال دراسته المعتمدة في الجزائر سنة 1995 .

في هذا الإطار من الأهمية الإشارة إلى أن التحديد الدقيق لعتبات الفقر في الجزائر قد تم بصفة عويصة و شاقة و هذا راجع لغياب الدراسات المنتظمة و الخاصة بهذه الظاهرة ، و في حقيقة الأمر

---

[30] هذا التعريف مستنتج من " الندوة الأولى الوطنية لمكافحة الفقر في الجزائر المنعقدة في سنة 2000 " التعريف المعتمد من قبل الخبراء و السلطات العمومية .

كل التقييمات الخاصة بأثر الفقر و درجة خطورته و شدته إنما تمت بالاعتماد على المقارنة بين نتائج المسوحات التي أقيمت سنة 1988 و المتعلقة بالاستهلاك العائلي و تلك التي أقيمت سنة 1995 و المتعلقة بمستويات المعيشة للعائلات الجزائرية و في الواقع فإن هذين المسحين لهما أهداف مختلفة ، رغم تقاربها ، بالإضافة إلى أن الطرق و المناهج المستعملة و كذا العينات المعتمدة ليست متشابهة و هذا ما يطرح بعض المشاكل المنهجية بصحة و دقة المقارنة بين نتائج المسحين .

إلا أنه على الأقل ، استنتاج بعض المؤشرات التي لها معنى واضح و المشتركة بين هذين المسحين ، سمحت بتحديد بعض التوجهات المشتركة و الخطوط العريضة المتوافقة على أساس هذه المقارنة بين هذه المؤشرات و تم تحديد ثلاث خطوط للفقر[31] .

**1- خط الفقر الغذائي : الفقر المدقع أو الفقر المطلق**

هذا الخط يأخذ كمرجع سلة من المواد الغذائية و القيمة النقدية لهذه العتبة 2172 دج للشخص / السنة في سنة 1988 و 10943 دج للشخص / السنة في سنة 1995 .

عدد الأشخاص الموجودين في الفقر المدقع تضاعف تضاعفا شبه تام ( ارتفاع قدر ب 89.5 %) ما بين سنتي 1988-1995 .

**2- خط الفقر الحد الأدنى :**

يستنتج هذا الخط انطلاقا من عتبة الفقر الغذائي مضافا إليها معامل الميزانية المناسب للنفقات الدنيا غير الغذائية للأشخاص الذين لديهم إلا الامكانات التي تكفيهم لاشباع احتياجاتهم الغذائية ، و الأشخاص الواقعين تحت هذه العتبة هادة ما يطلق عليهم مصطلح فقراء جدا .

هذه العتبة قد قدرت ب 2791 دج للشخص / السنة في سنة 1988 و ب 14827 دج للشخص / السنة في سنة 1995 .

عدد الأشخاص الواقعين تحت هذه العتبة قدر سنة 1988 ب 1884600 فقير ما يعادل 8.1 % من المجتمع و 3986200 شخص سنة 1995 أي ما يعادل 14 % من المجتمع

**3-خط الفقر الحد الأعلى :**

[31] CNES , Projet de RNDH 1998 , P126 in www.CNES .DZ

وفقا لتسميته ، فإنه يأخذ بعين الاعتبار في هذه الحالة النفقات غير الغذائية بمستوى مرتفع من الحالة السابقة ، هذا الخط قدر سنة 1988 ب 3125 دج للشخص / السنة و ب 18191 دج للشخص / السنة

و كان عدد الفقراء الواقعين تحت هذه العتبة سنة 1988 مساويا ل 2850000 شخص أي ما يعادل 12 % من المجتمع و 6360000 شخص سنة 1995 أي ما يعادل 22.6 % من المجتمع .

هذه العتبات الثلاث حددت بالرجوع إلى طريقة تكلفة الاحتياجات الأساسية بالأخذ بعين الاعتبار فرضية أن الطاقة الغذائية الدنيا التي يحتاجها فرد واحد في يوم واحد تقدر ب 2100 حريرة غذائية[32] ، و هذا ما يشكل الحد الأدنى الحد الأدنى لخط الفقر الغذائي .

و على هذا المقدار يضاف إليه النفقات الضرورية لاشباع الحاجيات الأساسية غير الغذائية للحصول على الخطين الآخرين "الحد الأعلى " و " الحد الأدنى " .

دراسة أخرى أقيمت حول " الشبكة الاجتماعية " المحققة سنة 1995 لفائدة وزارة العمل ، الضمان الاجتماعي و التكوين المهني ، قدرت خط الفقر ب 975 دج للشخص خلال الشهر ، 234 دج تمثل نفقات الاستهلاك غير الغذائي ، هذه العتبة حددت على أساس معيار غذائي يسمح لصاحبه بالعيش بصفة عادية في الجزائر و عليه تصبح العتبة 11700 دج للشخص / السنة ( 8892 دج للنفقات الغذائية ) و إذا ما قورنت بالعتبات الثلاثة السابقة الذكر ، فإنها تقع تحت الفر الحد الأدنى 14827 دج[33] .

---

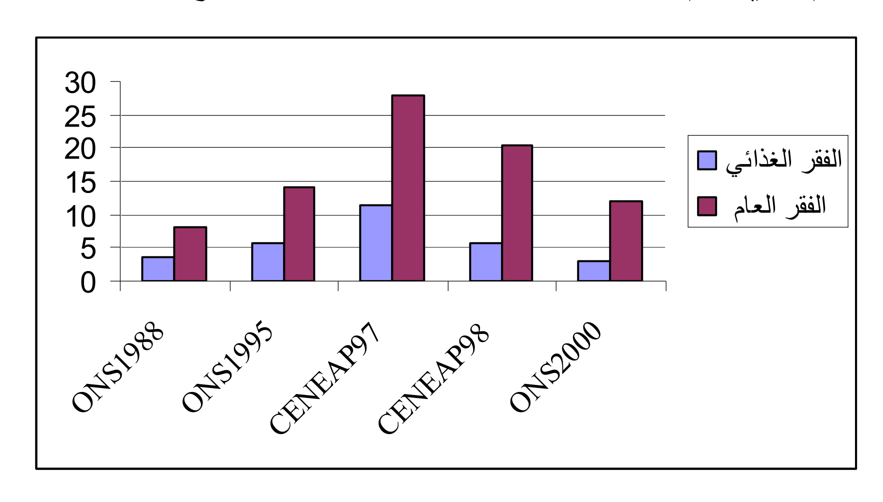
[32] و هي مساوية في كل من المغرب و تونس .

[33] CNES " Projet de RNDH "1998 , Op cite ,p 185 .

**جدول رقم 15: نسب الفقر العام و الفقر المدقع اعتمادا على الفقراء فيما بين 1988-2000**

| | ONS1988 | ONS1995 | CENEAP97 | CENEAP98 | ONS2000 |
|---|---|---|---|---|---|
| الفقر الغذائي | 3.6 | 5.7 | 11.5 | 5.7 | 3.1 |
| الفقر العام | 8.1 | 14.1 | 28 | 20.5 | 12.1 |

**رسم بياني رقم 02 : نسب الفقر العام و الفقر المدقع بين 1988-2000**




**المصدر** : الجدول رقم 15

**أبعاد في الجزائر :**

**1- الفقر المادي :**

الفقر كما هو معرف يمكنه أخذ 3 أشكال : مطلق ،أدنى ، أعلى .

**1-1 الفقر المطلق و المجتمع**

أغلب الفقراء الواقعين تحت عتبة الفقر المطلق ( الفقر الغذائي ) هم في حقيقة الأمر يعيشون في واقع ريفي ، إلا أن هذا لا يعني إطلاقا أن الفقر لا يرتفع في المناطق غير الريفية . إن الأزمة الاقتصادية وتتابع الاصلاحات الاقتصادية تعتبر من الأسباب الجذرية للفقر .

من خلال الدراسة الميدانية التي قام بها PNUD في الجزائر حول الفقر سنة 2000 و من خلال مرور الخبراء في 5 مناطق المرشدة (Les communautes Pilotes ) وجد أن معدل الفقر مرتفع بشكل رهيب يتراوح ما بين 53% إلى 93 % .

في الجزائر ، هناك العديد من الأسر و العائلات من المزارعين من يعيشون في فقر مطلق ، إلا أنه تجدر الإشارة في هذا الصدد إلى أن برامج الحماية الاجتماعية و التضامن الوطني المنتهجة من قبل الدولة الجزائرية قد منعت ظهور العديد من أشكال

الفقر و البأس و الحاجة على غرار تلك الموجودة في دول أخرى كالجوع و المجاعة لفترة زمنية طويلة جدا .

تعد البطالة من أهم أسباب الفقر المدقع في الجزائر لما تسببه من انعدام المداخيل للعائلة مما يجعل هذه الأخيرة في فقر يميل في العديد من الأحيان إلى درجة الاقتيات من المزابل ، إن الدراسات الموجود حاليا و رغم قلتها إلا أنها تؤكد كلها على الارتباط القوي الموجود بين البطالة و الفقر ، من هذه الدراسات تلك التي أقيمت حول اليد العاملة من قبل ONS سنة 1997 ، على حسب هذه الدراسة فإن 80 % من البطالين سنهم يتراوح ما بين 16-30 سنة و 75 % هم عديمو التجربة و طالبين للعمل لأول مرة مما يعقد عملية ادماجهم في سوق العمل الجزائرية التي ترتكز على عامل الخبرة المهنية[34] .

زيادة على ذلك فإن البطالة التي تمس فئة أصحاب الشهادات الجامعية قدرت سنة 1998 ب 100000 ، مما زاد الأمر تعقيدا تلك الاختلافات و التباينات الموجودة بين منطقة و أخرى فهناك على الأقل 10 ولايات أين سجل فيها معدل البطالة حده الأقصى ب 35 % على حسب تقديرات ONS سنة 1999 .

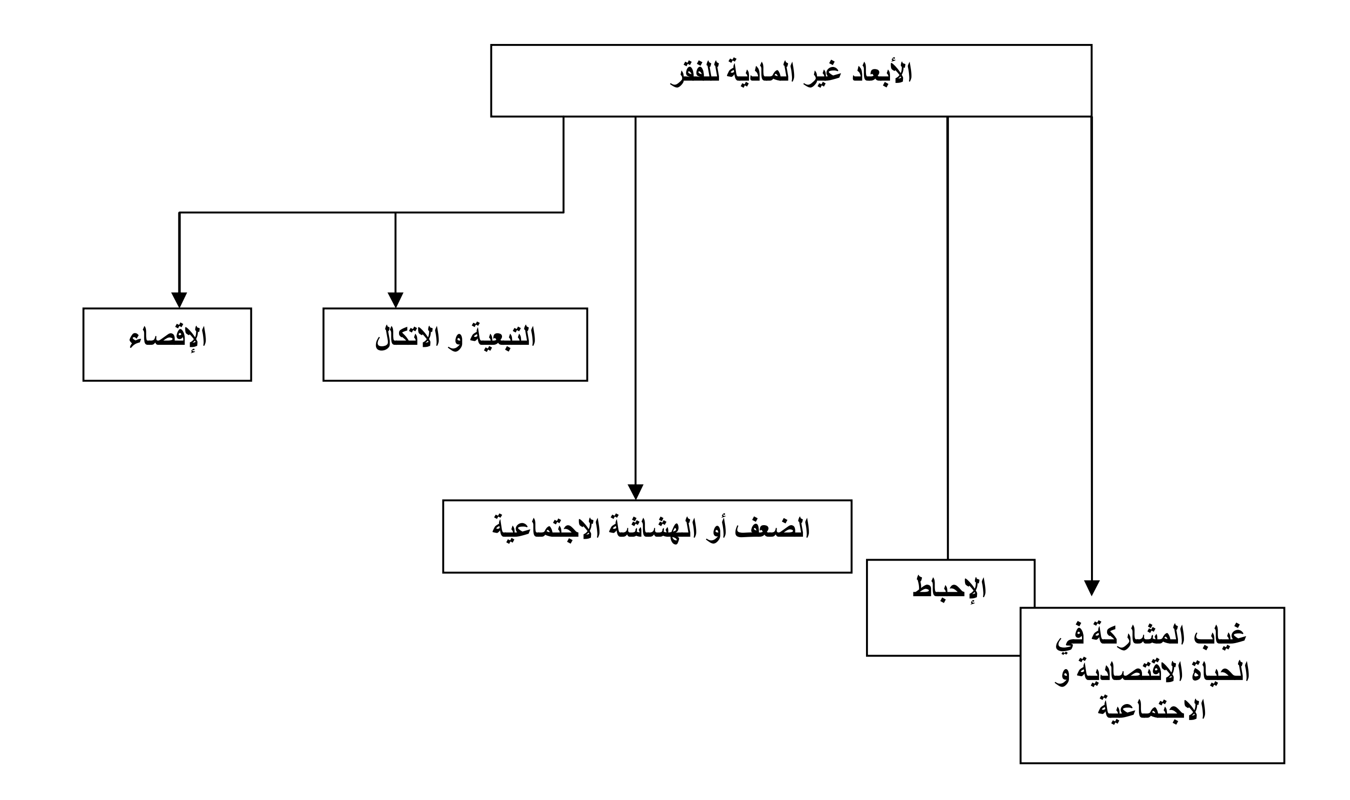
---

[34] CNES ، المرجع السابق ، ص 208 .

انطلاقا من سنوات التسعينات ، هناك كل مرة فقراء جدد ، حيث أصبح الفقر لا يمس البطالين ، بل أصبح يتعلق بفئة واسعة من المجتمع و خاصة تلك التي لها دخل ثابت و الأجراء المتقاعدين ، هذا الأمر أشار إليه المسح البياني حول الشغل و المداخيل الذي قام به الديوان الوطني للاحصائيات في الثلاثي الأول سنة 1996 أين كان 33 % من الأجراء يتقاضون أقل من 6000 دج و هو مستوى يفوق بقليل الحد الأدنى للأجر المضمون في تلك الفترة ، هذه الحالة كانت نتيجة فقدان و خسارة جزء كبير من القدرة الشرائية بفعل التضخم الذي عرفته الجزائر سنة 1991-1998 مما جعل الأجور الحقيقية تسجل انخفاضا واضحا في جميع القطاعات دون استثناء وصل إلى حد 35 % .

**2-الأبعاد غير المادية للفقر في الجزائر :**

للأبعاد غير المادية عدة تعبيرات و مصطلحات متداخلة فيما بينها و يمكن تلخيصها في الشكل التوضيحي الآتي :




**الإقصاء :**

**الإقصاء الاقتصادي**: الذي تعاني منه العائلات و الذي يمنعها من المشاركة بنشاط اقتصادي حقيقي أو نشاطات أخرى بمحض إرادتهم و اختيارهم ، هناك 29 % من مجموع السكان الممارسين لنشاط معين ليس لديهم فرصة استعمال و استغلال طاقاتهم و امكانياتهم الإنتاجية بصفة مثلى .

**الإقصاء الناتج عن التهميش المدرسي و المعرفي** : هناك العديد من المجموعات الاجتماعية مقصية من الأنظمة الاقتصادية و الاجتماعية الأساسية بسبب نقص معارفهم أو أميتهم .

**الإقصاء الناتج عن الحصر الناتج عن وجود عدة مناطق بعيدة و معزولة .**

**التبعية و الاتكال** : كانت الدولة تلعب دور الراعي و الحامي للسكان مما ولد عند هؤلاء السكان ثقافة الاتكال و الانتظار من الدولة ، رغم التحولات الاقتصادية و الاجتماعية الجذرية التي يمر بها الاقتصاد الوطني حاليا إلا أن هذه الثقافة لم تتغير و أصبحت جانبا غير مادي للفقر .

**الضعف أو الهشاشة الإجتماعية :**

ظاهرة الإرهاب التي مست الشعب الجزائري ولدت حالة دائمة من التخويف و التهويل ن حيث كانت العشرية السابقة صعبة و شاقة على المجتمع الجزائري و تميزت بالعنف و الهمجية الفاحشة ، مما خلف معاناة جد عميقة و اختلالات جذرية هزت بقوة استقرار المجتمع الجزائري .

كل ما سبق ذكره يضخم من الفقر و يكبح من اندماج الأشخاص في النظام الاجتماعي و الاقتصادي ، فالفقراء هم أكثر عرضة للحرمان و التبعية و الإقصاء مما يقلص من انتاجيتهم و يجعلهم غير قادرين لمواجهة هذه الآثار و مما يصعب عملية التكفل بهؤلاء الضحايا هو تشتتهم و عدم إحصائهم بدقة ، ضف إلى ذلك صعوبة قياس الإقصاء و الأبعاد غير المادية ، الأمر الذي يشكل عائقا أمام مكافحتها .

## 2-عتبات الفقر و نسب الفقراء في الجزائر

**هل الفقر ظاهرة ريفية في الجزائر ؟**

**جدول 16 رقم : مساهمات الاسر المعيشية في الفقر وفقا لخصائص رب الأسرة بالجزائر لسنة 2005**

| المتغيرات | P0 | | P1 | | P2 | | المعدل |
|---|---|---|---|---|---|---|---|
| | العدد | النسبة | التوزيع % | العمق | التوزيع % | الشدة | |
| الوسط | | | | | | | |
| حضري | 2901 | 0.082 | 43 | 0.227 | 59.07 | 0.092 | 58.12 |
| ريفي | 2046 | 0.152 | 57 | 0.223 | 40.93 | 0.094 | 41.88 |
| جنس رب الأسرة | | | | | | | |
| رجال | 4405 | 0.1 | 79 | 0.2 | 84 | 0.08 | 79 |
| نساء | 542 | 0.21 | 21 | 0.32 | 16 | 0.17 | 21 |
| الحالة الشخصية | | | | | | | |
| عامل | 2990 | 0.09 | 49.72 | 0.18 | 49.74 | 0.06 | 41.91 |
| بطال و يعمل | 287 | 0.28 | 14.85 | 0.26 | 6.9 | 0.11 | 7.83 |
| بطال | 19 | 0.21 | 0.74 | 0.34 | 0.60 | 0.16 | 0.71 |
| ماكثة بالبيت | 195 | 0.19 | 6.85 | 0.39 | 7.03 | 0.21 | 9.57 |
| منحة التقاعد | 1303 | 0.9 | 21.67 | 0.27 | 32.51 | 0.12 | 36.53 |

| وظيفة أخرى | 152 | 0.22 | 6.18 | 0.23 | 3.23 | 0.11 | 3.91 |
|---|---|---|---|---|---|---|---|
| المستوى الدراسي | | | | | | | |
| بدون تعليم | 1945 | 0.15 | 55.29 | 0.25 | 44.96 | 0.11 | 48.82 |
| مدرسة قرآنية | 318 | 0.14 | 8.44 | 0.2 | 5.88 | 0.07 | 16.20 |
| ابتدائي | 1014 | 0.09 | 17.30 | 0.19 | 17.81 | 0.07 | 5.08 |
| متوسط | 822 | 0.05 | 7.79 | 0.21 | 15.96 | 0.08 | 15 |
| ثانوي | 581 | 0.09 | 9.91 | 0.19 | 10.21 | 0.07 | 9.28 |
| جامعي | 224 | 0.03 | 1.27 | 0.25 | 5.18 | 0.11 | 5.62 |
| المجموع | 4904 | 0.111 | 100 | 0.225 | 100 | 0.093 | 100 |

**المصدر** : د .علي قواوسي

من خلال هذا الجدول يمكن استخلاص النقاط التالية :

1-تأثير الفقر في المناطق الريفية اكبر من المناطق الريفية بمعدل 15 % للأول 8.2 % للثاني مع شدة و عمق عالية في المناطق الريفية .

من أجل فهم كيف يتولد الفقر في المناطق الريفية على مختلف الشرائح الاجتماعية يجب التطرق إلى مختلف العوامل الداخلية و الخارجية التي أدت إلى بروز الفقر الريفي و التي نذكر من بينها :

- عدم الاستقرار السياسي

- التمييز على أساس الجنس ، الأصل ، العرق ، الطبقية .

– نظام الملكية غير عادل فيما يخص ملكية الأراضي الزراعية و الموارد الطبيعية الأخرى .

السياسات الاقتصادية التمييزية التي أقصت الفقراء الريفيين من مجال اهتماماتها لتجد الطبقة الريفية نفسها معزولة و مقصاة من التنمية .

– كثرة العائلات و تعدد الأشخاص في العائلة الواحدة.

–الصدمات الخارجية الطبيعية ( كالمناخ مثلا ) أو تلك المتعلقة بالوضعية الاقتصادية الدولية

–الظروف المعيشية غير الملائمة في المناطق الريفية هي التي تشرح ظاهرة الفقر في الجزائر ، حيث أن الدراسات الموجودة في الجزائر حول الفقر ( تلك المتعلقة بالمستوى المعيشي سنة 1995 بتعاون كل من ONS و البنك الدولي و الأخرى المقامة من قبل L ANAT و PNUD المشخصة للفقر جغرافيا سنة 2001 ) و ضحت معدل الفقر مرتفع في المناطق الريفية عن المناطق الحضرية و الجدول الآتي يوضح ذلك :

**جدول رقم 17 :الفقر في الجزائر حسب الوسط المعيشي ( % ) :**

| منطقة الاقامة | عتبة الفقر الغذائي | عتبة الفقر الحد الأدنى | عتبة الفقر الحد الأعلى |
|---|---|---|---|
| المنطقة الحضرية | 3.6 | 8.9 | 14.7 |
| المنطقة الريفية | 7.8 | 19.3 | 30.3 |
| المجموع | 5.7 | 14.1 | 5.7 |

**Source** : Enquête sur les de vie ( ONS 1995 )

Isms 2005, Ceneap incidence, profondeur et sévérité de la pauvreté en Algérie .

مسح سنة 1995 اعتبر أن 20 % من السكان الريفيين يعيشون تحت عتبة الفقر و أن خمس من الفقراء يعيشون في المناطق الريفية و أقل من العشر يعيشون في المناطق الحضرية .

رغم مجهودات الجزائر في مجال التنمية الريفية ، الفقر يبقى المشكل الأساسي للمنطقة الريفية ، حسب دراسة قام بها CENEAP في سنة 1991 أين سجلت الملاحظات التالية :

- السياسات المنتهجة من قبل السلطات العمومية الجزائرية لصالح المناطق الريفية كانت مبنية أساسا على منطق وحيد حضري أكثر منه ريفي .
- كل البرامج التنموية الريفية في مجملها كانت موجهة بصفة مركزية بدون مشاركة أعوان محلية معنية بهذا الأمر لا في تطبيقها و لا في تجسيدها ( مزارعين ، حرفيين ،... ) .
- برامج التمية الريفية نادرا ما كانت تقام على أساس إقليمي متناسق .

حسب دراسة أخرى قام بها البنك الدولي في سنة 1997 ، الفقر الريفي في الجزائر يختص بما يلي :

- معدلات الفقر مرتفعة أكبر من المعدلات المتوسطة خاصة عند أرباب العائلات الذين يعملون في القطاع الزراعي .
- سكان المنطقة الريفية و خاصة الفقراء يشغلون مزارع قوتية تكفيهم فقط لقوهم اليومي ( 80 % ) و 6 % منهم فقط يشغلون في تربية الماشية .
- 25 % من فقراء الريف يمتلكون أراضي و يملكون مزارع صغيرة تعاني من مشاكل عدة على رأسها مشكل السقي ، و لعل فئة غير المزارعين أي الأجراء المعدومين الذين لا يملكون أراضي هم أكثر الفئات حرمانا .
- العائلات الريفية تعتمد في كسب قوهما على الزراعة و بعض المداخيل مثل : تربية المواشي ، الصناعات التقليدية ، الصيد و عائدات إيجار العتاد

الفلاحي و عليه فإن أغلبيتهم يشتغل أو يتفرغ لإنتاج أو إدارة المحاصيل و التربية لتحسين دخله .

2-الأسر التي ترأسها النساء أكثر فقرا من تلك التي يرأسها الرجال ( 21 % مقابل % ) مع عمق و شدة عالية .

3-الفقر حسب قطاع النشاط لرب الأسرة يبن أن يرأسها بالفعل العاطلين عن العمل فعلا هم الأكثر معاناة من الفقر .

4-الأسر التي يرأسها أشخاص غير متعلمون هي الأكثر فقرا .

**دراسة توزيع الدخل في الجزائر اعتمادا على معامل جيني :**

يعتبر معامل جيني من المقاييس الهامة و الأكثر شيوعا في قياس عدالة الدخل ، و يمتاز هذا المعامل بأنه يعطي مقياسا رقميا لعدالة التوزيع ، فكلما كانت قيمة معامل جيني صغيرة كلما كانت عدالة توزيع الدخل أفضل .

**جدول رقم 18: معدل جيني بالجزائر لسنوات ( 1988-1995-200-2005 )**

| السنة | 1988 | 1995 | 2000 | 2005 |
|---|---|---|---|---|
| مؤشرجيني % | 36.42 | 35.8 | 36.60 | 31.8 |

نلاحظ من خلال الجدول أن كل مؤشرات جيني أقل من 100 % و أكثر من 0 % ، و بهذا يمكننا القول أن هناك توزيع عادل و طفيف في نفقات الدخل أو الاستهلاك بين الاسر الفقيرة ، و هناك انخفاض لهذا المؤشر من 36.42 % سنة 1988 إلى 31.8 % سنة 2005 و هذا يدل إلى أن توزيع الدخل أو الاستهلاك بين الفقراء متجه نحو الاعتدال عندما يصل إلى الرقم 0 % .

**الفقر و التوسع العمراني :**

في الجزائر التوسع العمراني ظاهرة مرتبطة بالفقر ، ذلك أنها تطرح عدة مشاكل من شأنها أن تخلق ظروف سيئة للمعيشة .

تقرير CNES حول " المدن و مستقبل العمران نوفمبر 1998 " أكد أن ظاهرة التوسع العمراني هي ظاهرة بارزة جدا في إفريقا التي تنتمي إليها الجزائر ، و الدليل على ذلك حينما نجد أنه خلال النصف قرن سكان إفريقيا تضاعف ب 12.7 مرة مقابل تضاعف سكان المدن التي تحوي أكثر من 100000 قاطن يقدر ب 47 مرة و هو معدل رهيب ، إذ ما قورن بالمعدل العالمي الذي يقدر ب 7.5 مرة .

هذا النمو هو مرتبط في حقيقة الأمر بضغوطات البيئة الريفية قبل أن يتعلق بالبطالة مثلما هو عليه الحال في كثير من الدول من العالم الثالث ، و عليه فإن التمدن Urbanization أو التحضر هو ديموغرافي قبل أن يكون اقتصادي .

رغم مجهودات الدولة الهادفة إلى مكافحة هذه الظاهرة ، و التي كانت في مجملها تدور حول خلق أحياء و قرى زراعية أو ريفية ، فغن عدد الأشخاص الذين انزاحوا إلى المدن ما بين 1966 - 1977 ما يعادل 1.7 مليون من الريفيين سنويا .

هذه الوضعية تسمح لنا بربط ظاهرة الفقر بظاهرة النزوح الريفي و التمدن .

**خاتمة الفصل :**

إن علامات الضعف و الهشاشة التي برزت في بداية الثمانينات ، و خاصة إثر هزة النفط العالمية 1986 ، كانت دافع قوي لأن يبدأ في اتخاذ التدابير

اللازمة ، حينها بدأت تظهر مقاصد الإصلاح و تحرير الاقتصاد ، و على خلاف مقاصد الإصلاح السابقة ، كان هذا الإصلاح يتمحور ضمن مسعى له طريقه الخاص و كانت هذه الطريقة تقترح ادخال تغيرات هيكلية و مؤسساتية ، و بذلك تم الإعتراف بميكانيزمات السوق كأداة أساسية لتعديل النشاط الإقتصادي ، التي شكلت منهج التوجيه للإصلاحات ن و كان لابد لهذه الإصلاحات أن تمر بتغيير العلاقات التي تسيطر داخل الاقتصاد الوطني . فكان أن تعاملت الجزائر مع المؤسسات المالية الدولية و خاصة صندوق النقد الدولي ، الذي كان يدعم برامج الاستقرار و برامج التعديل الهيكلي حينها ، و شرعت الجزائر لأول مرة في تنفيذ برنامج التثبيت المفروض من قبل الصندوق عام 1989 ، مما خول له التدخل في دعم السياسات الداخلية و الرقابة المباشرة عن طريق بعثاته الاستطلاعية الوافدة بهدف مراقبة و متابعة أوجه اتفاق التسهيلات المسحوبة في إطار البرنامج و المقدمة من قبل الصندوق و البنك العالميين .

و نظرا لعدم بلوغ السلطات ضبط وتيرة الاختلالات خلال فترة الاتفاق الاول ، أقبلت على إبرام اتفاق ثاني في 1991 يسير في نفس الإطار و الحامل لفترة أقل إلى جانب دعم مالي آخر ، حيث انطوى البرنامجين على تنفيذ سيلسة صارمة لإدارة الطلب و إجراء خفض كبير في قيمة سعر الصرف بعد تخفيض قيمة العملة ، كما حققت السلطات رفع دخل الصادرات من النفط بفضل تحسين أسعار النفط و كوين قدر مقبول من احتياطات الصرف التي تم استترافها بعد انقضاء الفترة .

غير أن السلطات لم تستطع مواصلة الإصلاح بسبب المتاعب التي ظهرت على ميدان التطبيق خصوصا فيما يخص عدم قدرة تحمل للطبقات الاجتماعية المحدودة الدخل لتعديل الأسعار و تخلي السلطات عن بعض مسؤولياتها مما أدى إلى توقيف الصندوق للشريحة الأخيرة و عدول السلطات عن الإلتزام ببنود البرنامج .

بعد اشتداد حدة الأزمات الخارجية أقبلت السلطات على تبني بنامج الإصلاح أو التعديل الهيكلي المدعم من قبل الصندوق و الممتد بين فترة 1994-1998 و الذي استكملت خلاله معايير الأداء المحددة فيه .

تعود جذور الفقر كظاهر بارزة في المجتمع الجزائري إلى بداية التسعينات حسب ما ورد في تقارير CNES و تحاليل لبنك الدولي و احصائيات ONS تدل على ذلك ، و السبب في ذلك يعود إلى برامج التعديل الهيكلي و ما صاحبها من سياسات الانفتاح الاقتصادي و ما نجم عنها من اضطرابات خاصة في سوق العمل ، و كانت النتيجة أن فاق الطلب العرض فسرح الكثير من العمال و اشتدت البطالة التي ساهمت و بحد كبير في بروز ملامح الفقر و هكذا تدهورت المستويات المعيشية و تراجعت القدرة الشرائية و انخفض الدخل الوطني و لم يعد يسمح باقتناء أدنى الاحتياجات الضرورية من الغذاء ن الملبس، المسكن ، شروط الصحة و التعليم إلى غير ذلك ، و مع انسحاب الدولة التدريجي من خلال غياب الدعم ، ظهرت أول بوادر الاقصاء و التهميش التي بدأت تنمو عند صغار المنجين و المزارعين و المتقاعدين و البطالين .

و مما يميز ظاهرة الفقر في الجزائر هي أنها لا تهدد البطالين فقط بل راحت تمس الأجراء أنفسهم ، هذه الفئة التي تزامن موعد فقرها مع موعد تدهور القدرة الشرائية و تراجع مستويات المعيشة بشكل رهيب على الرغم من مستويات ال PIB المرتفعة و احتياطات الصرف الهامة و انخفاض المديونية الخارجية .

و مما يجب الإشارة إليه هو أنه لولا السياسات الاجتماعية التضامنية التي تلجأ إليها الحكومة في ميدان مكافحة الفقر و البطالة لكانت النتائج المحصل عليها اكبر من تلك التي ذكرناها آنفا و التي برزت إلى الوجود أشكالا جديدة مثلما هو عليه الأمر في كثير من الدول النامية .

و تجدر الإشارة كذلك إلى أن الحكم النهائي على الفقر و الفقراء في الجزائر يبقى صعبا في غياب الإحصائيات و قلة الدراسات و ندرة المسوحات.

# الفصل الرابع :

# السياسات الاجتماعية للدولة في ظل الاصلاحات

**تمهيد :**

غداة الاستقلال سجلت الجزائر تطورا مهما في الاستثمار في ميادين النتنمية البشرية و يتضح ذلك من خلال المبالغ الضخمة التي خصصت لذلك و التي كانت تهدف في مجملها إلى ضمان نجاح سياسة اجتماعية مبنية على الحماية و احترام حقوق الإنسان ، و في حقيقة الأمر لم تضع الدولة آنذاك أهدافا معينة و لم ترسم سياسات صريحة للحد من الفقر في السياق العام لهذه التنمية ، و إنما كان شعارها الرئيسي هو القضاء على التخلف و رفع مستوى المعيشة للمواطنين إلا أن هذه السياسات التنموية المنتهجة كان لها أثر بارز في علاج الفقر في السبعينات و أوائل الثمانينات .

أما في التسعينات و خاصة منذ الشروع في الإصلاحات الهيكلية و ما لها من آثار سلبية على العائلات الفقيرة و ذوي الدخل المنخفض راحت الدولة الجزائرية تضع أجهزة للحماية الاجتماعية للفئات المتضررة سلبا بإجراءات التصحيح الهيكلي .

في هذا الفصل سنقوم أولا بعرض إجمالي و تفصيلي لمختلف الإجراءات و السياسات التي اتخذتها الجزائر في سبيل الحد من الفقر

**أ-السياسات الدولية لمكافحة الفقر**

يحتشد المجتمع الدولي حول غرض تحقيق الأهداف الألفية للتنمية المتمثلة في :

1-خفض نسبة الأشخاص الذين يعانون الفقر المدقع بمقدار النصف بحلول عام 2015 .

2-تمدرس كل الأطفال في التعليم الابتدائي بمطلع 2015 .

3-ترقية المساواة بين الجنسين في التعليم الإبتدائي والثانوي بمطلع 2005.

4-تخفيض بمقدار الثلثين وفاة اللآطفال .

5-الإستفادة من خدمات الصحة لكل محتاج بمطلع2015.

6-تطبيق الإستراتيجيات الوطنية المبنية على التنمية المستدامة .

7-تحسين صحة اللآم والطفل

ولهذا السبب فإن واضعي السياسة أعطوا أهمية قصوى للقضاء على الفقر ، في سنة 1996 منظمة التنمية و التعاون الاقتصادي ( OCDE ) نشرت تقريرا يحمل يحمل عنوان " دور التعاون من أجل التنمية في القرن 21 " ، الذي أكد بدوره على ضرورة القضاء على كل مظاهر الفقر و الإقصاء ، تقارير البنك الدولي هي الأخرى جعلت هذا الأمر المحور الأساسي لها ، ففي التقرير حول التنمية في العالم لسنة 1990 حددت الإستراتيجية العامة للتقليل من الفقر من خلال جانبين أساسيين :

الجانب الأول : نمو اقتصادي مع كثافة عالية لليد العاملة .

الجانب الثاني : الاستثمار لصالح الفقراء في ميدان الصحة و التعليم .

وفي تقرير آخر للبنك الدولي أكد على استراتيجية واسعة للحد من الفقر و حسب هذا التقرير ، إذا كان النمو الاقتصادي ضروري لأجل القضاء على الفقر فإنه لا يكفي لوحده بل يجب أن يصاحب باجراءات من شأنها أن توفر ظروف العيش اللائق للفئات المحرومة و الفقيرة ،

هذا التقرير الذي اعتمد على عدة دراسات من بينها تلك المسماة ( الكلمة هي للفقراء La parole est aux pauvres ).

عموما وقع اجماع من قبل كل الدول السائرة في طريق النمو و الدول المانحة و الهيئات الدولية و المجتمع المحلي و الدولي على ثلاث محاور أساسية ، يجب أن تبنى عليها كل الاستراتيجيات المكافحة للفقر :

1-الفرص : توفير الفرص الاقتصادية للفقراء لتحفيز النم ، و يعني ذلك توفير العمل ، قروض ، شبكات الطرق ، أسواق لسلع الفقراء ، المدارس ، المياه ، العلاج ...، فالنمو الاقتصادي الشامل يستدعي خلق الفرص للفقراء مع مكافحة التفاوتات .

2-الادماج : جعل الفقراء يشاركون في أخذ القرارات التي تمس مصالحهم و تعني بقاءهم مع اقصاء التمييز المبني على الجنس ، الأصل ، المكانة الاجتماعية .

3- الأمن المادي : حماية الفقراء من الأمراض ، و الصدمات الاقتصادية عن طريق سياسة اقتصادية كلية و سياسات مالية كبرامج التشغيل ، التحويلات النقدية و إجراءات دعم المداخيل و الضمان الاجتماعي التي تحمي الفقراء من الكوارث و العنف .

في سبتمبر 1999 البنك الدولي و FMI و احساسا منهم على أهمية القضاء على الفقر ، غيروا بصفة جذرية اجراءات المساعدات التي تقدم للدول النامية ذات الدخل المنخفض كتخفيض معدلات الفائدة و ذلك لمساعدة هذه الدول على تحقيق التنمية المستدامة و التقليل من الفقر .

هذه الاستراتيجية تنص على ضرورة إعداد ما يسمى بوثائق استراتيجية تخفيض عدد الفقراء PRSP من قبل جل الحكومات الساعية وراء تحقيق أهداف مكافحة الفقر ، هذه الوثائق يجب أن تدمج في كل السياسات المكافحة للفقر و في كل الاصلاحات الهيكلية و ذلك لخلق الظروف الملائمة لنجاح كل البربرامج المساعدة المدعمة من قبل FM ، البك الدولي و PNUD و شركاء التنمية الأخرين .

**ب –الوسائل الحالية المتخذة من قبل السلطات الجزائرية لمكافحة الفقر**

منذ سنة 1992 اتخذت الجزائر عدة وسائل لمكافحة الفقر لصالح الفئات الاجتماعية الأكثر حرمانا و انطلاقا من سنة 2001 توسعت هذه الوسائل لتفتح المجال لتدخل واسع للدولة في مختلف القطاعات : برنامج دعم الانعاش الاقتصادي ( PRSE ) ، البرنامج اوطني للتنمية الفلاحية ( PNDA ) ، البرنامج الوطني للتنمية الفلاحية و الريفية (PNDAR) ، هي كلها برامج جاءت لتجسد سنة 2001 إلى جانب إجراءات الشبكة الاجتماعية أهم وسائل تخفيف الانعكاسات السلبية ل PAS على الفئات الفقيرة .

**1- نشاطات التضامن الوطني :**

لقد هيأت وزارة لهذا النوع من النشاطات و سميت بوزارة التضامن الوطني هو دليل على إجراءات الدولة في التخفيف من حدة الفقر و الإقصاء و من بين النشاطات المختلفة نميز ما يلي :

**- التضامن المدرسي :**

- مساعدات مقدمة لقطاع التربية الوطنية المتعلقة بالمطاعم المدرسية حيث ارتفع عدد هذه الأخيرة ما بين الموسمين 2001/2000 و 2002/2001 من 4500 إلى 7000 مطعم مدرسي .
- زيادة على ذلك فإنه في الموسم الدراسي 2000/1999 استفاد 1.1 مليون تلميذ من الأدوات المدرسية و الكتب البيداغوجية مجانا ليرتفع هذا العدد في الموسم الموالي إلى 2 مليون تلميذ مستفيد تقريبا ( 2002/2001)
- في نفس الموسم ( 2002/2001) وزعت منحة دراسية قدرها 2000 دج على 3 مليون تلميذ ، هذا بالإضافة إلى المبالغ الضخمة المخصصة للطب المدرسي و التي تجاوزت 630 مليار دج .

**- المساعدة الموجهة للفئات المستضعفة** : والتي تتعلق بالأشخاص المسنين، المرضى المز منون والمعوقين، وذلك من خلال التكفل بالعلاج والإقامة في المستشفيات والإستفادة من الأدوية مجانا ، حيث تم توزيع 32195 بطاقة للحصول عل الأدوية مجانا .

بالإضافة إلى ذلك توجد عمليات منتظمة في إطار التكفل بالمعوزين وأطفال العائلات الفقيرة، وذلك من خلال تنظيم رحلات أثناء العطل، وكذلك في إطار برنامج رمضان الذي يسمح بتوزيع قفة رمضان وتنظيم مطاعم مجانية لصالح العائلات المحرومة .

**2- دعم المداخيل ( الشبكة الإجتماعية )**

نظرا للآثار السلبية المترتبة عن رفع الدعم لأسعار المواد الأساسية و تحديد الأسعار التي تسارعت وتيرتها منذ 1992 ، و خاصة بالنسبة للفئات المحرومة ، فقامت السلطات الجزائرية بدفع تعويض للأشخاص الذين لا يتوافرون على دخل و قد مر هذا التعويض بمرحلتين أساسيتين :

المرحلة الأولى : قامت الحكومة في سنة 1992 بدفع تعويض للفئات الاجتماعية بدون دخل ( CCSR )و يبلغ هذا التعويض 120 دج لكل شخص في الشهر أي أن رب الأسرة الذي لا يتوفر على دخل يتقاضى هذا التعويض عن نفسه و عن كل فرد من أفراد أسرته التي يكفلها .

المرحلة الثانية : نظرا لعدم فعالية هذه المنظومة و سلبياتها العديدة و التي نذكر منها على سبيل المثال :

- مبلغ المنحة زهيد بالنظر إلى أسعار المواد الأساسية .

قامت السلطة في أكتوبر 1994 بتعديل هذه المنحة من حيث مضمونها و شكلها و تحديد المستفيدين منها ، إذ تم تعويض هذه المنحة بصيغتين جديدتين وهما : منحة التضامن الجزافية AFS و التعويض عن الأنشطة ذات المصلحة العامة IAIG .

**- المنحة التضامن الجزافية: AFS ( Allocation forfaitaire de solidarite**

خصصت هذه المنحة لأرباب الأسر المفتقدين إلى الدخل و البالغين 60 سنة فأكثر و كذلك الأشخاص المعوقين و غير القادرين على العمل ( دون شرط في السن في هذه الحالة ) و تم رفع هذه المنحة إلى 600 دج في الشهر مع زيادة 120 دج في الشهر لكل شخص على نفقة رب الأسرة في حدود ثلاث أشخاص ، ثم ارتفعت قيمتها إلى 900 دج في الشهر ابتداء من سنة 1996 .

انطلاقا من سنة 2001 ارتفعت هذه المنحة إلى 1000 دج و الجدول الذي سنقدمه فيما يلي يوضح المستفيدين و ععدد المتكفل بهم .

**جدول رقم 19: المستفيدين من AFS**

| | 1995 | 1997 | 1999 | 2000 | 2001 | 2002 |
|---|---|---|---|---|---|---|
| عدد المستفيدين | 512758 | 423570 | 420912 | 406285 | 53000 | 600000 |
| عدد الأشخاص المتكفل بهم | 420533 | 420000 | 450297 | 403210 | / | / |

**SOURCE:CENEAP 1998-1999**

انطلاقا من فيفري 2001 توسعت هذه المنحة لتشمل الفئات الآتية :

- الأشخاص المسنين و لديهم أكثر من 60 سنة و غير متواجدين في عيادة خاصة و لا يستفيدون من أية موارد متكفل بهم في عائلة ذات دخل ضعيف .
- العائلات التي لها دخل منخفض و تتكفل بفرد أو أكثر من أفرادها بإعاقتهم حيث يكون سنهم أقل من 18 سنة ولا يملكون أية موارد مالية و يملكون بطاقة الإعاقة .

القاصرين و المعوقين أو الذين لديهم مرض مزمن و لديهم أكثر من 18 سنة بالإضافة إلى مالكي بطاقة الإعاقة و ليس لديهم أي موارد .

ادخال معايير جديدة في تطبيق AFS غير محددة ( الدخل الضعيف ، الإعاقة و المرض المزمن ) شكل عقبة أمام التوزيع العادل و الاستفادة الحقيقية من هذه المساعدة ، إذ تم احصاء عدد هائل من المستفيدين غير الشرعيين من هذه العملية .

في هذا الإطار قام CENEAP بأخذ عينة بها 1600 في سنة 1999 و قام بدراسة عليها استنتج من خلالها أن هناك ما يقارب 75 % من هؤلاء المستفيدين لا يحققون الشروط الضرورية للاستفادة ، ومن بين النتائج التي توصلت إليها :

- 53.09 % من المستفيدين من الشبكة الاجتماعية لديهم موارد نقدية منتظمة

- 56.29 % من الأشخاص المسنين المستفيدين من AFS منحة التضامن الجزافية لديهم موارد نقدية منتظمة .
- 16.45 % من الأشخاص المعوقين المستفيدين من المنحة لديهم موارد نقدية متاحة .

**التعويض عن النشاطات ذات المنفعة العامة :IAIG**

يدفع هذا التعويض للأشخاص في سن العمل و الذين ليس لديهم دخل مهني مقابل مشاركتهم في الأشغال ذات مصلحة عامة في ورشات البلدية و حدد التعويض الأول بمبلغ 1000 دج في الشهرثم رفع إلى 2800 دج في الشهر مع العلم أن مبالغ المنحة المدفوعة للمستفيدين تحسب تبعا للأيام التي اشتغل فيها المستفيد فعلا .

الجدول التالي يبين تطور عدد المستفيدين من هذه المنحة .

**جدول رقم 20 : تطور عدد المستفيدين من IAIG**

| السنوات | 1995 | 1997 | 2000 | 2001 | 2002 |
|---|---|---|---|---|---|
| عدد المستفيدين | 588212 | 283094 | 130300 | 140000 | 160000 |

**source**: CENEAP 1998-1999

الدراسة التي قام بها CENEAP سنة 1999 بينت أن 40 % من المستفيدين من هذا التعويض لا يعتبرون فقراء فعلا و عموما تتمثل الصعوبات التي تواجه عملية القيام بهذا التعويض هو نقص الورشات المحلية بالإضافة إلى مشكل تحديد الأشخاص الذين هم بحاجة إلى هذا التعويض .

**3- برامج المساعدة على التشغيل**

تعتبر البطالة السبب الرئيسي لتدهور ظروف معيشة الأفراد وبالتالي زيادة حدة الفقر، لذلك تعمل السلطات العمومية على مكافحة البطالة والعمل على إدماج العاطلين عن العمل وتحسين وضعيتهم الإجتماعية، وذلك من خلال عدة أجهزة تتمثل فيما يلي :

الوظائف المأجورة بمبادرة محلية

برنامج أشغال المنفعة العامة ذات الإستعمال المكثف لليد العاملة

برامج عقودالشغل المسبق

برنامج القروض المصغرة :

برنامج المساعدات على انشاء مقاولات صغرى :

### 4 –برنامج دعم الانعاش الاقتصادي « PSRE » :

شرع في تطبيق هذا البرنامج في سبتمبر 2001 و خصص له مبلغ يقدر ب 525 مليار دج في الفترة الممتدة ما بين 2001-2004 ، هذا البرنامج جاء ليعيد للدولة دورها في دعم النمو الاقتصادي و ضبط الاختلالات الاجتماعية و الجهوية و تتمثل أهدافه في :

- مكافحة الفقر.
- خلق مناصب الشغل .
- التوازن الجهوي .

بواسطة الوسائل التالية .

- دعم النشاطات التي تخلق مناصب شغل كالمؤسسات المتوسطة و المصغرة و الزراعات الصغيرة إلى غير ذلك .
- إعادة تنشيط الهياكل القاعدية خاصة التي تسمح بانبعاث الأنشطة الاقتصادية الأخرى .
- تلبية الحاجات الاجتماعية للسكان .
- تقوية الخدمات الاجتماعية في البلديات المحرومة .

و بالفعل كان لهذا البرنامج آثار واضحة ففي خلال سنة 2000 تم انجاز 8822 مشروع ، الأمر الذي سمح بخلق 45731 منصب شغل ، كما ساهم في اشباع الحاجات الأساسية للسكان في المجالات التالية :

- تحسين الإطار المعيشي ل 4300000 ساكن .
- التزويد بالمياه الشروبة ل 3900000 ساكن .

- تطوير الهياكل القاعدية الرياضية و السياحية لأكثر من 3700000 ساكن .
- تحسين ظروف التمدرس لصالح 2100000 تلميذ لكل المستويات ( مع الأخذ بعين الاعتبار مراكز التكوين المهني ) .
- ربط الأحياء السكانية بشبكات التطهير ل 2500000 ساكن و ربطها بشبكات الطاقة ( الغز و الكهرباء )ل 1900000 ساكن .
- خلق هياكل قاعدية صحية لصالح ما يقارب 1700000 ساكن بالإضافة إلى الهياكل الثقافية
- توسيع شبكة الخطوط الهاتفية لصالح 700000 ساكن .

الظرف المالي المخصص لفترة 2001-2002 وصل إلى : 380 مليار دج ، 102.2 مليار دج خصصت لتحسين شروط الحياة لسكان المناطق المحرومة ( الهضاب العليا و الجنوب ) .

من خلال هذه الأرقام يتبين بوضوح الأثر الإيجابي لهذا البرنامج على التنمية البشرية و التخفيف من الفقر .

**5 -البرنامج الوطني للتنمية الريفية و الفلاحية PNDRA :**

خلال سنة 2002 ، توسعت مهام وزارة الفلاحة لتشمل بذلك التنمية الريفية من خلال خلق وزير مكلف بالتنمية الريفية .

البرنامج الوطني لتنمية الفلاحة يهدف في أساسه إلى تحقيق الأمن الغذائي للبلد و أخذ بعين الاعتبار كذلك إعادة خلق التوازنات الإيكولوجية و تحسين ظروف الحياة لسكان الريف ليصبح PNDRA .

الاهتمام بالتنمية الريفية جاء من منطلق أن الريف يضم ما يقارب نصف العدد الكلي من الفقراء ، و يعرف أشكال الفقر أكثر قسوة من الفقر الحضري ، هذا البرنامج يهدف إلى خلق نمط معيشي يشجع على الاستقرار في المناطق الريفية كما يهدف أيضا إلى تشجيع الاستثمارات في الوسط الريفي و تحسين شروط الاستفادة من

التمويل و تقوية الحماية الاجتماعية لسكان الريف ، و يتم تحقيق هذه الأهداف بواسطة بعث الأنشطة الاقتصادية في المناطق الريفية .

وضع ميكانيزمات جديدة من شأنها حماية عمال المزارع ( الحماية الاجتماعية ).

و من خلال تقارير وزارة الفلاحة و التنمية الريفية لعام 2002، عدة اجراءات أتخذت في سبيل خلق طرق جديدة لتنمية الإقليم الريفي ليتكيف مع تنوع و خصوصيات كل منطقة من مناطقه .

كما أنه تم انتهاج مشروع جديد من شأنه أن يخلق تنمية ريفية و هذا المشروع أطلق عليه اسم تحسين الجوارMise en valeur de proximite

كما تجدر الإشارة إلى انشاء عدة صناديق تدعم التنمية الريفية و تتطرق إلى حل مشاكل الفلاحين كمكافحة التصحر و امتلاك الأراضي إلى غير ذلك ومن بين هذه الصناديق :

-Fonds de la mise en valeur des terres par la concession FMVTC
.

-Fonds de la lutte contre la desertification , de developpement du pastoralisme , et de la steppe FLDDPS

تقديم إجراءات من شأنها أن تسهل الحصول على السكن و ذلك بالتنسيق مع وزارة السكن و العمران و هذا تحت إطار مشروع تحسين الجوار ، بالإضافة إلى مختلف التدابير التي تقوم بها وزارة الفلاحة و التنمية الريفية بالتنسيق مع مختلف الوزارات كالتكوين المهني ، التربية ، الشباب و الرياضة ... و حسب احصائيات بعض المسوحات التي شرع في القيام بها في هذا المجال فإن هذه التدابير مست ما يقارب 100000 عائلة أي ما

يعادل 700000 شخص كما أنه تم خلق 163500 منصب شغل خلال عام 2002 تحت إطار مشروع PNDAR .

**6/ المشاريع التنموية الجماعية بالمشاركة أو التساهمية PCSS** :

PCSS هو عبارة عن مشروع تنموي جماعي يتم بمشاركة أعوان عديدة ، و يهدف إلى تخفيف الفقر في منطقة محددة و معينة بمشاركة فريق متعدد الأبعاد . هذا المشروع يعتمد على برنامج متكون

من أربعة محاور : الصحة ، النظافة ، الحقوق الاجتماعية ، التربية و التعليم ، الرياضة و النشاطات الثقافية ، و تتمثل الميزة التي يمتاز بها هذا المشروع في انخفاض التكلفة إلى أدنى تكلفة ممكنة .

يبدأ المشروع بواسطة تشخيص عن طريق دراسة اقتصادية و اجتماعية للمنطقة المحددة و هذا لأجل تكوين وحدة تقوم بمهامها من خلال المراحل الاربعة الآتية :

ا

**لمرحلة الأولى** : الدراسة الأولى لتحديد المنطقة و السكان و التي تمت في الجزائر سنة 1991 ( حجم الأسرة ، الشغل ، الدخل ، الادخار ).

**المرحلة الثانية** : يقوم الوالي بتنصيب لجنة دراسة متكونة من ممثلي السكان المحليين و ممثلين من الوزارات المعنية ( العمل و الشؤون الاجتماعية ، الصحة و السكان ، الشباب و الرياضة ) .

**المرحلة الثالثة** : مرحلة إنجاز تقرير حول المشروع و توفير شروط قبوله .

**المرحلة الرابعة** : تزويد الوحدة بالموارد البشرية الضرورية و المادية ، تحديد المواعيد المختلفة ، و تكون هذه الوحدة تحت إدارة متخصصين متطوعين في

الميادين الأربعة ( الصحة ، التعليم ، الحقوق الاجتماعية ، الرياضة ) ،إن تطبيق مثل هذا النوع من المشاريع سيقود حتما إلى تدني نفقات الدولة من جهة و تحديد الفقراء بصفة دقيقة من جهة أخرى ، و هذا ما يعطي فعالية أكثر لمختلف السياسات المكافحة للفقر .

**7/ سياسة السكن** :

في مجال الإسكان قامت الدولة بخلق صندوق الأول في الصندوق الوطني للسكن CNL ، بينما الثاني الصندوق الوطني لمساعدة الإسكان FONAL ب 16 مليار دج سنة 1998 .

كما انتهجت طرق أخرى كمنح قطع أراضي بأسعار رمزية للعائلات المعنية ، أما في المناطق الريفية فقد قدمت مساعدات ل 400000 عائلة بقيمة 200000 دج من أجل بناء مسكن جديد أو بقيمة 120000 دج لأجل تغييره أو توسيعه .

البرنامج الحكومة في مجال السكن يضم العناصر الآتية :

1- تحديد دقيق للاستفادة من السكن

2- تهديم البناءات الفوضوية

3- ترويج السكن الخاص

4- تسهيل حقوق الملكية

5- الخوصصة التدريجية لمؤسسات البناء العمومية مع مشاركة الشركاء الأجانب .

كما حددت الجزائر برنامج مدته 5 سنوات ( 2001-2005 ) يرتكز على محورين :

1- مشاركة جماعية تعتمد على الموارد المحلية و أخذ القرار يكون بصفة جماعية و باشراك المجتمع المحلي .

2- وضع خلايا الجوار تضم جميع جوانب PCSS .

التكلفة الإجمالية لهذا البرنامج تقدر ب 300 مليار دج كما سيؤدي إلى خلق مليون منصب شغل

**8/المشاريع المرشدة Les projets piloles :**

هذه المشاريع المرشدة جاءت من جراء توصيات الندوة الوطنية الأولى لمكافحة الفقر و الإقصاء في الجزائر ، لتصبح عناصر أساسية من الاستراتيجية الوطنية للتخفيف من ظاهرة الفقر ثم تعمم التجربة في جل أنحاء الوطن .

انتقاء مناطق إقامة هذه المشاريع كانت من قبل لجنة تقنية و التي اختارت 5 ولايات : وهران ، الجزائر ، غليزان ، سوق أهراس .

اللجنة التقنية تتكون من خبراء محليين و دوليين ممثلين لجميع الهيئات الدولية ( UNICEF , PNUD ... ) ، و تمثلت المشاريع المرشدة في :

- الرمكة ( غليزان ) .
- بلانتير ( وهران )

- الجازية ( أم البواقي )
- سيدي افرج ( سوق أهراس ) .
- براقي ( الجزائر ) .

هذا الانتقاء لم يكن عفويا و انما اعتمد على عدة معايير موضوعية :

- الدخل المنخفض للعائلات .
- وجود الحرمان و الاقصاء .
- ضعف الخدمات و الحماية الغجتماعية و هشاشة الشبكة الإجتماعية .
- ضعف التضامن المحلي .
- هشاشة الهياكل القاعدية .
- وجود محيط ملائم للتنمية .
- إمكانية إدماج القطاع الخاص .

ومرت الدراسة على المراحل الآتية :

- استجواب حول الموارد ، النشاطات ، الخدمات لانتقاء الفقراء حسب خصائصهم الاقتصادية و الاجتماعية .
- الدراسة أقيمت على عينة من 100 عائلة من أجل تقييم مستوى الفقر .
- حوار مع مختلف الجمعيات و ممثلي المجتمع المحلي .
- انتقاء المحققين لكل مشروع لمساعدة اللجنة على القيام بالاستجواب .
- زيارة الخبراء لعائلات العينة .
- جمع المعلومات الأولية و الثانوية و تحليلها .
- زيارة النفسانيين المختصين للمناطق المستهدفة .
- إعداد برنامج بالاعتماد على المراحل السابقة مع مشاركة كل الأعوان .

- إعداد البرنامج الهائي .

**9-صندوق الزكاة :**

على غرار تجارب بعض الدول العربية التي وصلت إلى حد بعيد في ميدان مكافحة الفقر عن طريق الزكاة ، كالسودان ،الكويت ... ، تأسس صندوق الزكاة في الجزائر سنة 2003 تحت وصاية الشؤون الدينية و الأوقاف و تحت رقابتها و يقوم بتسييره المجتمع من خلال القوى الفاعلة فيه كالأئمة ، رجال الأحياء ، كبار المزكين و ذي البر و الإحسان .

انطلقت التجربة بمدينتين نموذجيتين هما : عنابة و سيدي بلعباس حيث تم فتح في هذا الشأن حسابين بريديين جاريين تابعين لمؤسسة المسجد على مستوى الولايتين لتلقي أموال الزكاة و التبرعات من المزكين و المتصدقين في شكل حوالات بريدية حيث لا تقبل الزكاة إلا نقدا ووفقا لهده الطريقة فقط و في سنة 2004 تم تعميم هذه العملية على كافة ولايات الوطن 48 بفتح حسابات بريدية جارية على مستوى كل ولايات الوطن .

و في هذا الشأن تقدم للعائلات الفقيرة ، و هذا حسب الأولوية ، مبالغ مالية سنويا أو سداسيا أو شهريا كم تخصص نسبة أموال الزكاة للاستثمار و ذلك لصالح الفقراء ، كأن يتم الاعتماد على آلية القرض الحسن أو شراء الآلات و معدات و تجهيزات لصالح المشاريع الحرفية و المصغرة بغرض تحقيق الهدف الاقتصادي و الاجتماعي في نفس الوقت ، و المساهمة في دفع التنمية و إيجاد منصب شغل و تحسين المستوى المعيشي للسكان حتى يتحقق التكافل الاجتماعي بين أفراد المجتمع .

من جانب آخر يضمن صندوق الزكاة مبدأ محلية الزكاة أي أن الأموال التي تجمع في ولاية معينة لا توزع إلا على أهل الولاية ، إذ يتم استثمارها في مشاريع محليا أيضا حتى تؤدي الهدف الذي أنشأت من أجله و هو تحسين دخل الفقراء في المناطق التي يتواجدون بها في اتجاه ترقية و تطوير التنمية المحلية .

**ج-الوضع الاجتماعي بعد سنوات من الإصلاح**

توضح الشواهد التطبيقية هشاشة وضعف السياسات والآليات الحكومية للإقلال من الفقر، وذلك لمحدودية تغطيتها وارتفاع تسرب منافعها، وعدم كفاية ما تقدمه من عون ومساعدة

، وعدم دراية الفقراء بوجودها، وانعدام حيلتهم للحصول على استحقاقاتهم منها عندما يعلمون بوجودها .

إن ما يعاب على السياسات والاستراتيجيات التي وضعت لتحقيق التحول إلى اقتصاد السوق هي أنها طغت عليها التدابير التقنية الاستعجالية والأجهزة المؤقتة والتي ينسب إليها البعض غياب مخطط رئيسي واضح للاستراتيجية الجديدة للحماية الاجتماعية، مما تجلى في إعادة تنظيم بطيئة وبلمسات متتالية للمجال الذي ظل يستفيد حتى الآن من السياسة الاجتماعية، عن طريق إدخال تعديلات في قوانين العمل وأجهزة التشغيل المؤقتة ومحاربة الفقر.

إن التحولات التي اتخذت على مستوى مختلف القطاعات قلما تكفلت بضرورة ربط الإصلاحات الاقتصادية بالسياسية والاجتماعية. وهكذا، ففي الجانب الاجتماعي لإعادة هيكلة المؤسسات، تغلبت عمليات التسريح الفوري للعمال على الإجراءات البديلة المنصوص عليها في التشريع ( البطالة التقنية، إعادة التأهيل، التكوين، إنشاء فروع شركات التكوين ...

لقد ترتب عن برامج التعديل الهيكلي على الصعيد الاجتماعي، ظهور فئة من السكان لا تحميها الآليات التقليدية للحماية الاجتماعية، وهكذا تواجه أنظمة الحماية الاجتماعية مشاكل البطالة والفقر والإقصاء. وأمام هذه الوضعية، تم اتخاذ تدابير ظرفية في إطار الشبكة الاجتماعية خارج مجال نشاط أنظمة الحماية الاجتماعية الموجودة، وذلك في شكل أجهزة مؤقتة . وما يستخلص من هذه السياسة هي فعاليتها النسبية وبالتالي الفعالية النسبية للمبادئ التي تقوم عليها.

و بالمعنى التقني، لم تسمح هذه الإجراءات ببروز مرفق عام قادر على تسيير سوق العمل بجميع أبعادها وتوجيهاتها، كما لم تسمح أيضا بتوحيد إطار الحماية الاجتماعية . مع الأخذ بعين الاعتبار تطور مفهوم الخطر وانقطاع الصلة بين الأجر والتضامن الوطني.

و بعبارة موجزة، لم تسمح أشكال هذه السياسات بالانتقال إلى اقتصاد السوق على أساس شفافية سوق العمل . كما أن مختلف الإجراءات والسياسات المتخذة منذ 1987 للإقلال من الفقر والبطالة ساهمت وبدرجات متفاوتة في تقليص الفقر والبطالة، ولكن عددها وتكاليفها ودرجة تأثيرها غير العادلة على مختلف الطبقات والمناطق كل ذلك قلل من فاعليتها .

– **بالنسبة لسياسة للشبكة الاجتماعية** : حسب التحقيقات المحلية أو الدولية نجد أن اتساع رقعة الفقر في تزايد وعليه يجدر التساؤل حول نجاح المساعي ووضوح الأهداف ونجاعة الوسائل المعتمدة.

– **الحماية الاجتماعية**: يتضح العجز الدائم للصندوق الوطني للضمان الاجتماعي والصندوق الوطني للمعاشات مما يثبت عدم تكييف هذه المنظومة هيكليا، مما يجعل الجهود التي بذلت حتى اليوم عديمة الجدوى طالما أن التوازنات تحقق على حساب نوعية الخدمات ومستواها.

– **البطالة**:رغم الجهود الكبيرة التي بذلت أو الملتزم بها ( حيث التزم رئيس الجمهورية بإحداث 2 مليون منصب عمل خلال الخماسي 2004-2009 )إلا أن مشكل البطالة مازال يشكل أهم مؤشرات الفقر وهذا بالنظر إلى الخصائص التي تميز البطالة في الجزائر هي : صغر سن العاطلين عن العمل ( حوالي 80% تقل أعمارهم عن 30 سنة)، نقص تأهيل العاطلين

– **الدخل**:من خلال وثيقة الندوة الوطنية لمكافحة الفقر يظهر إفقار واضح للأجراء والمتقاعدين الذين تراجعت قيمة أجورهم الحقيقية بنسبة 35% خلال سنوات الإصلاح، بالرغم من تزايد الحد الأدنى للأجور بـــ10 مرات بين 1990 و2005 ( من 1000 دج إلى 10.000دج).

– **الصحة و التعليم** : تدهور مستوى المعيشة والذي يفسر بضعف التغطية الصحية للسكان ( حوالي 2% من السكان لا يستفيدون من التغطية الصحية)، كم أنه بالرغم من تواصل نسبة الأمية في الانخفاض فإنه بالمقابل أن الجهل عرف نفس الاتجاه، كما أن التسرب المدرسي وسوء نوعية التعليم يعقد من الوضعية أكثر.

و بصفة عامة فإن المؤشرات الرئيسية للوضع الاجتماعي والشغل والاستهلاك والقدرة الشرائية والمداخيل التي تعتبر عناصر يتوقف عليها طلب الأسر فيما يخص الاستهلاك الفردي والجماعي وظروف المعيشة ( صحة وسكن) لم تسجل تحسنات كبيرة تذكر.......

و يدل ضعف النتائج المحصل عليها والملاحظة على مستوى المؤشرات الاجتماعية عن الالتباس الموجود في تحديد الآليات ونمط الأهداف والوسائل وغياب التمييز بين المدى القصير والطويل في مهام الخدمات الاجتماعية والسياسات الاجتماعية[35].

---

[35] المجلس الاقتصادي والاجتماعي، CNES، الجزائر، مرجع سابق، ص 46

التحدي الكبير الذي يواجه الجزائر في السنوات القادمة والذي بإمكانه توسيع دائرة الفقر هو عدم التوازن ما بين نمو السكان النشطين ( في سن العمل ) ومعدل النمو الاقتصادي المحقق والذي يفرض وتيرة جديدة وتوزيع مناسب للنمو وهذا بالنظر إلى المخاطر المتعلقة بـــ:

- تفاقم البطالة مقابل قلة الاستثمارات الخالقة لمناصب الشغل،
- نقص التغذية إذا القطاع الزراعي لا يستجيب للحاجيات الجديدة،
- الاضطرابات الاجتماعية إذا لم يجد الشباب العمل وشروط البسيطة لتحقيق أحلامهم.

إن تدهور الوضع الاجتماعي الناجم عن الانتقال إلى اقتصاد السوق، أصبح مستديما مما يتناقض مع تحسن التوازنات الاقتصادية والمالية ويستوقف السلطات العمومية فيما يخص نجاعة السياسات الاجتماعية وفعاليتها سواء من حيث وسائلها أو أهدافها.

إن البطالة الدائمة وانخفاض القدرة الشرائية، وانتشار الفقر بشكل واسع وشديد، والانتشار السريع للفوارق العامة، والمتراكمة والموروثة، وظهور مراكز جديد لاتخاذ القرار والمراقبة الاقتصادية تابعة لقواعد السوق ولا تخضع لقانون العمل، وانتشار التشغيل غير الرسمي، كلها عوامل ناجمة عن الانتقال إلى اقتصاد السوق وانعكاساته على ميدان السياسة الاجتماعية.

و بالفعل فإن التخلي عن نمط التنمية المركزي وركود نظام الإنتاج الوطني الخاص والعام وغياب إنعاش الاستثمارات في القطاع الخاص الوطني والأجنبي، قد فرضت على السياسة الاجتماعية نوعين من المشاكل : مشكلة مبادئها من جهة وإمكانياتها من جهة ثانية.

إن السياسة الاجتماعية في غاياتها الأساسية المتمثلة في الحماية الاجتماعية، هي محل نقاش في تقنياتها، ويخشى البعض أن يتم تحريف مبادئها. ويطغى حاليا التدابير التقنية الاستعجالية والأجهزة المؤقتة والتي ينسب إليها البعض غياب مخطط رئيسي واضح للاستراتيجية الجديدة للحماية الاجتماعية.

إن الحالة الاجتماعية للسكان ( الإفقار والبطالة ) تؤكد اتجاها حتميا نحو إعادة تحديد السياسة الاجتماعية . وينجم هذا الاتجاه عن ظاهرة إفقار الطبقات الوسطى وزيادة عدد الأشخاص الذين يعيشون تحت حد الفقر . أما البطالة فلا يمكن القضاء عليها إلا بفضل النمو أي بالاستثمار وبتدابير تشجع على إنشاء مناصب الشغل لا سيما عن طريق تخفيض الأعباء الاجتماعية ومرونة العمل

### د-الاستراتيجية الوطنية للتقليل من الفقر و الإقصاء في الجزائر 2001-2005

في الإطار العام للبرنامج الرئاسي و برنامج الحكومة ، كان الهدف الأساسي للندوة الوطنية الأولى لمكافحة الفقر و الإقصاء في الجزائر هو إعداد إستراتيجية وطنية لأجل التقليل من الفقر و الإقصاء . تعتبر مكافحة الفقر و الإقصاء في الجزائر أمرا يتطلب مدى طويل و يستدعي نمط جديد من التنمية الاجتماعية من خلال ادراج الإمكانات الإنتاجية للفقراء ، كما يجب أن تكون كل المؤسسات مكيفة لتحقيق ذلك .

إدا كان الاستقرار الاقتصادي و المالي و تسريع سيرورة الانتقال إلى اقتصاد السوق و متابعة الإصلاحات الهيكلية أمرا لابد منه للنمو الاقتصادي في الجزائر ، فهو لا يكفي بحد ذاته ، بل يجب البحث عن الاستقرار و التكامل الاجتماعي بصفة دائمة ، و للوصول إلى ذلك لابد من ترويج التنمية الجماعية بالمشاركة و إدراج كل شرائح المجتمع و خاصة الفقراء و المقصيين في سيرورة الاستقرار و النمو الاقتصادي . و عليه تدعو الضرورة إلى اعادة تثمين مفهوم التضامن الوطني الذي يعد الأساس للمجتمع الجزائري ، و لن يكون ذلك إلا بخلق الظروف المناسبة للتقليل الموضوعي و الدائم لكل أسباب الفقر و الإقصاء ، و القضاء على مظاهر الفقر المدقع .

في الواقع تعتمد الاستراتيجية الوطنية على محورين أساسيين :

1- معالجة الأسباب المباشرة و الهيكلية للفقر و الاقصاء .

2- القضاء على المظاهر الخطيرة للفقر المدقع في الجزائر ، في غضون مطلع 2005 .

و لتحقيق ذلك يجب تعظيم موارد الفقراء في إطار مؤسساتي مهيأ لتحقيق الأهداف السابقة . إلى جانب ذلك يجب جعل القطاع الفلاحي المحور الأساسي الباعث للنمو الاقتصادي في الجزائر . فهو لا يمثل إلا 10 % من ال PIB ، هذا مايستعي اللجوء إلى التنمية الريفية المبنية على الفلاحة و ذلك للمحافظة على موارد البلد و استعمالها بشكل دائم .

التنمية الريفية من شأنها كذلك أن تخلق مناصب شغل في الفلاحة و في مختلف القطاعات المرتبطة بها ، كم يمكنها أيضا أن تقلل من النزوح الريفي ، و للوصول إلى هذه الدرجة لابد من اتخاذ عدة تدابير تكون مصاحبة لعملية التنمية الريفية ، كتحسين ظروف العيش في المناطق الريفية و خاصة الفقراء ،

تدعيم و تنويع مصادر التمويل لتحسين و تطوير المؤسسات الصغيرة و المتوسطة الناشطة في المناطق الريفية ، كما لابد من إعطاء الأهمية لبرنامج التكوين في إطار الإستراتيجية الوطنية للتقليل من الفقر و خاصة للشباب بدن عمل .

أما في المناطق الحضرية فلابد من رفع مستوى الإستثمارات في المؤسسات الصغيرة للتقليل من الفقر تعتبر التنمية الريفية جوهر التنمية الجماعية ، و عموما تهدف الإستراتيجية الوطنية إلى جعل أغلبية الفقراء و المقصيين يشاركون بصفة دائمة و مباشرة في النظام الإنتاجي ، أما بالنسبة للفقراء العاجزين ( بسبب إعاقة أو مرض ) ، و الذين لا يستطيعون المشاركة في النظام الإنتاجي ، فلابد من تحويلات اجتماعية فعالة و مدعمة و موجهة في نفس الوقت لحماية هؤلاء من الفقر و الإقصاء .

فإذا كانت الجزائر تخصص أكثر من 20 % من الPIB للصحة و التعليم ، إلا أن هذه الموارد ليست مستعملة بصفة عقلانية و راشدة ، و عليه يجب تحسين تسيير هذه الموارد .

نظرا لتعدد أبعاد الفقر و الإقصاء يجب أن تكون الاستراتيجيات المكافحة للفقر تشمل عدة مستويات بدورها ، فالعنصر الأساسية المكونة لكل الاستراتيجيات و البرامج المخففة للفقر و الإقصاء يجب أن تعالج :

- تدعيم النمو مع مشاركة الفقراء .
- إصلاح النظام المالي و تسهيل استفادة الفقراء من القروض .
- تنمية القطاع الخاص بمشاركة الفقراء و المقصيين .
- تنمية الفلاحة من أجل التقليل من الفقر و الإقصاء .
- التنمية الريفية بالمشاركة .
- التنمية البشرية .
- تنمية سوق العمل .
- تنمية و تنويع السكن الاجتماعي لصالح الفقراء .
- نظام متابعة الفقر و المستوى المعيشي .

لإنجاح تطبيق هذه الاستراتيجيات لابد من خلق جو ملائم يقضي على العنف و الأنانية في كل شرائح المجتمع ، فانفتاح الاقتصاد لا يجب أن يكون الطريق إلى الغنى الفاحش لأفراد على حساب المجتمع ككل ، التضامن الوطني يجب أن يسترجع دوره في حماية المجتمع من تناقضات السوق و على كل الجزائريين أن يجدوا مكانتهم في الاقتصاد الجديد عن طريق الاندماج و الادراج الاجتماعي ، فالتكامل الاقتصادي غير ممكن بدون التكامل الاجتماعي و على هذا الأساس يجب الحرص على أن تكون قواعد السوق مضبوطة و مراقبة لأجل ضمان تعادل الفرص المتاحة لكل الأفراد .

**1- تدعيم النمو مع مشاركة الفقراء :**

- الأهداف :

تدعيم النمو لخلق استقرار كلي اقتصادي و مالي مع ادراج الفقراء في ذلك .

**2- إصلاح** القطاع المالي و تحسين استفادة الفقراء من القروض :

- الأهداف :

تحسين استفادة الفقراء من مختلف المنتوجات المالية و خاصة تلك المتعلقة بتمويل المشروعات الاقتصادية ( القروض المصغرة و اتخاذ التدابير اللازمة لذلك ) .

**3- تطوير القطاع الخاص مع مشاركة الفقراء و المقصيين :**

- الأهداف :

- خلق قطاع خاص ملائم للفقراء ، الخوصصة يجب أن تلعب دور أساسي في تطوير القطاع الخاص الذي يجب أن يدمج الفقراء و المقصيين .

**4- تنمية الفلاحة من أجل التقليل من الفقر و الإقصاء**

- الأهداف :

- الرفع من انتاج المنتوجات الأساسية ، الحبوب ، الحليب ، الزيت .
- تنويع الانتاج الزراعي .

- تحسين الإنتاج و الإنتاجية الزراعية .
- المحافظة على الثروة الغابية .
- استغلال الأراضي الزراعية استغلالا حسنا .
- تكييف برامج البحث مع المتطلبات الخاصة بالفلاحة .
- دعم مشاركة المجتمع المدني في التنمية الريفية .
- تطوير أنشطة الصيد .
- تشجيع الصيد و تسهيل القروض في هذا المجال .

**5- التنمية الريفية بالمشاركة أو التساهمية**

- الأهداف :

- تقديم الوسائل للجماعات المحلية من أجل تنفيذ برنامج التنمية الريفية المتكامل في مختلف المناطق الريفية .
- الرفع من انتاجية الفقراء .
- تحسين استفادة الفقراء من الموارد ، تشجيع الشغل الريفي و تكوين الكفاءات .

**6- التنمية البشرية :**

- الأهداف :

- تطوير إمكانات الفقراء و قدراتهم الاجتماعية عن طريق تحسين استفادتهم من الخدمات الاجتماعية الراقية .
- تحسين الأمن الغذائي و التغذية للفقراء .
- تحسين المستوى التعليمي للفقراء .

- تحسين مستوى الأداء الصحي العلاجي و الوقائي بضمان الفعالية و العدالة في الاستفادة من وسائل العلاج و الأدوية .
- إسعاف ضحايا الإرهاب عن طريق الرعاية النفسية و الاجتماعية
- مكافحة العنف و خلق ثقافة البناء و المشاركة في التنمية .
- تحسين الحماية الاجتماعية للأشخاص المسنين و ذلك بتحسين ظروف معيشتهم و اتخاذ إجراءات جديدة تسمح بتحسين شروط حياتهم .
- تحسين و توفير الإدماج الاقتصادي و الاجتماعي للمعوقين .

**7- النوع البشري :**

- الأهداف :

- المساهمة في خلق توازن و تعادل بين الجنسين في كل مستويات الحياة الاجتماعية ،السياسية و الاقتصادية .

**8- تطوير سوق العمل :**

- الأهداف :

- ترقية نمو الشغل للتقليل من حجم البطالة و خلق مناصب شغل لبطالين العمل لأول مرة و تشجيع الاستثمارات ذات الكثافة العائلية من اليد العاملة و المؤسسات الصغيرة و المتوسطة .
- القضاء على أسباب اختلال سوق العمل .

**9- تطوير و تنويع السكن الإجتماعي لصالح الفقراء :**

- الأهداف :

- تخفيض العجز الحاصل في الإسكان و تحسين نوعية السكن خاصة في المناطق الريفية و خاصة لصالح الفقراء . و تمكين تحقيق هذا الهدف عن طريق اتخاذ التدابير الفعالة في استعمال و توزيع السكن ، و تسهيل إجراءات الحصول على قروض عقارية مع تشجيع القطاع الخاص و الإستثمار في البناء .

**10- ديمومة مبادرات و إجراءات التنمية :**

-الأهداف :

- جعل كل المبادرات التنموية و الأنشطة الاقتصادية و الاجتماعية دائمة عن طريق التوفير المستمر للإطار المالي ، الاقتصادي و البيئي لها .

**11-برنامج الحماية الإجتماعية و الشبكة الإجتماعية لصالح الفقراء :**

- الأهداف :

- تعظيم الأثر الإيجابي لمختلف برامج مكافحة الفقر و الإقصاء على القضاء على الفقر المطلق و الهيكلي و على عزل كل أشكال الإقصاء .
- توسيع هذه البرامج بأخذ عدة تدابير لازمة و متجددة و مناسبة أكثر لخصوصيات و أبعاد الفقر .
- تحسين قدرة المجالس الشعبية البلدية لترشيد المشاريع المرشدة ( projets pilotes )

**12-المحيط المؤسساتي ، الإطار الشرعي و القانوني**

- الأهداف :

إعداد المحيط المؤسساتي و الشرعي الملائم لادماج الفقراء و ضمان حماية المعزولين و المهمشين .

**13-التنمية الاجتماعية بالمشاركة :**

- الأهداف :

- ترقية التنمية الاجتماعية بالمشاركة ، مع تدعيم خلق المؤسسات المشاركة مع تمثيل الفقراء .
- تشجيع و مساعدة الجمعيات المحلية لفقراء الريف و تقوية قدرتهم للقيام بتنمية ذاتية .

**14-نظام متابعة الفقر و المستوى المعيشي :**

– الأهداف :

خلق منظومة لمتابعة و ملاحظة فعالة في مجال الفقر و المستوى المعيشي و التنمية البشرية .

إن الإستراتيجيات 14 ، حولت إلى 05 برامج وطنية لمكافحة الفقر و الإقصاء في الجزائر ، المقترحة في أشغال الندوة الوطنية الأولى لمكافحة الفقر و الإقصاء في الجزائر ، و تتمثل هذه في :

1. البرنامج الوطني لتنويع و رفع الإنتاجية الفلاحية للتقليل من الفقر .
2. البرنامج الوطني للسكن لصالح الفقراء .
3. البرنامج الوطني للتكوين لصالح الشباب بدون عمل .
4. البرنامج الوطني للصحة العمومية .
5. البرنامج الوطني للقروض المصغرة للفقراء .

و هنا تجدر الإشارة إلى أن هذا البرنامج سيدمج في مختلف البرامج الحكومية ، و هي برامج ستطبق على مرحلتين ، ففي المرحلة الأولى ستوجه إلى المناطق التي تعرف مستويات مرتفعة من الفقر ، لتعمم في المرحلة الثانية على جميع التراب الوطني بعد أن تكون قد استفادت من تجربة المرحلة الأولى .

**خاتمة الفصل :**

أن مختلف الترتيبات و السياسات المكافحة للفقر التي انتهجتها الجزائر تبدو غير كافية للتخفيف من حدة الفقر ذلك أنها تقترح معالجة اجتماعية مهدئة بدلا من معالجة اجتماعية مهدئة بدلا من معالجة اقتصادية دائمة و فعالة .

قسم كبير من الناتج الداخلي الخام ومن ميزانية الدولة كرس للتحويلات الاجتماعية بهدف مكافحة الفقر

في المخططات التنموية المختلفة فإن دور الدولة في مكافحة الفقر البشري كان له وزن كبير، قسم من الناتج الداخلي الخام وميزانية الدولة كرس للتحويلات الاجتماعية وهو آخذ في الزيادة والتنامي منذ الاستقلال هو يمثل[36]:

- في 1960 : 3.7% من( PIB )و 13.2% من ميزانية الدولة .
- خلال عشرية 1970 : 5.5% من( PIB )و 17.2% من ميزانية الدولة.
- خلال عشرية 1980 : 5.3% من( PIB )و 15.3% من ميزانية الدولة.
- خلال عشرية 1990 : 7.1% من( PIB )و 19.4% من ميزانية الدولة.
- سنوات 2000-2002 : 7.5% من( PIB )و 22.0% من ميزانية الدولة.
- خلال سنة 2004 التحويلات الاجتماعية تمثل 12% من ( PIB )، أي أكثر من 740 مليار دينار جزائري.

على الرغم من المبالغ الهامة المخصص للتحويلات الاجتماعية إلا أنه يجب ملاحظة أن هذه النفقات يغلب عليها عدم الفاعلية الناتجة أساسا عن طرق وأساليب التسيير للخدمات العمومية، والتي كانت محل عدة تقارير عن المجلس الاقتصادي والاجتماعي (CNES) وكذا الهيئات الدولية.

إلى أنه يجب الإشارة إلى أن السياسات التي تصب في إنشاء المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و منح القروض المصغرة للشباب تبدو أكثر نجاعة و فعالية من غيرها لأنها تنتهي بخلق مناصب شغل مستقرة و دائمة .

أما فيم يخص الإستراتيجية الوطنية التي حددتها الندوة الوطنية الأولى لمكافحة الفقر و الإقصاء في الجزائر ذات المدى الطويل ، يتحدد نجاحها بظروف تطبيقها ، إذ يجب أن تطبق البرامج الوطنية لمكافحة الفقر و الإقصاء في ظروف ملائمة حتى تكون الآثار الناجمة عن التطبيق الجيد لهذه البرامج إيجابية تنخفض من خلالها شدة الفقر و الإقصاء و يقضي ذلك على الأقل على أشكال الفقر المدقع ، ليعاد إدماج الفقراء المهمشين في سيرورة الإصلاحات و تتحول إمكاناتهم البشرية إلى إمكانات

---

[36] تقرير المجلس الاقتصادي والاجتماعي ، CNES،الجزائر، مرجع سابق ،ص 40

إنتاجية و تصبح عامل مهم في النمو الاقتصادي ، و تصبح بذلك الشبكة الاجتماعية الحالية شبكة إنتاجية اجتماعية .

# الفصل السادس:

# الوضع الديموغرافي في الجزائر في ظل التغيرات السوسيو اقتصادية

## 1- البنية التركيبية العمرية و النوعية لسكان الجزائر :

إن البنية العمرية لسكان الجزائر تميزت و لفترة طويلة بوزن كبير للفئات الشابة و هذا ما يبينه الجدول التالي :

**جدول رقم 22: تطور البنية التركيبية لسكان الجزائر حسب الفئات العمرية و الجنس (1966-2008)**

| | أقل من 20 سنة | | | 59-20 | | | 60 سنة فما فوق | | |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| | ذكور | إناث | المجموع | ذكور | إناث | المجموع | ذكور | إناث | المجموع |
| 1966 | 59.41 | 55.39 | 57.37 | 34.06 | 37.76 | 35.94 | 6.53 | 6.85 | 6.70 |
| 1977 | 59.68 | 56.81 | 58.24 | 34.47 | 37.43 | 35.96 | 5.85 | 5.76 | 5.80 |
| 1987 | 55.52 | 54.51 | 55.02 | 38.89 | 39.59 | 39.23 | 5.59 | 5.90 | 5.74 |
| 1998 | 48.73 | 47.79 | 48.27 | 44.93 | 45.35 | 45.14 | 6.34 | 6.86 | 6.59 |
| 2008 | 39.11 | 38.41 | 38.76 | 53.63 | 54.04 | 53.83 | 7.25 | 7.54 | 7.39 |

**المصدر** : الديوان الوطني للاحصاء

فالفئة العمرية أقل من 20 سنة ظلت تمثل أكثر من النصف حتى سنة 1998 فقد مثلت نسبة 55.39 % سنة 1966 و 55.02 % سنة 1987 بعد ذلك بدأت في الإنخفاض نتيجة انخفاض في الفئة أقل من 5 سنوات بسبب تراجع في معدلات الولادات ، في المقابل نجد الفئة النشطة أو المنتجة 20-59 تزايدتمن 35.94 % سنة 1966 إلى 53.83 % سنة 2008 على العكس في قمة هرم الأعمار فنسبة الأشخاص الأكثر من 60 سنة تراجعت في سنوات السبعينات و الثمانينات لترتفع بعد ذلك من جديد حيث انتقلت من 5.80 % سنة 1977 إلى 7.39 % و هذا راجع لعدة عوامل منها انخفاض في معدلات الوفيات و ارتفاع أمل الحياة عند الولادة لتحسن الأوضاع الاجتماعية و الصحية للبلاد .

حتى الآن أيمكن القول أن المجتمع الجزائري هو مجتمع فتي ، فالهرم السكاني للجزائر لسنة 2008 امتاز بقاعدة عريضة و قمة ضيقة ، رغم الأنخفاض في معدلات الخصوبة و السبب يعود إلى استدراك الزواجات التي لم تحدث في التسعينات بسبب الأزمة الامنية الصعبة التي مرت بها البلاد .

## 2-النمو الديموغرافي في الجزائر :

**جدول رقم 23: تطور معدل النمو الطبيعي بالجزائر**

| السنوات | معدل النمو الطبيعي ب % |
|---|---|
| 1967 | 3.42 |
| 1970 | 3.37 |
| 1973 | 3.14 |
| 1976 | 3.98 |
| 1979 | 3.29 |
| 1982 | 3.24 |
| 1985 | 3.11 |
| 1988 | 2.73 |
| 1991 | 2.41 |
| 1994 | 2.17 |
| 1997 | 1.67 |

**المصدر** : الديوان الوطني للإحصاء

من خلال الجدول يمكن تقسيم تطور النمو السكاني بالجزائر إلى فترتين :

- **الفترة الممتدة من 1967-1985** : و هي الفترة التي تميزت بمعدلات نمو مرتفعة بلغت أكثر من 3 % و هو الرقم الأعلى في معدل النمو الذي عرفته الجزائر منذ الاستقلال و هذا لتعويض ما فقد من أرواح خلال حرب التحرير ، كذلك تبني سياسة تشجيع النسل آنذاك .

- **ما بعد 1985** : منذ منتصف الثمانينات بدأ معدل النمو في الانخفاض و بوتيرة سريعة من 3.11 % سنة 1985 إلى 1.97 % سنة 1997 ، هذا الانخفاض الكبير يعود إلى جملة من العوامل أهمها انخفاض في معدلات الولادات بسبب الأزمة الاقتصادية والأجتماعية التي مرت بها البلاد مما أدى بالجهات المعنية إلى انتهاج سياسة تنظيم النسل فجاء البرنامج الوطني للتحكم في النمو السكاني .

إن معدل النمو الطبيعي مرتبط بعدة عوامل ديموغرافية أهمها ، المواليد ، الوفيات ، الهجرة ، الزواج ...لهذا سنتطرق إلى دراسة أهم هذه العوامل :

**الولادات بالجزائر منذ الاستقلال** :

تميزت فترة ما بعد الاستقلال بارتفاع في نسبة الولادات ، هذه الفترة كانت بمثابة اعادة الاعتبار للزواج و الانجاب كتعويض لخسائر الحرب ، كما هو الشأن بالنسبة للفترات التي تلي الحروب عامة ، و لم يعتبر النمو الديموغرافي مشكلا ، بل كان ينظر إليه بعين الرضى ، و لم تكن هناك سياسة سكانية و إنما تم السماح بتنظيم الأسرة لأسباب صحية و باعتبار ذلك من حقوق المرأة ، و إنطلاقا من هذا الهدف تم انشاء أول مركز جزائري للمباعدة بين الولادات في سنة 1967 بالجزائر العاصمة ،بقي هذا الموقف سائدا حتى سنة1983 أين تبنت الحكومة سياسة التحكم في النمو الديموغرافي ، و أعلنت علنا أن النمو الديموغرافي سبب في العديد من المشاكل الاجتماعية .

منذ ذلك التاريخ شهدت الجزائر حملة إعلامية مكثفة حول الانفجار الديموغرافي الذي عرفته حيث ما بين 1966 و 1987 تضاعف عدد السكان من 12 مليون نسمة إلى 23 مليون نسمة ، هذه الزيادة السريعة للسكان لا تعني أن معدل الولادات لم يشهد انخفاضا و إنما السياسة الاجتماعية و الصحية ساهمت مساهمة فعالة على الصحة و الوفيات ، حافظت على معدل الزيادة مرتفع ، و الجدول التالي يوضح الانخفاض الذي شهده معدل الولادات .

**ا–جدول رقم24: تطور المعدل الخام للولادات بالجزائر**

| السنوات | المعدل الخام للولادات ب ‰ |
|---|---|
| 1967 | 50.12 |

| | |
|---|---|
| 1970 | 50.16 |
| 1973 | 47.62 |
| 1976 | 45.44 |
| 1979 | 44.02 |
| 1982 | 40.6 |
| 1985 | 34.73 |
| 1988 | 31 |
| 1991 | 30.41 |
| 1994 | 25.33 |
| 1997 | 21.02 |
| 1998 | 20.58 |
| 2000 | 19.36 |
| 2002 | 19.68 |
| 2005 | 21.36 |
| 2006 | 22.07 |
| 2007 | 22.98 |

**المصدر** : الديوان الوطني للإحصاء

في سنة 1970 ، معدل الولادات وصل إلى مستوى قياسي بنسبة 50.16 ‰ هذا الارتفاع الاستثنائي ساهمت فيه ثلاث عوامل رئيسية و هي عدد النساء في سن الانجاب ، الزواج المبكر ، قوة الخصوبة عند النساء المتزوجات ، ليبدأ بعدها بالانخفاض تدريجيا ، هذا الانخفاض كان راجع لعاملين : التأخر في سن الزواج بنسبة 65 % ، حيث و بعد أن كانت جل الفتيات في سن 15-19 متزوجات و فقط 13 % عازبات في سن 20-24 ، في فترة ما بعد الاستقلال ليحدث العكس لهذه النسب في احصاء 1987 ، أقل من 10 % متزوجات في سن 15-19 ، و الأغلبية عازبات

في سن 20-24 ، و انخفاض الخصوبة داخل الزواج بنسبة 40 % ، و السبب الأول الذي أثر في هذا العامل هو الاستعمال الواسع لوسائل منع الحمل :

- 2 % سنة 1962 .
- 8 % سنة 1970
- 36 % سنة 1986 .
- 51 % سنة 1995 .
- 57 % سنة 1995 .

إلا أنه في السنوات الأخيرة يشهد معدل الولادات زيادة بوتيرة بطيئة و هذا راجع لارتفاع في معدلات الزواج كما سنرى لاحقا .

## 2- الوفيات بالجزائر منذ الاستقلال

تعد الوفيات من الظواهر الديموغرافية التي تتحكم فيها ديناميكية سكانية و هي بدورها تتحكم في توزيع السكان و نموهم ، فهي بذلك تساهم في عملية المرحلة الانتقالية الديموغرافية ، و تعتبر أيضا من أحسن المؤشرات التي نقيس بها مدى فعالية الجهاز الصحي الذي تملكه دولة ما و كذا مستواه المعيشي .

بالنسبة للجزائر ، عرف معدل الوفيات انخفاضا مهما منذ الاستقلال و هذا ما نلاحظه من خلال الجدول التالي :

**جدول رقم25 : تطور معدل الوفيات الخام بالجزائر منذ سنة 1960 إلى 2007 :**

| السنوات | معدل الوفيات الخام ب ‰ |
|---|---|
| 1960 | 17.1 |
| 1967 | 15.87 |
| 1970 | 16.45 |

| | |
|---|---|
| 1975 | 15.54 |
| 1980 | 11.77 |
| 1985 | 8.40 |
| 1990 | 6.03 |
| 1991 | 6.04 |
| 1992 | 6.09 |
| 1993 | 6.25 |
| 1994 | 6.56 |
| 1995 | 6.43 |
| 1996 | 6.03 |
| 1997 | 6.12 |
| 1998 | 4.87 |
| 1999 | 4.72 |
| 2000 | 4.59 |
| 2001 | 4.56 |
| 2002 | 4.41 |
| 2003 | 4.55 |
| 2004 | 4.36 |

Source : - 0NS : série statistique rétrospective 1962-1990 in collection statistique n º31 ,Alger 1991.

-ONS ( 1990-2004),www.ons.dz

القراءة الأولية للجدول تبين أن

هناك انخفاض في معدل الوفيات الخام بالجزائر من الاستقلال إلى يومنا هذا من 17.1 ‰ سنة 1960 إلى 4.36 ‰ سنة 2004 ، هذا الانخفاض كان بطيئا و متذبذبا في السنوات الأولى للاستقلال نتيجة للوضع الاقتصادي و الاجتماعي الذي خلفته الحرب ليبدأ في الانخفاض السريع أواخر السبعينات و بداية الثمانينات ، و هذا راجع إلى جملة من العوامل من بينها التقدم الصحي الذي حدث بالجزائر خاصة بعد اعتماد الدولة الطب المجاني سنة 1974 و حملات التطعيم و التلقيح التي مست الأطفال و اختفاء الأمراض و الأوبئة الفتاكة و كذا تحسن الوضع المعيشي الذي أدى إلى ارتفاع أمل الحياة عند الولاة لدى الجزائريين الذي عرف ارتفاعا مهما منذ الاستقلال و الجدول التالي يبيت تطور أمل الحياة عند الجزائريين في الفترة 1967-2007

**جدول رقم26 : تطور أمل الحياة عند الولادة في الجزائر حسب الجنس خلال الفترة 1967-2008**

| الجنس/السنة | 1967 | 1977 | 1987 | 1998 | 2008 |
|---|---|---|---|---|---|
| إناث | 51.2 | 53.0 | 66.3 | 75.8 | 76.7 |
| ذكور | 51.1 | 53.5 | 66.7 | 73.7 | 74.9 |
| المجموع | 51.1 | 53.2 | 66.5 | 74.8 | 75.7 |

**Source :** www.ons.dz

من خلال الجدول نلاحظ أن أمل الحياة عند الولادة في الجزائر عرف أرباحا مقدرة ب 24.6 سنة خلال 40 سنة ( 1967-2008). و هذا يدل فعلا على التحسن الكبير في الأضاع الاجتماعية و الصحية للبلاد .كذلك ارتفاع أمل الحياة عند الولادة هو نتيجة انخفاض وفيات الأطفال التي تمثل نسبة مهمة في الوفيات العامة.

**وفيات الأطفال الرضع بالجزائر mortalité infantile**

إن التقدم يحفز على الاهتمام بصغار السن في أي دولة ، و لذا انخفاض معدل وفيات الأطفال الرضع في بلد ما بعكس درجة تطوره خاصة في المجال الصحي ، و بالنسبة للجزائر وفيات الرضع تمثل ثلث الوفيات العامة رغم التقلص المعتبر الذي عرفته خاصة بعد 1978 كما هو مبين في الجدول التالي :

**جدول رقم 27: تطور معدل وفيات الأطفال الرضع في الجزائر خلال الفترة 1962– 2003**

| السنوات | معدل وفيات الأطفال الرضع ب‰ |
|---|---|
| 1962 | 131.70 |
| 1967 | 124.40 |
| 1974 | 114.50 |
| 1978 | 112.50 |
| 1981 | 84.50 |
| 1987 | 64.40 |
| 1990 | 57.8 |
| 1995 | 54.87 |
| 1998 | 37.4 |
| 2000 | 36.9 |
| 2005 | 30.4 |
| 2007 | 26.2 |

**Source** :- ONS, publication trimestrielle , n º18, 1987,p 42.
ONS (1990-2007),www.ons.dz

يظهر من خلال معطيات الجدول انخفاض متواصل لمعدل وفيات الأطفال الرضع ، إلا أنه وصل نسبة دون 100 ‰ سنة 1981 ب 85.5 ‰ ، وبذلك نقول أن معدل وفيات الأطفال قبل الثمانينات كان مرتفعا ، الانخفاض في معدل وفيات الأطفال يعود بالدرجة الأولى لبرنامج مكافحة وفيات الأطفال الذي تبنته الحكومة في 30 ماي 1984 ودخل حيز التنفيذ سنة 1986 ، هدفه

تخفيض معدل وفيات الأطفال إلى النصف و أن لا يتجاوز 80 ‰ في أي ولاية .و هذا بالفعل الذي تحقق بعد ذلك .

**وفيات الأمهات في الجزائر :**

مؤشر يستعمل في مجال التقدم الاجتماعي لأي بلد يعرف بوفاة المرأة خلال الحمل و الولادة و الأربعين يوما التي تلي الولادة ،وهي من أنواع الوفيات التي بدأت تقريبا تختفي تقريبا في البلدان المتقدمة و لكنها لا تزال في البلدان العربية ، فالجزائر من البلدان التي اهتمت بصحة الأمهات عبر البرامج الوقائية التي تهتم بصحة الأم و الطفل و هذا منذ الاستقلال ، فقد كانت أول البرامج في الستينات من خلال الاهتمام الكبير للسلطات بانشاء الكثير من البرامج مثل مراكز حماية الأمومة و الطفولة ( PMI ) و التي بدات تتزايد من سنة إلى أحرى حيث أنه في سنة 1969 كانت 77 مركزا ليصبح 133 مركز سنة 1972 .

أما بالنسبة لوفيات الأمهات فبرنامج التوليد بدون خطر يعرف منذ 1995 حيوية تتمثل في التدعيم بالنسبة إلى التكوين المتواصل ، تطور الإجراءات الإعلامية و التكفل بالاستعجالات التوليدية ، و أكبر قسط من هذا البرنامج خصص للتخفيض من الوفيات بالتريف حيث أن هذه الأخيرة تمثل ¼ من وفيات الأمهات ، و من بين التوصيات الهامة التي أوصت بها وزارة الصحة و السكان عبر أنشطتها و قراراتها هي الحث و التوجيه على الولادة في وسط محضر ( طبي ) يكون مهيئا بالوسائل المادية منها و البشرية المؤهلة .

المعطيات الاحصائية بالنسبة لوفيات الأمومة في الجزائر منعدمة لسنوات الستينات و السبعينات حيث كانت تسجل الوفاة على أساس أنها وفاة طبيعية دون ذكر السبب و حتى الآن تقدر هذه النسبة دون حقيقتها بكثير في الوسط الاستشفائي فتقريبا الوفيات التي تحدث بالمترل أو الوسط الإست شفائي ذات التسيير السيئ على أنها وفاة عادية .

**جدول رقم28 : تطور معدل وفيات الأمهات بالجزائر( ل 100000 ولادة حية ) :**

| السنوات | 1975 | 1989 | 1990 | 91 | 92 | 93 | 94 | 95 | 96 | 97 |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| معدا وفيات الأمومة | 300 | 230 | 225 | 220 | 215 | 213 | 210 | 207 | 170 | 147 |

**Source** : CENEAP,N º14,1997,P37

من خلال الجدول نلاحظ أن وفيات الأمهات كانت تفوق 300 وفاة لكل 100000 ولادة حية خلال سنة 1975 ، و كسائر الوفيات ( الوفيات العامة ، وفيات الأطفال الرضع ،...) فإن وفيات الأمهات هي الأخرى تعرف تراجعا ب 153 نقطة خلال 22 سنة .

### 3- الزواج بالجزائر منذ الاستقلال:

تكتسي ظاهرة الزواج طابعا خاصا في دراسة أي مجتمع من منظور تحليلي اجتماعي لارتباطها الوثيق بالعادات و التقاليد أو ديموغرافي لارتباطه بمؤشر الخصوبة الذي يؤثر بدوره التركيبة السكانية و على الهرم السكاني عموما .

**جدول رقم29 : تطور عدد و نسب الزواجات في الجزائر بين (1966- 2007 )**

| السنة | عدد الزواجات المسجلة | معدل الزواج ‰ |
|---|---|---|
| 1966 | 61497 | 5.11 |
| 1972 | 85422 | 6.02 |
| 1977 | 124421 | 7.29 |
| 1982 | 125222 | 6.30 |
| 1987 | 137624 | 5.95 |
| 1992 | 159380 | 6.07 |
| 1995 | 156780 | 5.48 |
| 1996 | 156870 | 5.49 |
| 1997 | 157831 | 5.43 |

| 1998 | 158298 | 5.36 |
|---|---|---|
| 1999 | 163126 | 5.44 |
| 2000 | 177548 | 5.84 |
| 2001 | 194237 | 6.29 |
| 2002 | 218620 | 6.97 |
| 2003 | 240463 | 7.55 |
| 2004 | 267633 | 8.27 |
| 2005 | 279548 | 8.50 |
| 2006 | 295295 | 8.82 |
| 2007 | 325485 | 9.55 |

Source : www.ons.dz

نلاحظ ارتفاع معدل الزواج في الفترة 77/66 لاستدراك الزواجات التي لم تتم خلال الحرب فقد حدد سن الزواج سنة 1963 ب 16 عاما للنساء و 18 عاما للرجال ، ليتراجع المعدل بعد ذلك خلال الفترة 98/77 نتيجة :

-الأزمة الاقتصادية سنة 1986 و ما أفرزته من نتائج اقتصادية و اجتماعية ( بطالة ،أزمة السكن ،...)،

-الأزمة الأمنية و التحولات الاقتصادية التي عرفتها البلاد خلال فترة التسعينات( تسريح العمال ، تدهور الاوضاع المعيشية ، ارتفاع معدل الفقر ،...).

- تحديد السن الشرعي للزواج سنة 1984 ب 18 سنة للنساء و 21 سنة للرجال

بعد سنة 1998 معدل الزواج يرتفع من جديد ليصل إلى 9.55 ‰ سنة 2007 بعدما كان 5.26 ‰ سنة 1998 و هو أعلى المعدلات التي عرفتها الجزائر منذ الاستقلال و هذا نتيجة مجموعة من العوامل نذكر منها :

استدراك الزواجات التي لم تتم خلال فترة التسعينات نتيجة الأوضاع الأمنية الصعبة التي مرت بها البلاد في فترة التسعينات .

**تأخر سن الزواج في الجزائر :**

تشهد الجزائر منذ بداية الثمانينات ظاهرة ديموغرافية تتمثل في تأخر سن الزواج الذي يزداد من سنة إلى أخرى و هذا ما يوضحه الجدول التالي :

**جدول رقم30 : تطور متوسط سن الزواج الأول في الجزائر حسب الجنس ما بين 1948-2007**

| السنة | 1948 | 1966 | 1970 | 1977 | 1987 | 1998 | 2004 | 2007 |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| نساء | 20 | 18.3 | 19.3 | 20.9 | 23.7 | 27.6 | 31 | 32 |
| رجال | 25.8 | 23.5 | 24.4 | 25.3 | 27.6 | 31.3 | 33 | 34 |
| الفرق | 5.8 | 5.5 | 5.1 | 4.4 | 3.9 | 3.7 | 2 | 2 |

**Source** :

- Statistique (séries) démographique ,n º17,ONS ,Alger.1989.
- recensement (R.G.PH) de 1966,1977et 1987.
- Collections statistiques (R.G.PH) de 1998,ONS, (séries)résultas n º01.

يعتبر هذا التراجع في الإقبال على الزواج إلى سن متأخرة وليد مجموعة من العواملو التغيرات الاجتماعية خلال فترة طويلة من الزمن و يمكن تلخيص أهم هذه العوامل في العناصر التالية :

-**التعليم** :يعتبر التعليم من العوامل الأكثر تأثيرا على سن الزواج الأول في الجزائر خاصة بالنسبة للإناث فطول تمدرس الإناث يؤخر في سن زواجهن لسنوات عديدة وهذا ما يبينه الجدول التالي :

**جدول رقم31 : تطور متوسط السن عند الزواج للجنسين حسب الوسط المعيشي و مستوى التعليم في الجزائر ( طريقة HAJNAL )1992-2006**

| | ذكور | | | إناث | | |
|---|---|---|---|---|---|---|
| | 1992 | 2002 | 2006 | 1992 | 2002 | 2006 |
| **مكان الإقامة** | | | | | | |
| حضري | 31.2 | 33.7 | 34.2 | 26.9 | 30 | 30 |
| ريفي | 28.8 | 31.9 | 32.6 | 24.5 | 29.1 | 29.7 |
| **المستوى التعليمي** | | | | | | |
| أمي | 27.4 | 31 | 30.4 | 23.6 | 28.3 | 28.7 |
| يقرأ أو يكتب | 29.7 | 32.2 | | 25.6 | 28 | |
| ابتدائي | 31 | 33.4 | 32.9 | 25.6 | 29.3 | 29.6 |
| متوسط | 30.9 | 33.2 | 33.9 | 29.9 | 30.7 | 29 |
| ثانوي و أكثر | 31.6 | 35.5 | 34.8 | 30.3 | 33.2 | 33.2 |
| المجموع | 30.3 | 33 | 33.5 | 25.9 | 29.6 | 29.8 |

**Source : EASME 1992 ,EASF 2002,MCIS3 2006 , ONS**

نلاحظ أنه كلما ارتفع المستوى التعليمي لكلى الجنسين ارتفع متوسط سن الزواج الاول فقد وصل الفارق إلى 4.2سنة لدى الذكور و6.7 سنة لدى الإناث بين ذوي الأميين و مستوى التعليم الثانوي فأكثر سنة 1992 ، فحين وصل الفارق إلى 4.4 سنة لدى الذكور و 4.5 سنة لدى

الإناث بين ذوي الأميين و مستوى التعليم الثانوي فأكثر سنة 2006، إلا أنه بالرغم من وجود فوارق في سن الزواج حسب المستوى التعليمي إلا أن متوسط سن الزواج يرتفع عند الأميين كما عند المتعلمين وهذا دليل على وجود عوامل أخرى تؤثر على متوسط سن الزواج الأول عند الجزائريين غير التعليم .

**2-- التحضر** : إن مختلف التحقيقات و المسوحات الوطنية تبين دائما أن متوسط سن الزواج الأول هو أعلى في المناطق الحضرية فنمط الحياة الحضرية جد معقد عن الحياة في الوسط الريفي فمتطلبات الحياة في الوسط الحضري تلزم الشباب إلى تأخير زواجهم بسبب ضرورة توفير فرص التعليم و العمل خاصة بالنسبة للنساء التي تصبح أكثر حرية و استقلالية في كثير من الأمور خاصة فيما يتعلق بالزواج .

و من خلال الجدول رقم 41 متوسط سن الزواج هو أعلى في المناطق الحضرية لدى الجنسين إلا أن هذا الفارق يتراجع بين الوسطين خلال السنوات الأخيرة خاصة عند النساء . و منه يمكن القول أن متوسط سن الزواج هو أعلى في المنطقة الحضرية إلا أنه يشهد ارتفاعا في الوسطين معا .

## 3-عمل المرأة :

### جدول رقم32 : نسب النساء المتزوجات حسب سن الزواج الأول و العمل خلال الفترة 1992-2002

| السن عند الزواج الأول | 1992 | | 2002 | |
|---|---|---|---|---|
| | نسب النساء المتزوجات العاملات % | نسب النساء المتزوجات غير العاملات % | نسب النساء المتزوجات العاملات % | نسب النساء المتزوجات غير العاملات % |
| 15-19 | 78.8 | 75.9 | 21.0 | 46.4 |
| 20-24 | 13.5 | 20.4 | 38.9 | 38.5 |
| 25-29 | 7.7 | 3.0 | 29.3 | 11.9 |
| 30-34 | - | 0.5 | 8.7 | 2.5 |
| 35-39 | - | 0.1 | 1.9 | 0.5 |
| 40-44 | - | 0.1 | 0.2 | 0.2 |
| المجموع | 100 | 100 | 100 | 100 |

**المصدر** : حساب شخصي من معطيات التحقيقين 1992 و 2002

من خلال الجدول نلاحظ أن أكبر نسبة للنساء المتزوجات العاملات سجلت في الفئة العمرية الأولى 15-19 بنسبة 78.8 % تليها الفئة العمرية الثانية ب 13.5 %، أما بالنسبة للنساء المتزوجات غير العاملات فقد سجلت نسب متقاربة مع نسب العاملات في الفئتين الأولى و الثانية ، هذا خلال سنة 1992 .

و منه يمكن القول أن في هذه السنة أن شغل المرأة لم يؤثر على سن الزواج الأول ففي الحالتين النساء تزوجن في سن مبكرة . أما في سنة 2002 فإن سن الزواج الأول عند العاملات كان أكبر حيث سجلت أكبر نسبة في الفئتين العمريتين 20-24 و 25-29 ب 38.9% و 29.3 % على

التوالي في حين أن المرأة غير العاملة بلغت نسبتها قيمة كبرى في الفئة العمرية 15-19 ب 46.4 % .

يكمن الفرق في تأثير عمل المرأة على سن الزواج الأول خلال الفترتين في أنه في السابق عمل المرأة لم يكن يتطلب مستوى جامعي أو أكثر للحصول على وظيفة ،أما اليوم فحدث العكس فللحصول على منصب شغل ينبغي الحصول على شهادات جامعية و حتى أكثر مما يعني ذلك طول فترة الدراسة الذي يؤدي إلى ارتفاع سن الزواج .

## 4- تطور الأسرة الجزائرية منذ الاستقلال :

تعتبر الأسرة هي الخلية الأساسية لبناء المجتمع و هو شيء متفق عليه غالبا إلا أن مفهوم الأسرة يختلف من مجتمع إلى آخر و من تخصص إلى آخر أي كل من الاقتصاد – الأنثربولوجيا – علم اجتماع – ديموغرافيا .

و يعرف مفهوم الأسرة في الديموغرافيا " مجموعة من الأفراد تتشكل من الآباء و الأبناء و حتى الحالات التي لا يوجد فيها أبناء أو الحالة التي لا يوجد فيها أحد الزوجين بسبب الانقطاع ( موت أو طلاق ) ".

بالنسبة للجزائر فقد شهدت الأسرة الجزائرية مجموعة من التحولات في بنيتها و حجمها على مر عشرات السنين ،فالعائلة الجزائرية التقليدية هي عائلة بطريقية يكون فيها الأب أو الجد هو قائد الجماعة العائلية له مرتبة خاصة تسمح له بالحفاظ على نظام محكم للتراث الجماعي ، ونجد النسب في الأسرة الجزائرية ذكوريا .كما أن الزواج المفضل فيه هو الزواج الداخلي .

إلا أنه بعد الاستقلال تحطمت جميع البنيات التحتية الاجتماعية ، الاقتصادية وحتى الثقافية للمجتمع الجزائري ، و من أجل النهوض و إعادة التعمير عملت الجزائر وفق مخططات تنموية فاعتمدت على التصنيع و أنشأت المعامل و اعتمدت على اليد العاملة الفنية و المؤهلة للتحكم في التجهيزات التكنولوجية و عملت على جلب اليد العاملة الريفية إلى المدينة و من هنا ظهرت فكرة النزوح الريفي اتجاه المصانع للعائلات الريفية الصغيرة ، و بالتالي عملت على انقسام العائلة الجزائرية الممتدة .

و من خلال ذلك تغير نشاط العائلة من النشاط الفلاحي إلى النشاط الصناعي و بالتالي طرأت على العائلة التقليدية تحولات بنيوية و اقتصادية و فرضت بذلك أنماط جديدة للأسر و ذلك نتيجة النزوح الريفي و النمو الديموغرافي ، وأدى هذا إلى ظهور نوعين من أنماط الأسرة :

- **العائلة البسيطة** و التي تضم عدد قليل من الأطفال بسبب التنظيم العائلي في حين **العائلة المركبة أو** الموسعة تضم بالإضافة إلى الأطفال الأجداد و الأقارب الجانبيين .

إن تطور العائلة المركبة نحو العائلة البسيطة يتم ببطيء شديد رغم السرعة في تحويل بعض البنيات الاجتماعية والاقتصادية و حتى التربوية .

رغم التحول البنيوي البطيء الذي تتعرض له الأسرة الجزائرية ، إلا أنه يظهر بمرور الوقت أنماط جديد للأسرة التي تفرض نمط جديد للسكن ، حيث عرفت الدار الكبيرة تطورا موازيا لتطور الأسرة ، هذه العلاقة تظهر من حيث الأهمية العددية للأسرة و تماشيا مع نمط السكن ، فالأسر حاليا تقيم في سكن ذي طابع غربي في عمارات متعددة الطوابق و التي تقطنها عائلات صغيرة الحجم .

**جدول رقم33 : تطور الحجم المتوسط للأسرة في الجزائر بين 1966-2008**

| السنة | 1966 | 1977 | 1987 | 1995 | 1997 | 1998 | 2008 |
|---|---|---|---|---|---|---|---|
| الجم المتوسط للأسر | 5.91 | 6.65 | 7.09 | 7.00 | 6.95 | 6.58 | 5.9 |

**Source** : recensement (R.G.PH) de 1966,1977, 1987, 1998et2008

من خلال الجدول يمكن تقسيم تطور الحجم المتوسط للأسرة إلى فترتين :

1- مرحلة ارتفاع الحجم المتوسط للأسرة 1966-1987 : ويمكن ارجاع أسباب الارتفاع إلى :

- الارتفاع المستمر في عدد المواليد في الفترة الممتدة من 1962-1985 أي 23 سنة سجل متوسط 16000ولادة كل سنة .
- بقاء الأبناء مع آبائهم بعد زواجهم نتيجة العادات و التقاليد التي فرضت آنذاك .

2- مرحة بداية تسجيل انخفاض في حجم الأسرة : و يمكن إيجاز الأسباب فيما يلي

- الانخفاض المسجل في الخصوبة و عدد المواليد ( متوسط عدد الأطفال لكل امرأة وصل 2.5 سنة 2000 بعدما كان سنة 1970 حوالي 8 أطفال لكل إمرأة .
- تأخر سن الزواج .
- أزمة السكن و طبيعة البيوت الفردية.
- الأزمة الاقتصادية سنة 1986 التي أدت إلى استقلال الأزواج الجدد و تكوين أسر بسيطة نووية .
- ارتفاع المستوى التعليمي للمرأة و خروجها للعمل واتباع طرق تنظيم النسل .

و قد أشارت احصائيات 1998 أن أكثر من 60 % من الأسر مكونة من الزوجين و الأبناء غير المتزوجين مقابل 46.2 % سنة 1966 ، و هو ما يدل على أن الأسر المركبة و الممتدة قد تقلصت

، و بهذا فقد انتقلت الأسرة الجزائرية من الأسرة المركبة و الممتدة إلى أسرة بسيطة و نووية ، و الجدول التالي يبين تطور نسب الأسر البسيطة مقارنة بالأسر المركبة ابتداء من سنة 1966.

**جدول رقم 34**: **تطور نسب الأسر البسيطة و الأسر المركبة خلال الفترة 1966-1998**:

| السنوات | **1966** | **1977** | **1987** | **1998** |
| --- | --- | --- | --- | --- |
| أسر بسيطة % | 46.2 | 51.40 | 66.67 | 60 |
| أسر مركبة % | 53.8 | 49.60 | 33.33 | 40 |

**Source** : recensement (R.G.PH) de 1966,1977, 1987et 1998

## 5-التركيب الريفي و الحضري للمجتمع الجزائري :

يشير المعنى العام للتحضر على أنه "ظاهرة اجتماعية ، جغرافية ينتقل السكان في ظلها من المناطق الريفية إلى المناطق الحضرية ، و بعد انتقالهم يتكيفون تدريجيا مع طرق الحياة و أنماط المعيشة الموجودة في المدن ، و هو أساسا يعني تمركز السكان في المدن ، و يؤدي إلى تغيير اجتماعي و ثقافي ، مع تدعيم الروح الفردية في العلاقات التي تصبح ثانوية ، بعدما كانت أولية في القرية. "، و هناك عدة معاني للتحضر منها المعنى الجغرافي ، الديموغرافي ، الإيكولوجي ، السوسيولوجي و التنظيمي ،...، فيشير مثلا **المعنى الجغرافي** للتحضر إلى اتساع الرقعة الجغرافية الوطنية للتجمعات السكانية الحضرية سواء بتوسع التجمعات الحضرية القائمة نحو محيطها الريفي ، أو بتحول القرى إلى تجمعات حضرية بسبب ما يطرأ عليه من تحول اقتصادي أو إداري أو غير ذلك ، أو بظهور تجمعات حضرية جديدة تماما ، كما في حالة المدن الجديدة و المدن الصناعية .أما المعنى الديموغرافي فيشير إلى ازداد عدد سكان التجمع السكاني الحضري إحصائيا نتيجة لعمليتين ديموغرافيتين أساسيتين هما :النمو السكاني الطبيعي للمجتمع ، و النمو السكاني الناتج عن حركة جغرافية للسكان من الريف إلى المدينة .

إن التمييز بين الريف و الحضر يختلف من مجتمع إلى آخر ، ومن دولة إلى أخرى ، و هناك عدة معايير للتمييز بين الحضر و الريف منها : الحجم أو عدد السكان ، المعيار الإداري ، المعيار العمراني ، المعيار المهني ...

في الجزائر و بعد الاستقلال تم التمييز بين المجتمع الحضري و المجتمع الريفي من خلال النفاط التالية :

- يكون التجمع السكني حضريا إذا كان عدد سكانه لا يقل عن 5000 نسمة

- نسبة السكان الذين يشتغلون بالمهن غير الزراعية لا يقل عن 75 % .

- يتوفر التجمع السكني الحضري على الهياكل الاجتماعية و الاقتصادية التي تبرز خاصية التحضر كالمستشفيات ، المدارس ، المسارح ، المصانع ،...

**الهجرة الريفية الحضرية في الجزائر :**

الهجرة في مفهومها العام يقصد بها انتقال الأشخاص من منطقة جغرافية إلى منطقة جغرافية أخرى ، بصفة دائمة أو مؤقتة ، و هناك نمطين للهجرة وفقا للبعد السياسي :

هجرة خارجية والتي يتم فيها انتقال الأشخاص أو الجماعات خارج الحدود الإدارية لموطنهم ، و هجرة داخلية و تعني الانتقال داخل حدود الدولة الواحدة ، سواء كان ذلك من الريف إلى المدينة ، أو من المدينة إلى الريف ، أو من مدينة إلى مدينة ، أو من ريف إلى ريف ، و يعتبر هذا النمط من الهجرة مظهرا هاما من مظاهر التغير الاجتماعي خاصة في الدول النامية ، حيث تنتج عن هذه الحركة مشكلة متفاقمة باستمرار تنعكس نتائجها على المناطق الطاردة و الجاذبة على السواء .حيث نجد أن أغلب الباحثين يميلون في تفسير ظاهرة الهجرة الريفية الحضرية في ضوء نظرية الجذب و الطرد ، و نجد بذلك أن عوامل الطرد في الدول النامية أكثر قوة و أشد تأثير من عوامل الجذب الحضري .

فيما يخص الهجرة الداخلية في الجزائر فقد عرفت مستويين :

**المستوى الأول** :يتمثل في الهجرة الداخلية نحو المناطق الغنية .

**المستوى الثاني** : تتمثل في الهجرة الداخلية من الريف إلى المدن ، بحثا عن العمل الدائم ، و هذا المستوى هو الذي استمر بعد الاستقلال و اشتد بصفة خاصة بعد الشروع في عملية التصنيع خلال المخطط الثلاثي ( 1966-1969)، و كانت المدن القصديرية بضواحي المدن الكبرى هي القنوات التي تمر من خلالها اليد العاملة الريفية باتجاه المدن .

فخلال السنوات الأولى للاستقلال و حتى سنة 1966 ، تم تسجيل 85 % من النازحين نحو المدن الكبرى نزحوا أصلا من الريف بحثا عن العمل ، فخلال الحرب التحريرية تم تدمير مئات القرى مما أدى إلى صعوبة بنائها بعد الاستقلال ، كذلك تمركز معظم المشروعات التنموية في المدن و ضواحيها ،و النمو الديموغرافي السريع الذي امتص مشروعات التنمية في وقت مبكر .

إن الهجرة الداخلية من الريف نحو المدينة في الجزائر تتمتع بأهمية خاصة لما لها من جذور قديمة تصل إلى فترة الاستعمار لدرجة أنها لم تعد نزوحا بل تجاوزته في بعض الظروف لتصبح نزيفا ريفيا لمجتمع كان أصله ريفيا فيصير متحضرا في أقل من 20 سنة ، و هذا مايبينه الجدول التالي :

**جدول رقم35 : تطور نسب سكان الريف و سكان الحضر في الجزائر من 1886 إلى 1998**

| السنوات | نسبة سكان الحضر % | نسبة سكان الريف % |
|---|---|---|
| 1886 | 13.9 | 86.1 |
| 1906 | 16.6 | 83.4 |
| 1926 | 20.1 | 79.9 |
| 1931 | 21.1 | 78.9 |
| 1936 | 22.0 | 87.0 |
| 1948 | 23.6 | 76.4 |
| 1954 | 25.0 | 75.0 |
| 1966 | 31.4 | 68.6 |
| 1977 | 40.0 | 60 |
| 1987 | 49.70 | 50.3 |
| 1998 | 58.30 | 41.7 |

**Source** : ONS 2000, p11.

من خلال الجدول نلاحظ أن عملية التحضر في الجزائر قطعت أشواطا كبيرة ، بداية بظهور تصنيف سكان الحضر و سكان الريف لأول مرة في تعداد 1926 ، بينما ظهر التصنيف نفسه بفرنسا 1846 .

تم تمييز سكان الريف خلال الفترة الاستعمارية على أساس خاصيتين الأولى كمية أي أن حجم السكان يقل عن 2000 نسمة ، و الثانية كيفية بمعرفة نمط المعيشة الذي تحدده فئة المشتغلين بطريقة مباشرة أو غير مباشرة في قطاع الفلاحة ، إلا أن هذا التعريف عرف تطورا بعد تعداد 1966 و تطورت معه معدلات التحضر التي تميزت بوتيرة بطيئة و منتظمة قبل الاستقلال و متسارعة بعده ، فقد بلغ الفرق في معدلات التحضر 5 نقاط في ظرف 20 سنة ( 1926 إلى 1948) ، بينما تعدى الفرق 7 نقط في الفترة 1948-1966 ، هذا الارتفاع المحسوس يعود إلى الاضطرابات التي سادت تلك الفترة و ما انجر عنها من تهجير سكان القرى و المداشر و حشدهم في المدن ( سياسة المناطق

المحرمة ) ، كذلك تدفق سكان الأرياف بكثافة نحو المدن لخلف المعمرين الذي غادروا الجزائر مباشرة بعد الاستقلال .

بعد 1966 لم يعد التحكم في طاهرة التمدن أمرا سهلا بسبب وتيرة المعدلات السريعة نتيجة للزيادة الطبيعية السكانية من جهة و مواصلة النزوح الريفي خاصة بعد إنشاء القاعدة الصناعية و تمركز الاستثمارات في المدن الكبرى من جهة أخرى ليتضاعف معدل التحضر مرتين بفارق 18 نقطة خلال 20 سنة (1966-1987).

واصل معدل التحضر ارتفاعه ليصبح أكثر من نصف سكان الجزائر يعيشون بتجمعات سكنية حضرية بنسبة 58.30 % سنة 1998 بزيادة تقدر ب 8.6 نقطة عن سنة 1987 . بالرغم من التناقص الملحوظ للزيادة الطبيعية السكانية إلا أن معدل التحضر حافظ على ارتفاعه و يعود إلى الأزمة الأمنية التي عاشتها الجزائر نهاية الثمانينات و ما انجر عنها من تهجير للسكان خاصة القاطنين بالمناطق الريفية ، زيادة على ذلك نجد أن 17.6 % من مجموع سكان الحضر يتمركزون في الولايات الكبرى فقط و هذا خلال احصاء 1998 ، كما أن هذه الولايات شملت على 20 % من نسبة السكان حسب تعدادي 1987 و 1998 ، و هذا ما يبينه الجدول التالي :

**جدول رقم 36 : نسبة سكان الحضر في الولايات الكبرى بالجزائر من خلال تعدادي 1987و1998**

| الولايات الكبرى | نسبة سكان الحضر تعداد1987 % | نسبة سكان الحضر تعداد 1998% |
|---|---|---|
| الجزائر العاصمة | 97.9 | 90.7 |
| وهران | 90.0 | 87.7 |
| قسنطينة | 86.4 | 87.1 |
| عنابة | 81.4 | 80.9 |
| البليدة | 63.0 | 72.8 |
| المجموع | 87.3 | 86.3 |
| نسبة سكان الحضر لاجمالي السكان | 17.1 | 17.6 |
| نسبة سكان الولايات الكبرى | 19.5 | 20.4 |

**المصدر**: أوطالب نعيمة ،" الهجرة الداخلية في الجزائر " تحليل إحصائيات 1987 -1998 ،2005 ، ص 90 .

يشير الجدول إلى تناقص معدل التحضر بنقطة واحدة في الولايات الكبرى الخمس خلال الفترة التعدادية( 1987-1998) حيث بلغ 86.3 % مقارنة بالفترة التعدادية السابقة 87.3 % .فقد عرفت كل من الجزائر العاصمة ، وهران و عنابة تناقصا في نسب التحضر ، بينما زادت النسبة في كل من قسنطينة و البليدة التي عرفت زيادة مهحمة في نسبة تحضرها قاربت 10 نقط .

حسب تعداد 1998 قسمت البلديات الحضرية إلى 3 مجموعات بمعدلات تتراوح من 24.1 % إلى 100 % و عددها 35 و هي :

- البلديات الأكثر تحضرا و عددها 290 بنسبة 48.9 % .
- البلديات الحضرية و عددها 251 أي بنسبة 42.3 % .

- البلديات اللأقل تحضرا و عددها 52 أي بنسبة 8.8 % .

إن النمو السريع لمدن الجزائر ليس خاضع فقط للزيادة السكانية الطبيعية ، بل تساهم فيه حركة السكان الذين عادة ما ينجذبون إلى الأماكن التي تتوفر بها كل ضروريات و كماليات الحياة ، مما أدى إلى زيادة حجم سكان المدن لدرجة التضخم على حساب ضواحيها .

# الفصل السادس :

# دراسة بعض المتغيرات الديموغرافية باستعمال البرنامج -PAS-
# دراسة حالة لولاية بسكرة

## تمهيد

مما لاشك فيه أن للتغيرات الاقتصادية و الاجتماعية دور كبير في توجيه الوضع الديموغرافي في بلد ما ففي الجزائر و بعد الأزمة الاقتصادية التي عرفتها خلال أواخر الثمانينات و تبنيها لمجموعة من الإصلاحات الاقتصادية مفرزة مجموعة من الانعكاسات السلبية على الأسرة الجزائرية ، التي طرقنا إليها سابقا و المتمثلة في :

انتشار البطالة ، انخفاض الدخل الفردي، ارتفاع أسعار المواد الغذائية ، ارتفاع بعض تكاليف الخدمات العمومية(مجانية العلاج...)

في هذا الفصل سنطرق إلى دراسة بعض المؤشرات الديموغرافية لولاية بسكرة خلال فترات زمنية مختلفة ، تتمثل في : االهرم السكاني ، الهجرة ، الوفيات و الخصوبة للإجابة على الفرضية الرابعة ،و لتسهيل المهمة نستعمل البرنامج الحسابي PAS( Population Analysis Spreadsheets)

**التعريف بالبرنامج الحسابي PAS**

PAS هي كلمة مشتقة من Population Analysis Spreadsheets و تعني جـــداول البيانات للتحليل السكان أنشأ من طرف المكتب الاحصاء الأمريكي يضم خمس وأربعون (45) تقنية خاصة بتحليل المؤشرات السكانية والمتعلقة بقياس كل من: التركيب العمري، الوفيات، الخـــصوبة، الهجرة، التحضر وتوزيع السكان، وغيرها من المؤشرات. وهي موزعة في شكل 6 مجموعات :

- **المجموعة الأولى Age Structure** ( **الهيكل العمري** ): و يضم 11 جدول بيانات لتحليل الهيكـــل العمـــري للـــسكان و هـــي :ADJAGE ، AGEINT، AGESEX ، AGESMTH، BASEPOP و BPSTRNG، GRPOP-YB، MOVEPOP، OPAG ، PYRAMID، SINGAGE .

- **المجموعة الثانية Mortality** ( **الوفيات** ): و تضم 15 جدول بيانات لتحليل الوفيات و هي : ADJMX ، BTHSRV ، E0LGST ، GRBAL ، and INTPLTM ، INTPLTF ، LOGITLX and LOGITQX ، LTMXQXAD، LTNTH ، LTPOPDTH، LTSTH ، LTWST ، PREBEN ، PRECOA .

- **المجموعة الثالثة Fertility** ( **الخصوبة** ): و تضم 13 جدول بيانات لتحليل الخصوبة و هي : ADJASFR ، ARFE-2 and ARFE-3 ، ASFRPATT ، CBR-GFR ، CBR-TFR ، PFRATIO ، RELEFERT ، REL-GMPZ ، REVCBR ، TFR-GFR ، TFRLGST ، TFRSINE .

- **المجموعة الرابعة Internal migration** ( **الهجرة الداخلية** ) : تضم جدول بياني واحد لتقدير الهجرة بين منطقتين خلال تعدادين و هو**CSRMIG** .

**المجموعة الخامسة Urbanization and distribution of the population**( **التحضر و توزيع السكان** ) : وتضم جدول بيـــاني واحـــد لتحليـــل عمليـــة التحـــضر و هـــو URBINDEX.

**المجموعة السادسة Other spreadsheets ( جداول أخرى )** : و تضم أربع جداول بيانات لتحليل يمكن استغلالها لأغراض عدة .

**بناء الهرم السكاني باستعمال الورقة الحسابية PYRAMID**

يعد الهرم السكاني التمثيل البياني للتركيبة السكانية فهو يبين تاريخ الديموغرافيا للمجتمع حيث أن الاضطرابات الموجودة في شكل هرم هي نتيجة لظروف تاريخية تمس الأجيال لفترة معينة كالحروب ، المجاعات ، الأوبئة ، الكوارث الطبيعية و الهجرة و بالتالي تكون أهرام الأعمار غير منتظمة كما قد لا تكون متناظرة بسبب اختلاف الولادات ، مستوى الوفيات ، الهجرة بين الجنسين ، حيث أن هناك عدة أشكال للأهرام السكانية .و لتسهيل عملية بناء هرم سكاني لولاية بسكرة نستعمل الورقة الحسابية الخاصة بالهرم السكاني( feuille de calcule pyramid )التابعة ل PAS .

لبناء هرم سكاني في الورقة الحسابية PYRAMID نتبع الخطوات التالية :

- إلغاء حماية الورقة كي نتمكن من إدخال المعطيات اللازمة:

Outils → Protection → Oter la protection de la feuille.

- إدخال عدد السكان الذكور حسب كل فئة عمرية خماسية الموجودة في العمود B ( B9-B28).

- إدخال عدد السكان الإناث حسب كل فئة عمرية خماسية الموجودة في العمود C ( C9-C28).

-إدخال مجوع السكان الذكور في خانة مجموع السكان الذكور .

- إدخال مجوع السكان الإناث في خانة مجموع السكان الإناث.

عند ادخال جميع المعطيات السابقة الذكر سوف نتحصل على 3 أنواع من الأهرام و هي :

- هرم سكاني حسب جنس وعدد سكان كل فئة.

- هرم سكاني حسب جنس ونسبة كل فئة.

- هرم سكاني حسب نسبة إجمالي كل فئة.

**تحليل الهرم السكاني لولاية بسكرة لسنة 1998 و 2008 .**

**التحليل العمري :**

(**0–19**): وهي تمثل أكبر نسبة مئوية بالنسبة للفئات العمرية الباقية ب 52.32 % . وتعتبر هذه الفئة غير منتجة ، مما يعني ارتفاع في معدل الإعالة .

يتميز الهرم السكاني لولاية بسكرة سنة 1998 بضيق القاعدة 0-4 و يعود إلى انخفاض المواليد.

أما في سنة 2008 فقد انخفضت نسبة هذه الفئة فقد قدرت ب 43.65 % ، إلا أن الهرم في هذه السنة تميز بقاعدة عريضة رغم انخفاض الخصوبة في هذه الفترة مقارنة بسنة 1998 و السبب يعود إلى ارتفاع في معدلات الزواج لاستدراك الزواجات التي لم تحدث في العشرية السوداء بسبب الظروف الأمنية الصعبة التي مرت بها البلاد كذلك تحسن في الظروف الاجتماعية .

**الفئة العمرية** (**20–64**):التي تمثل الفئة النشطة في المجتمع ، و قد مثلت نسبة 43.20 % سنة 1998 ، وارتفعت إلى 51.46 % سنة 2008 .

**الفئة العمرية[ 65 +** : و تمثل فئة المسنين بنسبة 4.47 % سنة 1998 و 4.88 سنة 2008 ، نلاحظ ارتفاع طفيف في النسبة يعود إلى انخفاض الوفيات و ارتفاع أمل الحياة عند الولادة نتيجة تحسن الأوضاع الاجتماعية للسكان .

**التحليل النوعي :**

(**0–19**) : نسبة الذكورة مرتفعة أي عدد الذكور أكبر من عدد الإناث فمثلا في الفئة العمرية (0-4) نسبة الذكورة في ولاية بسكرة سنة 1998 بلغت 103.55 أي 103 ذكر مقابل 100 من الإناث أما سنة 2008 بلغت 106.99 ، و هي ظاهرة طبيعية في معظم المجتمعات .

(**20–59**) : في هذه الفئة عدد الإناث أكبر من عدد الذكور و السبب يعود إلى هجرة الذكور بحثا عن العمل .

**[ 60+** : عدد الإناث أكبر من عدد الذكور و يعود السبب إلى ارتفاع الوفيات عند الذكور و ارتفاع أمل الحياة عند الإناث مقارنة بالذكور نتيجة إلى طبيعة الأعمال الخطرة و الصعبة التي يمارسها الرجل .

**la feuille de calcul pyramid**

**2–قياس حركة الهجرة الداخلية باستعمال الورقة الحسابية(CSRMIG)**

لقياس حركة الهجرة الداخلية بين بسكرة و الجزائر نستعمل الرقة الحسابية **CSRMIG** التابعة ل PAS والخاصة بقياس صافي الهجرة بين إحصائين، حيث تعتمد على معطيات إحصاءين متتاليين بحيث تكون المدة الفاصلة بينهما 5-10-15 سنة، و ذلك من خلال الخطوات التالية :

- إلغاء حماية الورقة كي نتمكن من إدخال المعطيات اللازمة:

Outils → Protection → Oter la protection de la feuille.

1- ا دخال سنة الاحصاء الأول في الخلية : (A10).

- ادخال عدد السكان ذكور حسب الفئات العمرية الخماسية لإجمالي سكان المنطقة(في هذه الدراسة تمثل سكان الجزائر)-الإحصاء الأول في العمود E ، من الخلية (E12-E29)

-ادحال عدد السكان إناث حسب الفئات العمرية الخماسية لإجمالي سكان المنطقة(في هذه الدراسة تمثل الجزائر) -الإحصاء الأول في العمود Gمن الخلية G12-G29).

-ادخال عدد السكان ذكور حسب الفئات العمرية الخماسية لسكان المنطقة المراد قياس حركة الهجرة بها(سكان بسكرة ) -الإحصاء الأول في العمود Fمن الخلية (F12-F29).

-ادخال عدد السكان إناث حسب الفئات العمرية الخماسية لسكان المنطقة المراد قياس حركة الهجرة بها (سكان بسكرة ) -الإحصاء الأول- في العمود Hمن الخلية (H12-H29).

2- ا دخال سنة الاحصاء الثاني في الخلية : (A41).

- ادخال عدد السكان ذكور حسب الفئات العمرية الخماسية لإجمالي سكان المنطقة(في هذه الدراسة تمثل سكان الجزائر)- الإحصاء الثاني - في العمود E من الخلية ( E43-E60 ).

- ادخال عدد السكان إناث حسب الفئات العمرية الخماسية لإجمالي سكان المنطقة(في هذه الدراسة تمثل سكان الجزائر) - الإحصاء الثاني في العمود G من الخلية ( G43-G60).

- ادخال عدد السكان ذكور حسب الفئات العمرية الخماسية لسكان المنطقة المراد قياس حركة الهجرة بها(سكان بسكرة ) - الإحصاء الثاني في العمود F من الخلية ( F43-F60).

-ادخال عدد السكان إناث حسب الفئات العمرية الخماسية لسكان المنطقة المراد قياس حركة الهجرة بها (سكان بسكرة ) - الإحصاء الثاني- في العمود H من الخلية ( H43-H60).

- عند تسجيل معطيات الاحصائين يجب حصر الفئة العمرية المفتوحة ضمن حدود الفئة $^{+}65$و$^{+}85$ 85 هذا إن لم نحصل على معطيات الفئة$^{+}$ 85 و نضع الرقم (0) بعد الفئة المفتوحة الأخيرة.

عند ادخال كل المعطيات السلبقة الذكر نتحصل على :

- توزيع صافي الهجرة حسب السن والجنس من الخلية ( A78-H110)

- منحنيين بيانيين:

1- صافي الهجرة حسب السن والجنس.

2: تعداد الأحياء حسب السن والجنس.

و تشير النتائج المتحصل عليها من الورقة الحسابية CSRMIG أن صافي الهجرة لولايـــة بـــسكرة خلال الفترة 1988-1998 بلغ 2162 في الفئـــتين العمـــريتين (50-64) و [75+ لـــدى الجنسين معظمهم في الفئة ]50 -54 [ بسبب الظروف الأمنية الصعبة التي مرت بها البلاد في تلك الفترة ، فقد شهدت البلاد هجرات كبيرة من المناطق النائية نحو المدن الكبرى بحثـــا عـــن الأمـــن و الاستقرار ، أم اخلال الفترة 1988-2008 بلغ صافي الهجرة 1045 عند الإناث ، و في معظـــم الأحيان تهاجر الإناث بغرض متابعة الدراسة أو الزواج أو كذلك العمل .

**la feuille de calcul** CSRMIG

**3- بناء جدول الوفيات باستعمال الورقة الحسابية : ADJMX**

تعتبر الجداول الديموغرافية من الوسائل الهامة لتحليل الظواهر الديموغرافية و يعرفها Pressat :

"Un mode de discription de la façon dont surviennent dans une cohorte , les événements relatif À un ou plusieurs phénomènes selon l'ancienneté de la cohorte " .

لبنا جدول الوفيات استعملنا الورقة الحسابية ADJMX التابعة ل PAS نتبع المراحل التالية :

- إلغاء حماية الورقة كي نتمكن من إدخال المعطيات اللازمة:

Outils → Protection → Oter la protection de la feuille.

- ادخال رمز مصدر المؤشر المستعمل :

West=1, North=2, East=3, South=4.

-

- ادخال مجموع الوفيات التي حدثت في سنة معينة في الخلية D14 .
- ادخال مجموع الوفيات التي حدثت الخاصة بالذكور في الخلية D15 .
- ادخال مجموع الوفيات التي حدثت الخاصة بالإناث في الخلية D16 .
- ادخال توزيع عدد السكان ذكور حسب العمر في العمود C من الخلية C27-C48 .
- ادخال توزيع عدد السكان إناث حسب العمر في العمود D من الخلية D27-D48 .
- ادخال قيم معدل وفيات ذكور nMx في العمود E من الخلية E27-E48 .
- ادخال قيم معدل وفيات إناث nMx في العمود F من الخلية F27-F48 .

- عند تسجيل المعطيات يجب حصر الفئة العمرية المفتوحة ضمن حدود الفئة $65^+$و$100^+$ و نضع الرقم (0) بعد الفئة المفتوحة الأخيرة.

بعد تسجيل المعطيات السابقة الذكر نتحصل على :

- جدول الحياة ذكور ( A57-K100 ).
- جدول الحياة إناث ( A101-K144).
- تقدير و تعديل الوفيات حسب العمر و الجنس ( A145-F179).
- 4 منحنيات :

1- قيم mx ذكور المقدرة و المعدلة .

2- قيم mx إناث المقدرة و المعدلة .

3- قيم mx ذكور و إناث المقدرة .

4- قيم mx ذكور و إناث المعدلة .

وتشير النتائج عند استعمال الورقة الحسابية ADJMX إلى ارتفاع أمل الحياة عند الولادة $e_0$ لولاية بسكرة لدى الجنسين من 68 سنة عند الذكور و 73 سنة لدى الإناث سنة 1993 إلى 74 سنة لدى الذكور و 77 سنة لدى الإناث عام 2007 نتيجة انخفاض في معدلات الوفيات خاصة منها وفيات الأطفال ، و تحسن الأوضاع الاجتماعية و الاقتصادية للبلاد ، و الملاحظ في كلتا السنتين أن أمل الحياة عند النساء أكبر من أمل الحياة عند الرجال و السبب يعود إلى طبيعة الأعمال التي يؤديها الرجل التي تمتاز بالخطورة مقارنة بعمل المرأة .

**la feuille de calcul ADJMX**

**5-قياس الخصوبة باستعمال الورقة الحسابية ( ADJASR):**

هناك عدة أوراق حسابية التابعة ل PAS لقياس الخصوبة ، أما الورقة الحسابية المستعملة في هذه الدراسة فهي ADJASR ،و التي تقوم بتعديل الخصوبة العمرية للحصول على عدد الولادات .

لقياس الخصوبة بواسطة هذه الورقة نتبع الخطوات التالية:

- إلغاء حماية الورقة كي نتمكن من إدخال المعطيات اللازمة:

Outils → Protection → Oter la protection de la feuille.

- ادخال رقم الجدول في الخلية A1 .
- اسم البلد و السنة ( مثلا Burundi : 1975 )
- ادخال عدد السكان اناث حسب العمر لسنة معينة في العمود B من الخلية ( B10-B16).
- ادخال معدلات الخصوبة العمرية في العمود C من الخلية ( C10-C16 ).
- ادخال عدد الولادات التي حدثت لسنة معينة في الخلية C25.
- ادخال مجموع عدد السكان للنجنسين لسنة معينة في الخلية C26 .

عند ادخال جميع المعطيات السابقة الذكر نتحصل على النتائج التالية :

- الخصوبة العمرية المقدرة و المعدلة (A1-G43 ).
- منحنى بياني :معدلات الخصوبة العمرية المعدلة .

تشير النتائج عند استعمال هذه الورقة لمدينة بسكرة أنه خلال سنة 1992 المؤشر التركيبي للخصوبة بلغ5.10 طفل لكل إمرأة ، ثم تنخفض بعد ذلك ففي 2006 ا المؤشر التركيبي للخصوبة ISF بلغ3.45طفل لكل إمرأة ، هذا الانخفاض في الخصوبة يعود إلى جملة من العوامل : منها ارتفاع في متوسط سن الزواج الأول ، انتشار التعليم خاصة لدى الإناث ، انتشار استعمال وسائل منع الحمل ، و مما يلاحظ كذلك أن خصوبة المرأة في المناطق الجنوبية هي مرتفعة عن خصوبة بقية مناطق الوطن ، أين لا يزال الكثير من العائلات تحبذ إنجاب الكثير من الأولاد .

**la feuille de calcul (ADJASR):**

**خاتمة :**

نخرج من هذا الفصل بالنقاط التالية :

- يمتاز الهرم السكاني لولاية بسكرة سنة 2008 ب قاعدة عريضة مقارنة بسنة 1998 الذي امتاز بقاعدة ضيقة و السبب يعود إلى ارتفاع معدلات الزواج في السنوات الأخيرة لاستدراك الزواجات التي لم تحدث سابقا بسبب الظروف الأمنية الصعبة التي مرت بها البلاد في فترة التسعينات .

- الهجرة التي حدثت خلال الفترة 1988-1998 كان سببها البحث عن الأمن و الاستقرار ، فقد مست الفئات العمرية (50-64) و [75+ لدى الجنسين، أما الهجرة التي حدثت خلال الفترة 1998-2008 فقد مست الإناث فقط بهدف مواصلة الدراسة أو الزواج .

- ارتفاع أمل الحياة لدى الجنسين من سنة 1993 إلى 2007 بسبب انخفاض الوفيات و تحسن الأوضاع السوسيو اقتصادية للبلاد.

- انخفاض المؤشر التركيبي للخصوبة لولاية بسكرة من 5.10 طفل لكل امرأة سنة 1992 إلى 3.45طفل لكل امرأة سنة 2006 و السبب يعود إلى ارتفاع متوسط سن الزواج ، وانتشار التعليم خاصة بين الإناث ، و انتشار استعمال وسائل منع الحمل .

**اختبار الفرضيات :**

**الفرضية الأولى :**

إن التسريح الكبير للعمال نتيجة حل و خوصصة العديد من المؤسسات العمومية بحثا عن النجاعة الاقتصادية و تقليص دور الدولة بما ينسجم و المرحلة الجديدة(تبني البرنامج ) حيث تؤكد المعطيات أن عدد العمال المسرحين قد تجاوز 500 ألف خلال الفترة 94ــ97 نتيجة تصفية و خوصصة حوالي 633 مؤسسة محلية و 268 مؤسسة عمومية و 85 مؤسسة خاصة، أي بمجموع 986 مؤسسة عوامل ساعدت على ارتفاع البطالة من 23 % إلى 33 % سنة 1999 ، فالتحقيق الذي قام به CENEAP حول الأسرأكد أنه في عام 1998 كان 44 % من البطالين الذين سبق لهم العمل ضحية لهذه التدابير ، و تشير الأسباب التي بينها المشاركون في التحقيق لتبرير إحالتهم على البطالة إلى أن ذلك ناجم عن فصلهم ( 10 % من الحالات )، وتقليص عدد العمال 11% ، غلق الورشات 11.4 % و حل المؤسسات 10.1 % و الذين غادروا العمل طوعيا 12.06 % بينما 11.7 % من الذين غادروا العمل لضعف الأجرة ، و عليه فإن برنامج التصحيح رافقه تفاقم البطالة .

**الفرضية الثانية :**

لقد كان من سياسة برنامج التعديل الهيكلي تحرير الأسعار حيث تم حذف الدعم المالي للمواد الأساسية ، فمثلا فقد عرف سعر الخبز انتقالا من 1.5 دج إلى 2.5 دج ليبلغ 4 دج سنة 1994 ليستقر حاليا ب 7.5 دج ، نفس الشي بالنسبة لمادة الحليب التي شهدت صعودا مبالغا فيه خاصة بالنسبة لذوي الدخل الضعيف حيث قفز من 8 دج سنة 1996 إلى 20 دج سنة 1998 و في بعض مناطق البلاد بلغ 25 دج إلى 30 دج .

هذا الارتفاع في الأسعار رافقه انخفاض متتالي لدخل الأسر، فالمسح الذي قامت به CENEAP سنة 1998[37] بين أن جزء كبير من الأشخاص المستجوبين أكدو أنهم قللوا من مشترياتهم لبعض الأغذية كاللحم ، الفواكه ، الزيت ، و تخلوا نهائيا عن استهلاك مواد أخرى.

الفرضية الثالثة:

[37] CENEAP " le PAS et ses effets sur l economie natinale , enquete menage , Alger 1998 .

تعود جذور الفقر كظاهر بارزة في المجتمع الجزائري إلى بداية التسعينات حسب ما ورد في تقارير CNES و تحاليل لبنك الدولي و احصائيات ONS تدل على ذلك ، و السبب في ذلك يعود إلى برامج التعديل الهيكلي و ما صاحبها من سياسات الانفتاح الاقتصادي و ما نجم عنها من اضطرابات خاصة في سوق العمل ، و كانت النتيجة أن فاق الطلب العرض فسرح الكثير من العمال و اشتدت البطالة التي ساهمت و بحد كبير في بروز ملامح الفقر و هكذا تدهورت المستويات المعيشية و تراجعت القدرة الشرائية و انخفض الدخل الوطني و لم يعد يسمح باقتناء أدنى الاحتياجات الضرورية من الغذاء ن الملبس، المسكن ، شروط الصحة و التعليم إلى غير ذلك ، و مع انسحاب الدولة التدريجي من خلال غياب الدعم ، ظهرت أول بوادر الاقصاء و التهميش التي بدأت تنمو عند صغار المنجين و المزارعين و المتقاعدين و البطالين . و الجدول التالي يبين أن معدل الفقر بدأ يرتفع عند بداية تطبيق برنامج التعديل

**نسب الفقر العام و الفقر المدقع اعتمادا على التحقيقات فيما بين 1988و سنة 2000**

| | ONS1988 | ONS1995 | CENEAP97 | CENEAP98 | ONS2000 |
|---|---|---|---|---|---|
| **الفقر الغذائي** | 3.6 | 5.7 | 11.5 | 5.7 | 3.1 |
| **الفقر العام** | 8.1 | 14.1 | 28 | 20.5 | 12.1 |

# خاتمة عامة

**خاتمة عامة**

استهدف بحثنا تحليلا لبرنامج التعديل الهيكلي الذي اعتمدته الجزائر في إطار برامج الهيئات المالية الدولية و على رأسها صندوق النقد الدولي و البنك العالمي و دوره في تفاقم ظاهرة الفقر في الجزائر .

و في ضوء هذا أوضحنا أن سبب تبني الجزائر لبرنامج التصحيح جاء بعد فشل السياسات الاقتصادية التي كانت متبعة آنذاك و التي كانت ترتكز و تعتمد على مورد واحد و المتمثل في البترول ، هذه السياسة التي لم تصمد أمام انهيار أسعار النفط لعام 1986 ، فبدأت تظهر بوادر الإصلاح و أقبلت السلطات على تبني برنامج التعديل الهيكلي الممتد من فترة 1994-1998 الذي سبقه برنامج التثبيت .

بعد تطبيق البرنامج لوحظ ضغط كبير على المستوى الاجتماعي نتيجة الارتفاع المهول لأسعار مختلف السلع و الخدمات بسبب تحرير الأسعار الذي لم يصاحبه زيادة في الدخل .

كذلك ارتفاع نسبة البطالة التي وصلت إلى 34.36 % ( بداية فترة تطبيق البرنامج ) و هو أعلى و هو أعلى معدل عرفته الجزائر و الذي كان سببه الأول كما لاحظنا البطالة الإجبارية التي نتجت عن الاصلاحات الهيكلية و التي تم خلالها تسريح أكثر من 500 ألف عامل خلال فترة 1994-1997 .

أما على مستوى الميدان الصحي فقد تباطأت جهود الدولة في هذا القطاع انطلاقا من دخول برامج الاصلاح الهيكلي حيز التنفيذ ، فحسب مسح للديوان الوطني للإحصائيات سنة 1995 حول " المستوى المعيشي " فإن السكان الذين لم يستفيدوا من الخدمات الصحية كان يعادل2 % ، كما عاودت بعض الأمراض إلى الظهور خاصة في المناطق الريفية بسبب العوز و الحاجة الغذائية الناتجة عن

انحطاط المستوى المعيشي ، فمرض السل مثلا ارتفع من 31.12 حالة بالنسبة ل 100000 ساكن إلى 55.98 حالة خلال الفترة 1994-1999 .

كذلك انخفضت نفقات الدولة في هذا القطاع من 5.6 % سنة 1988 إلى 3.86 % سنة 1997 بالنسبة ل PIB .

أما فيما يخص ظروف الاسكان فأصبحت جد صعبة بفعل الأثر السلبي الناتج عن PAS ، حينما أنهت الدولة مرحلة النفقات العمومية الضخمة التي كان يستفيد منها القطاع الاجتماعي من بينها السكن ،فقد تم حل مؤسسات البناء و الذي نجم عنه تسريح العمال و الذي يقابله سيطرة الخواص للقطاع الأمر الذي أدى إلى غلاء أثمان بيع المساكن .

إن إجراءات برامج التصحيح الهيكلي نتج عنها تكلفة باهضة تحملها الفقراء و محدودي الدخل .

و في إطار حديثنا عن نتائج برامج التعديل الهيكلي تطرقنا إلى أن التغيرات الاقتصادية و الاجتماعية التي حدثت قد لعبت دورا هاما في تغيير اتجاه بعض المؤشرات الديموغرافية فقد انخفضت الخصوبة على إثر عدة عوامل من بينها في الانتشار الواسع لوسائل منع الحمل ، انتشار التعليم خاصة عند الفتيات ، التأخر في سن الزواج و الذي كان نتيجة لارتفاع البطالة و أزمة السكن و غيرها من المشاكل الاجتماعية التي أفرزها برنامج التعديل الهيكلي ، ارتفاع أمل الحياة عند الجنسين بسبب انخفاض الوفيات خاصة وفيات الأطفال الرضع .

و نتيجة للأوضاع المتردية للمواطن الجزائري إثر تبني الحكومة لبرنامج التعديل سارعت الجزائر إلى وضع مجموعة من الإجراءات و الترتيبات لمكافحة الفقر فقامت بدعم المداخيل عن طريق الشبكة الاجتماعية ، و بما أن البطالة السبب الرئيسي لتدهور ظروف معيشة الأفراد فقد عملت كل السلطات على مكافحتها و العمل على ادماج العاطلين عن العمل من خلال عدة أجهزة نذكر منها :الوظائف المأجورة بمبادرة محلية ، برنامج أشغال المنفعة العامة ذات الاستعمال المكثف لليد العاملة ، برنامج التشغيل المسبق ، برنامج القروض المصغرة ، برنامج المساعدات على إنشاء مقاولات صغرى .

إلا أن الشواهد التطبقية لهذه الإجراءات توضح هشاشة و ضعف السياسات الحكومية للإقلال من الفقر و ذلك لمحدودية تغطيتها و عدم كفاية ما تقدمه من عون و مساعدة و ارتفاع تسرب منافعها ، و ما يعاب كذلك على على هذه السياسات أنها طغت عليها التدابير الاستعجالية و الأجهزة المؤقتة .

# البيبليوغرافيا

**البيبليوغرافيا**

- أحمد راتول . " تحولات الاقتصاد الجزائري – PAS - و مدى انعكاساته على المعاملات الخارجية "، مجلة بحوث اقتصادية عربية، العدد23 ، 2001.

- حميد حميدي . " الاصلاحات الاقتصادية و سياسة الخوصصة في البلدان العربية"

- خالدي الهادي ." المرآة الكاشفة لصندوق النقد الدولي " ، دار هومة ، الجزائر ،1996.

- زكي رمزي. " التضخم و التكيف الهيكلي في الدول النامية " ، دار المستقبل العربي للنشر و التوزيع ، القاهرة ،الطبعة الأولى،1996 .

- زكي رمزي ." أزمة الديون الخارجية رؤية من العالم الثالث " ، الهيئة المصرية للكتاب ، 1987.

- زكي رمزي ." الاقتصاد العربي تحت الحصار ، دراسات في الأزمة الاقتصادية العالمية و تأثيرها في الاقتصاد العربي مع الإشارة إلى الائنية و المديونية العربية " ، مركز دراسات الوحدة العربية ، الطبعة الأولى ، 1989 .

- طاهر جميل ." مفهوم و أبعاد التنمية الاقتصادية في الأقطار العربية "، مجلة شؤون عربية ، العدد 75 ، 1993 .

- فواز حسين . "الجزائر : خطوات على طريق التقدم " ، الاقتصاد و الأعمال ( عدد خاص ) ،الجزائر ،ماي 1999.

عيسى نجيب ." سياسات الاصلاح الاقتصادي في لبنان ، الاصلاحات الاقتصادية و سياسات الخوصصة في البلدان العربية " ، بحوث الندوة القارية التي نظمها المركز الوطني للدراسات و التحاليل الخاصة بالتخطيط الجزائر ، مركز دراسات الوحدة العربية ، الطبعة الأولى ،1999 .

- عماري عمار. " الاصلاحات الاقتصادية و آثارها على القطاع الصناعي في الجزائر " ،مجلة العلوم الاقتصادية و علوم التسيير ، جامعة فرحات عباس سطيف ، العدد 1 ، 2000.

- كريم النشاشبي ." تقرير حول الاستقرار و التحول نحو اقتصاد السوق – دراسة حالة الجزائر "– صندوق النقد الدولي" ،1998 .

- كريمة محمد زكي " آثار سياسة صندوق النفد الدولي على توزيع الدخل القومي ، منشأة المعارف ، الإسكندرية ، 2004 .

- Ben bitour Ahmed. " L expérience Algérienne de Développement （62-91） ", eddar echarifa , Algérie ,1992.

- Benissad Hocine " L ajustement structurelle – OPU –Alger ,1999.

- HEMAL Ali et HAFFAD Tahar, La transition de la fécondité et politique de population en Algérie" Institut des Sciences Economiques

Université de Batna, Algérie

- Kouaouci A, La dimension stratégique de la croissance démographique, Revue des Sciences Humaines, Université de Constantine, 1990.

-Kouaouci A, (1992). «Tendances et facteurs de la natalité algérienne entre 1970 et 1986», Population 47(2).

Kouaouci A, (1992).Familles, femmes et contraception: contribution à une sociologie de la famille Algérienne, CENEAP, Algérie.

Kouaouci A ,"Politiques de population, pressions malthusiennes ou diffusion culturelle ? Quel modèle de transition pour le Maghreb ? In les transitions démographiques des pays du Sud", Editions ESTEM Paris.1998.

- La revue de CENEAP ." Mutation des structures familiales ", Nº27,Alger ,2003.

- Liabes Djilali , " L'entreprise entre l'économie politique et société industrielle ", Codesria k 1989 .

-Office National des Statistiques: Statistiques (séries). Démographie n° 17, Alger1989.

- Office National des Statistiques." Démographie Algérienne", données statistiques1987, Alger 1988.

- Office National des Statistiques ."Rétrospective Statistique 1970-2002 " , Alger , Edition 2005.

- Tabutin D et Schoumaker B, (2005). << La démographie du monde arabe et du Moyen- Orient des années 1950 aux années 2000. Synthèse des changements et bilan statistique >>, Population, 60 (5-6)

- Vallin Jacques:" Influence de divers facteurs économiques et sociaux sur la fécondité des femmes algériennes", Population n°6, 1973.

Rapport :

- Banque mondiale ."Rapport sur le développement dans le monde ", le défi de développement , BM, Washington ,1991.

- Banque mondiale ."Rapport sur le développement dans le monde ", le défi de développement , BM, Washington ,1983.

- CNES ,rapport sup ."La dette des pays du sud de méditerranée.", obstacle au développement euro -méditerranée , Algérie ,1999.

CNES التقرير التمهيدي حول الانعكاسات الاجتماعية و الاقتصادية ل PAS المجلس الوطني الاجتماعي و الاقتصادي 1998 .

**الرسائل و الأطروحات :**

- أ محمد راتول "سياسات التعديل الهيكلي و مدى معالجتها للاختلال الخارجي – التجربة الجزائرية –"رسالة الدكتوراه ،جامعة الجزائر،2000 .

- دريد كامل صالح آل شيب. " تقييم سياسات صندوق النقد الدولي في التصحيح الاقتصادي لمعالجة أزمة المديونية – دراسة حالة الجزاءر / الأردن " ، رسالة دكتوراة ، كلية العلوم الاقتصادية ، العلوم التجارية و علوم التسيير ، جامعة وهران ، 2001/2000.

- عبد الله بلوناس ." أزمة الديون الخارجية في البلدان النامية و خيار إعادة الجدولة ، دراسة حالة الجزائر " رسالة ماجستير ، معهد العلوم الاقتصادية ، جامعة الجزائر ، 1996/1995.

- عبد الحميد بو الوذنين ." تسيير أزمة المديونية للدول النامية – حالة اجزائر –." ، رسالة ماجستير ، جامعة الجزائر ،1994.

**مواقع الانترنيت**

**www.ons.dz**
**www.ined.fr.**
**www.cnes.dz.**